الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مطبوعة في مقياس النظم السياسية الأفريقية

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر دراسات أفريقية

إعداد الأستاذة: سعيدة سلامة

رقم الهاتف والبريد الإلكتروني:

0663161106

saidaslama@live.fr

السنة الجامعية

2022م/2023م

مقدمة

إن معظم الدراسات التي تناولت السياسة في إفريقيا بشكل عام ولا سيما مند الاستقلال، قد وقعت أسيرة الأطروحات المنهجية والنظرية، و قد افتقدت هذه الدراسات الرؤية التحليلية الشاملة وغلب عليها في كثير من الأحيان التحيز الثقافي و الإيديولوجي، وعدم الاعتداد بخصوصية الواقع الأفريقي،وعليه فإن عملية متابعة تطور النظم السياسية الأفريقية تستوجب دراسة تلك النظم المتعددة، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية... التي عرفتها القارة الأفريقية قبل الاحتكاك الأوروبي بها، فقد تبين أن إفريقيا شهدت المئات من الوحدات والنظم السياسية المستقرة التي انهار بعضها نتيجة الغزو الاستعماري، وتم تأسيس نظم إدارية استعمارية بديلة، وهو الأمر الذي جعل تلك المرحلة بمثابة انقطاع تاريخي في سلسلة حلقات التطور الأفريقي ،و هذا ما طرح إشكاليات كبرى واجهت تأسيس النظم السياسية بعد الاستقلال مثل قضايا التكامل القومي التعددية السياسية، العلاقات المدنية و العسكرية و الانجاز الاقتصادي، و بناء الشرعية السياسية، ومن الجدير بالذكر أن الخبرة الاستعمارية في إفريقيا قاطبة تميزت بالاستبداد و التسلط ومن ثم أكد الزعماء السياسيون في أفريقيا على مدى الحاجة إلى الاستقلال والديمقراطية حتى تتمكن الشعوب الإفريقية من تحديد معالم نهضتها بإرادتها المستقلة، وعندما أجريت التجارب الديمقراطية بشكل تنافسي في بداية المرحلة الأولى من عملية تصفية الاستعمار، فإن ذلك يرجع ولو جزئيا إلى رغبة السلطات الاستعمارية، في نقل نظمها السياسية إلى المستعمرات، ومن الجلي أن النظم الأفريقية الحديثة واجهت مجموعة من الإشكاليات الكبرى التي أثرت على تأسيسها و استقرارها، فهي منذ رحيل الاستعمار الأوروبي تعيش فترة من الانتقال و التحول لا تنقطع ،فكان هناك تحول وانتقال من الحكم الاستعماري ثم تحول من التقليدية إلى الحداثة ،إلى جانب التحول من النظم العسكرية إلى الحكم المدني الديمقراطي، وهي تعيش فترة انتقالية أخرى مند التسعينيات نحو مرحلة الاستقلال الثاني (أو التحول الديمقراطي)، و

ليس بخاف أن هذه العملية الانتقالية تؤثر بشكل مباشر على النظم السياسية الإفريقية من حيث أسسها، أركانها وقدرتها على تحقيق الوظائف المنوطة بها بالإضافة إلى مجموعة من القضايا الأساسية المرتبطة بالقيادة السياسية و أبرز أنماطها ووظائفها المختلفة و كذا عمليات الانتخاب و ما تطرحه من قضايا و إشكاليات في إطار العملية السياسية في إفريقيا.

المحاضرة الأولى :مدخل مفهومي ونظري لدراسة النظم السياسية الأفريقية

أولا_مدخل مفهومي لدراسة النظم السياسية الأفريقية

أ_مفهوم النظام السياسي: النظام لغة:مفرد جمعه نظم، والنظام مصدر، ونظم الشيء بمعنى ألفه و جمعه، ويقال نظم الأمر :بمعنى ضمه وألفه و النظام أيضا يطلق على الطريق و العادة نظام الأمر قوامه.

اصطلاحا:النظام في الاصطلاح يعني:الطريقة التي تحدث بها بعض الأحداث المترابطة فيما بينها أو هو مجموعة الإجراءات و الاستعدادات التي تنظم مؤسسة ما.

و يعني عموما:فعل القيادة وطريقة للإدارة والحكم في المجتمع، وهذا هو المراد عندما يقال، نظام سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، فهو يشير إلى نوع الحكم أو المذهب الاقتصادي أو الاجتماعي في مجتمع ما.

والمؤسسات و العلاقات بينها و الأسلوب الذي تمارسه عن طريق الحكم أو النشاط الاجتماعي بما يحقق أهداف النظام.

و النظام أيضا يمكن أن يطلق على الشكل الذي يتخذه تطبيق مذهب ما في زمن معين و مجتمع معين، في إطار ظروف معينة. [1]

ويعرف "صموئيل بير"(Samuel Bear) النظام السياسي بأنه :يتضمن ترتيبا لصنع القرارات و هو بمثابة البناء الذي يؤدي للمجتمع وظيفة معينة و هي وظيفة صنع السياسات و إصدار القرارات التي تتسم

[1] محمد نصر مهنا، الدولة والنظم السياسية المقارنة (الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر،2011)، ص.252.

بالمشروعية القانونية والتمييز بين النظام السياسي وغيره من نظم أخرى يتعمد على طبيعة القرارات ،حيث يفترض إمكانية التمييز بين القرارات السياسية وغير السياسية. [1]

و النظم الاقتصادية أيضا تصنع القرارات و بواسطتها يتم توزيع الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة وتتحدد وفقا لها أسعار السلع والخدمات، ويتم كذلك توزيع الدخول بين الأفراد ووحدات العمل.

وبإيجاز فإن بير يجعل من النظام السياسي بنية تنتج مخرجات معينة تأخذ شكل قرارات أو سياسات مشروعية بالرغم من أن الأهداف التي ترمي إليها هذه القرارات قد لا تكون دقيقة أو ممكنة التطبيق في برنامج وقد تكون غامضة وعامة ولكنها تكون مقبولة من جانب عدد كبير أو قليل، فعلا أو بطريقة محتملة من جانب المحكومين نتيجة لأن النظام السياسي القائم يستأثر بإرضائهم.[2]

ويشير "غابرييل ألموند"(Gabriel Almonde) و "بينغهام بويل" (bingham Powell) في سياق تعريفهما للنظام السياسي إلى اتفاقهما في الرأي مع "ماكس فيبر" (Max Weber) في أن القوة الشرعية هي الخط المستمر الذي تتم من ثناياه حركة النظام السياسي لتضفي على هذا النظام أهميته الخاصة به وتحقق له تماسكه كنظام.

ومن الثابت أن الأهمية المحورية كما فعل صامويل بير لمفهوم الشرعية باعتبار أن السلطات السياسية هي وحدها فقط دون سواها التي تحتكر الحق الذي يحظى بالقبول و الاحترام في إقليم معين لأن تستخدم الإكراه و الأمر الذي يحظى بالطاعة وفقا لهذا الحق.3

[1] ابراهيم أحمد نصرالدين، دراسات في النظم السياسية الأفريقية (القاهرة: داراكتشاف ،2010)، ص.23.
[2] ابراهيم أحمد نصرالدين، المكان نفسه، ص.23.
[3] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص.252.

ويتضمن مفهوم النظام في تعريفهما عناصر ومكونات ترتبط فيما بينها بعلاقات اعتماد متبادل و نوع من الحدود ينتهي عندها النظام وتوضح أهمية ما يحيط به من سياق أو بيئة خارجية.

أما فكرة البيئة فإنها تشير إلى أن النظام يبدأ في نقطة ما وينتهي عند مكان ما، فالنظام السياسي يتكون من أدوار تفاعل بين أفراد المجتمع أعضاء النظام أي الناخبين والمشرعين و البيروقراطيين و القضاة و غيرهم وتتضمن عبئ فرض الضرائب و التحول من أدوار غير سياسية إلى أدوار سياسية.

إن جميع النظم السياسية وفق هذا التصور ،تتفاعل مع بيئاتها المحلية و الدولية ،فالنظم السياسية تتأثر كما تؤثر في الاقتصاد والموارد والبيئة الطبيعية المحلية و النظم التعليمية و التكنولوجية و كذلك نظمها الثقافية و السلالية وهكذا فإنها تتغلغل في مجتمعاتها بطرق مختلفة تماما وبدرجات متفاوتة.

ويخلص ألموند وباول إلى اعتبار النظم السياسية بمثابة الأدوات التي بواسطتها تصوغ المجتمعات بشكل واعي ومقصود وتتابع الأهداف الجماعية في البيئة المحيطة محلية كانت أو إقليمية أو دولية.

وقد جاءت تحليلات ألموند في إطار المدرسة البنائية الوظيفية في دراسة النظم السياسية وهي من أكثر الأطر النظرية حداثة وقبولا، لأن هذه المدرسة بالرغم من كل ما واجهته فإنها تقدم حلولا للمشكلات الأساسية من خلال ما تقدمه من عدة صيغ تحليلية تجري المقارنة على أساسها و تعكس هذه الحلول التي تقدمها المدرسة البنائية الوظيفية النظرة الموسعة التي تشير إلى اتساع دراسة السياسة.

و المنهج البنائي الوظيفي يثير الاهتمام بقضايا الحدود، بمعنى افتراض عزل النظم عن بيئاتها ،كما يفترض علاقات متبادلة،وهذا ييسر أمام الباحثين مهمة المقارنة.

واحتمالات المقارنة بين نظم اجتماعية وثقافية مختلفة ومتباينة تحوز رضا محكوميها رغم تباينها. 1

ويعتبر "روي مكريدس"(Roy Macridis) و "برنارد براون" (Bernard Brown)،النظام السياسي بمثابة ميكانيزم لصنع القرارات،تلك القرارات التي تتخذ هيئات الحكم،والتييتوقع أن تحظى بالاحترام والطاعة، طالما أنها تستند إلى الشرعية.

والقرارات تفترض عمليات مساومة بين جماعات اجتماعية وأحزاب سياسية وتنظيمات و اتحادات أو جماعات مصالح أو جماعات دينية وغيرها من قوى اجتماعية واقتصادية،ثم هناك القيم والمعتقدات المرتبطة بالنظام السياسي ذاته والتي يتمسك بها أفراد المجتمع ،إلى جانب الطبقات الاجتماعية والجماعات الاقتصادية و السلالية والدينية وجماعات المصالح، وطريقة تصرفها وحركتها وتفاعلها وكذلك نماذج القيم و الإيديولوجيات المرتبطة غلى وجه الخصوص بالسلطة السياسية.2

ويشير "دافيد أبتر" (David Apter) إلى أنه قد يكون من الممكن ملاحظة حالات لا تستطيع فيها الحكومة تأدية وظيفتها لسبب أو لآخر،كالعجز عن اتخاذ القرارات أو مظاهر الفشل في عملية توزيع القيم، وقد لا يكون ممكنا التغلب على هذه الظاهرة وعلاجها عن طريق تغيير المناصب السياسية.

أو أن المناصب و الأدوار السياسية لم تعد مقبولة، حينئذ فإن انحسار الشرعية يشير إلى أن نسق الحكومة لم يعد ملائما في إدراك عامة المجتمع، وتبدو المظاهر لانتهاك وتخطي حدود الحكومة، وعندئذ فإن تغيير شكل الحكومة إلى شكل جديد يصبح احتمالا راجحا.[3]

[1] عبد الكريم أحمد، المكان نفسه، ص. 122.
[2] عبد الكريم أحمد، المرجع نفسه، ص ص.122-123.
[3] David Apter, Comparative politics, Old and new, (New york : Oxford University Press, 1998),p.56.

ويعرف محمد طه بدوي النظام السياسي باعتباره مؤسسات منظمة تنظيما قانونيا مستقلا ومرتبطة بواقع مجتمعها الحضاري والثقافي و الروحي أي بالسياق أو البيئة الذي تعمل فيه،الأمر الذي يوسع من مجال الدراسة لتتجاوز مجرد القواعد الوضعية المنظمة لهذه المؤسسات إلى القيم الأساسية و الأهداف أو المثل العليا و الثقافية التي تميز المجتمع عن غيره.

و يعرف إبراهيم درويش النظام السياسي باعتباره مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بعمليات صنع القرارات، والتي تترجم أهداف المجتمع وخلافاته الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفي الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعات السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية.

ويعتقد حامد ربيع بأن النظام السياسي يمثل مجموعة الأسس الوضعية التي يقوم عليها التسيير الفعلي لتحقيق المثل الأعلى الذي تسعى إليه الجماعة السياسية و التي تتحدد على أساسه العلاقة بين السلطة السياسية و عضو الجماعة،أي أن عناصر النظام السياسي وفق هذا التعريف يتضمن،مثل أعلى تسعى إلى تحقيقه أسس وضعية يقوم عليها التسيير الفعلي لتلك الجماعة.

ويتخذ بعض العلماء معيار هدف النظام السياسي فيميزون بين نوعين من النظم السياسية :النظم الفردية و النظم الاشتراكية، أو معيار طريقة استخدام السلطة ،وبناء عليه يتم التمييز بين النظم الدكتاتورية ونظم الديمقراطية المباشرة و النظم النيابية :فالنظم الدكتاتورية ترتبط بهيمنة شاملة للحاكم الديكتاتور والنظم الديمقراطية المباشرة تفترض أن يتولى الشعب بنفسه ممارسة كافة حقوقه.[1]

[1] عبد الكريم أحمد، المكان نفسه، ص.125.

ب_عناصر جديدة لدراسة النظام السياسي:

إن المنهج الجديد يتضمن أربع عناصر أساسية تحدد معالمه كإطار فكري.

العنصر الأول: البحث عن مجال أرحب و أوسع للدراسة المقارنة،وهو تحطيم دائرة دراسة النظم الأوربية الغربية وفلكها على أساس الاهتمام بدراسة النظم غير الأوروبية تأثروا أو تعلموا في الغرب إلا أن هذا الاتجاه أعطى نماذج وعينات عن أنواع من الخبرة الإنسانية في مجال النظم السياسية مما أدى إلى الاهتمام بالدراسات العنصرية التاريخية.

و هكذا لا بد من التحرر من رقابة محور الاهتمام الغربي أي بالنظم الغربية المقارنة.

العنصر الثاني: البحث عن الحقيقة: وهذا يطلب –أي كشف الحقيقة– البعد عن الشكلية والهروب من محور الاهتمام القانوني والأيديولوجي ومؤسسات الحكم إلى كشف ودراسة كل الهياكل والعمليات التي تتضمنها العملية السياسية ووضع السياسة،كالعمليات الحكومية وجماعات المصالح الخاصة والعمليات الانتخابية والاتصال السياسي والمشاركة السياسية التي تتناول المناطق الأوروبية وغير الأوروبية،

إن الوصول إلى اكتشاف جوهر الحقيقة في النظام السياسي يتطلب أن نحيط ونحدد القوى الديناميكية في النظام السياسي والعملية السياسية سواء كانت تتمثل في الطبقات الاجتماعية أو في الثقافة أو التغير الاقتصادي و الاجتماعي أو في النخبة السياسية بل والبيئة الدولية التي يعمل فيها النظام أيضا. [1]

إن الإطار الذي يحدد هذا المنهج الواقعي التجريبي (المنهج السلوكي) ونقصد به ببساطة دراسة السلوك الفعلي لهذه القوى السياسية الحية في الأدوار والوظائف السياسية أكثر من الاهتمام بمحتوى القواعد

[1] محمد طه بدوي و آخرون، النظم السياسية و السياسات والعلاقات الخارجية الدولية (القاهرة: دار التعليم العالي للطباعة والنشر،2020)، ص.78.

التشريعية أو الأنماط الأيديولوجية،ولكن هذا لا يعني إغفال القواعد والأيديولوجيات وهيكل المؤسسات السياسية نهائيا،ولكن سيكون اهتمامنا بقدر ما تعكسه أو تؤثر في العمل السياسي.

العنصر الثالث:البحث عن الدقة وهذا رد فعل لانتشار الاتجاه العلمي و التكنولوجي انتقل إلى الدراسات الاجتماعية ومن ثم العلوم السياسية حيث شاعت الدراسات الكمية كدراسة الاتجاهات الانتخابية على أساس إحصائيات الأصوات ودراسة العوامل التي تؤثر على سلوك الناخبين على أساس المسح النوعي.

و دراسات تربط بين البيانات الاجتماعية، الكمية وبين خصائص النظم السياسية ودراسات للثقافة السياسية والمشاركة وملاحظة وقائع إكلينيكية وملاحظات ميدانية أنثروبولوجية ودراسات كمية للنخبة وعملية الاتصالات السياسية وتطور النماذج الرياضية لتتفق وتناسب تحليل العمليات السياسية حيثما أمكن القياس الدقيق والتحكم في الملاحظة.

العنصر الرابع: البحث عن إطار وبناء فكري نظري أي العناصر الأربعة في البحث عن الشمول وعن الحقيقة وعن الدقة تلقى ثقلا وضغطا متزايدا وملحا في ضرورة إيجاد البناء النظري– أي التجريد النظري بحيث لا تضيع في مفاهيم مثل الدولة، الدستور التمثيل السياسي، الحقوق والحريات، لا تضيع في هذه المفاهيم مفاهيم أخرى مثل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط وطرق الاتصال الجماهيري أن التجارب النظرية تعتمد أساسا على المفاهيم وهياكل اجتماعية وسيكولوجية وأنثروبولوجية.[1]

إن المفاهيم الجديدة مثل الثقافة السياسية أصبحت شائعة في هذا المجال، ومن الذين أثروا بصفة رئيسية في تطور هذا التجديد "ماكس فيبر"(Max Weber)"وهادر لاسويل"(Harold Lasswell)

[1] محمد طه بدوي، المرجع نفسه، ص.79.

هذا التطور في الدراسات السياسية له أثره على الدراسة المقارنة ليس للأنظمة الفرعية فقط بل أيضا في النظم السياسية الأساسية و إيجاد نظرية عامة للنظم السياسية المقارنة وبين النظرية السياسية، كما إنه يمكن أن نعتبر المجتمع الدولي نظاما سياسيا فرعيا تطبق فيه دراسة نفس العناصر النظرية، كما أصبح هناك قياس لدور النظام السياسي الدولي و أثره في تشكيل وبناء النظم السياسية المقارنة والسياسية الدولية، وبالمثل توجد دراسات منظمة لأثر النظم السياسية على النظام الدولي وطريقة عمله ووظيفته،

وأخيرا فإن النظم الفرعية للنظم السياسية من هياكل وبيروقراطية وتشريع وأحزاب سياسية وجماعات المصالح الخاصة و الرأي العام قد أصبحت مقارنة ومعقدة نظريا إلى حد كبير.[1]

إن كتابات آلموند تعتبر إسهاما له اعتباره في هذا المجال.وهو إذ يتحمس للمنهج الوظيفي لدراسة النظم السياسية وهو أحد من المناهج العديدة في دراسة النظم السياسية في محاولة إيجاد نظرية للنظام السياسي وطريقته في التحليل واقعية تجريبية إذ تهتم بالداخل في العلاقات بين الهياكل الاجتماعية ووظائفه والهيكل السياسي و وظائفه أكثر من الاهتمام بأيديولوجية النظام وأنماطه القانونية.

ثانيا_مدخل نظري لدراسة لنظم السياسية الأفريقية:

أ_الاقتراب النسقي ل "دافيد إيستون":

يساعد هذا الاقتراب على فهم صيرورة الأنساق السياسية، التي يعتبرها مثل كائنات حية تتحرك في بيئة داخلية وخارجية معينة. وقد بنى "إيستون" إطاره التحليلي على مجموعة الفروض التي تفيد بأن هناك دائرة متكاملة ذات طابع حركي من التفاعلات السياسية، وتنطلق تلك الدائرة من المدخلات، وتنتهي إلى المخرجات، في حين تقوم عملية التغذية العكسية أو الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية.

[1] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص.262.

المدخلات: وهي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه إلى النشاط والحركة، وهذه المدخلات تنبع من البيئة ومن داخل النظام نفسه، فكل نظام سياسي مفتوح لتلقى تأثيرات البيئة التي يوجد فيها، فحدوث أزمة اقتصادية أو تحول في البناء الطبقي أو تغيير في القيم الثقافية يؤثر على النظام السياسي، كذلك هناك مؤثرات البيئة الخارجية (مقاطعة اقتصادية غزو عسكري ،مساعدة تقدم للدولة) التي تؤثر في عمل النظام السياسي.

وقسم إيستون المدخلات إلى مجموعتين:

ا- المطالب: قد تكون عامة أو خاصة، ويتم التعبير عنها وبلورتها في برامج مبسطة عن طريق جماعات المصالح والأحزاب وقادة الرأي ووسائل الإعلام، ومن ثم يستطيع النظام السياسي أن يستجيب لها بصورة أكثر فعالة، كذلك يتأثر حجم ونوعية المطالب باعتبارات معينه كتفاوت قدرات المواطنين في الوصول إلى جهاز صنع القرار، الأمر الذي يرتبط باعتبارات الثروة و النفوذ والمكانة، فالنظام لا يستطيع الاستجابة لكل المطالب نظرا لندرة الموارد المتاحة، مما يجعله يلبى مطالب أصحاب النفوذ والأغنياء المشكلين المصدر الهام للتأييد.[1]

[1] جمال سلامة، النظام السياسي والبناء الاجتماعي النموذج الواقعي لتحليل النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة، 2006)، ص .13.

ب–المساندة: يعتمد استمرار النظام على ضمان حد أدنى من الولاء والمساندة لأنه إذا نقص التأييد بات النظام في خطر وتهديد من البيئة المحيطة به،[1] كما يتحدث إيستون عن نوعين من التأييد:

–التأييد العام : فالنظام يسعى لفرض مستوى عالي من التأييد العام لدى أعضاءه، بحيث يستمرون على ولائهم دون اعتبار للمزايا المادية والمعنوية التي تعود عليهم، هذا الولاء هو نتاج عملية التنشئة السياسية التي تؤكد على معاني الوطنية والولاء للقيادة والدستور والدولة، فالتأييد العام هو بمثابة أصول يعتمد عليها النظام في مباشرة عملية التخصيص السلطوي للقيم.

التأييد الخاص: هو التأييد والمساندة الذي يحصل عليه النظام مقابل ما يقدمه من منافع خاصة لأعضائه، انه بمثابة الرضا الذي يشعر به الفرد حينما يتصور أن مطالبه قد تحققت .

2– عملية التحويل: وهي تشير إلى استيعاب المطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية، فالمطالب تمر بعملية تحول طويلة داخل أبنية النظام قبل أن تظهر في شكل مخرجات.

إن التحويل هو بمثابة عملية غربلة، إذ بينما يتم التعبير عادة عن مطالب كثيرة فإنه لا يتحول منها إلى قرارات سوى عدد قليل نسبيا.

3– المخرجات: – تمثل استجابة النظام للمطالب الفعلية أو المتوقعة، بعبارة أخرى السياسات والقرارات التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للموارد، وهذه المخرجات قد تكون:

إيجابية :حينما تحاول السلطة تعديل البيئة أو النظام السياسي، من خلال الوفاء بالمطالب.

[1] جمال سلامة، المرجع نفسه، ص.14.

رمزية : مثل الوعود والعروض العسكرية وإثارة مشاعر الخوف من وجود تهديد خارجي أو انقسام داخلي .

سلبية: وذلك حينما تلجا السلطة إلى الإرهاب والقسر كي تضمن الحفاظ على النظام السياسي. [1]

4- التغذية الإسترجاعية:- وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي الناتجة عن أفعاله (أي عن الآثار التي أحدثتها قراراته وسياساته)وبهذا المعنى تربط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة، فالمخرجات فيها بمثابة ردود فعل للمدخلات وهذه بدورها تتأثر بالمخرجات.

وتكمن أهمية هذه العملية في أنها ضرورية لبقاء النظام، فعلى أساس الوعي بما حدث ويحدث بالنسبة للمدخلات،تصبح السلطة قادرة على الاستجابة، أما بالمضي في سلوكها السابق أو تعديله أو بالتخلي عنه، فالتغذية العكسية الفعالة التي تتميز بأقصى ما يمكن من دقه وأقل ما يمكن من تأخير تضمن الاستجابة الفعالة، وفي حالة غيابها يتعرض وجود النظام للخطر.

ما يميز طرح إيستون ينبع من إدخاله لمفاهيم جديدة للتحليل وإبراز الطابع الحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام والبيئة وفيما بين مختلف أجزاء النظام،ودوره في مساعدة الباحث في جمع وتصنيف المعلومات وعرض نتائج البحوث، إلى جانب لفت الانتباه إلى مشكلات هامه للبحث من قبيل ما هي أغراض النظام، وما هي الوحدات المكونة للنظام، وكيف يتفاعل النظام مع البيئة، أو ما هي المحددات البيئية للنظام، وكيف تتفاعل وحدات النظام مع بعضها ، وكيف يحافظ النظام على ذاته.[2]

[1]Pierre Birnbaum et François Chazel, Un texte publié dans Sociologie politique, Paris : Librairie Armand Colin, 1971, p.13.

[2]Pierre Birnbaum et François Chazel, op-cit, p.14.

وقد لاقى هذا الاقتراب مجموعة من الانتقادات :

1- الاهتمام المبالغ فيه باستمرار النظام، فالاستقرار هو القيمة العليا لسلوك النظام ولكنه لا يعنى الجمود بل يفترض التغيير المنظم الذي يطرأ على البيئة أو النظام ذاته استجابة للمطالب، ولكن التغيير الثوري الذي ينطوي على تحول شامل للنظام السياسي لا موضع له في نظرية النظم ، فالنظرية هنا محافظة بطبيعتها ومتحيزة للوضع القائم. [1]

2- يعكس إطاره مستوى عالي من التجريد وتفتقر عناصره إلى التحديد الإجرائي الواضح، مما يقلل من فرص استخدامه في البحث السياسي التجريبي المقارن، ويرتبط بذلك صعوبة وضع افتراضات تقبل الاختبار، ففرضية أن المدخلات تؤثر في المخرجات تعوزها الغموض بحيث يستحيل التحقق من صدقه. تناوله السريع والغامض للتحول، فقد اكتفي بأن هذه العملية تحدث داخل أبنية النظام دون أن يوضح ماهية هذه الأبنية والوزن النسبي لكل منها والتفاعلات التي تحدث بداخلها .[2]

ب- منظار التفاعل السياسي:

افترضته "نعومي شازان" (Naomi Chazane) لدراسة العملية السياسية في أفريقيا، ويركز هذا الاقتراب على البعد التاريخي والعمليات المعقدة والعوامل التي تؤثر في النظم السياسية الأفريقية، وينطلق هذا المنظار من افتراض مفاده أن علاقة الدولة بالمجتمع تعد مركزية لفهم ديناميات الحياة السياسية لأفريقيا، فالأفراد والحكومات مقيدون بعوامل مختلفة، تاريخية وإيديولوجية واجتماعية وديمغرافية وتكنولوجية عالمية، وتحدد هذه العوامل شروط التغير والخيارات المتاحة لدول وشعوب القارة في كل لحظة تاريخية، فالقرارات والعمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا يقتصر صنعها على القادة والموظفين الرسميين فقط،

[1] جمال سلامة، مرجع سابق، ص .15.
[2] جمال سلامة، المكان نفسه، ص.15.

وإنما يشارك فيها فاعلون آخرون وتنظيمات اجتماعية داخلية، كما يفترض هذا المنظار أن المكونات المفتاحية للسياسة الأفريقية أوسع من المجال الرسمي والشكلي للدولة، فإذا كانت المؤسسات الرسمية تعد فاعلا هاما، فان الأفراد والجماعات الاجتماعية، وأبنية السلطة التقليدية، والأطراف الإقليمية، والشبكات التجارية، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غيرا لحكومية تلعب دوار معتبرا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأفريقية. وبالتالي فإن فهم الأبنية المختلقة يعتبر شرطا ضروريا لفهم الحصائل والسياسات الاقتصادية، والديناميات الاجتماعية، والعلاقات الخارجية.[1]

[1] محمد شلبي ، محاضرات في النظم السياسية، جامعة الجزائر ،2010/2009،ص.5.

المحاضرة الثانية :السياق التاريخي والمجتمعي للنظم السياسية الأفريقية:

أولا: الطرح ما بعد الكولونيالي في التحليل السياسي الأفريقي:

الكولونيالية هي الاستعمار،أي احتلال دولة لدولة أخرى، والتحكم في أراضيها وشعبها ومواردها،

كل هذا لصالحها،أي استغلال كل الموارد البشرية والغير بشرية لصالح تلك الدولة المستعمرة والتي تتشدق في ما تقوم بفعله من الأفعال المشينة باسم الحرية ،والخوف على مصالح العالم وحفظ التوازن وما إلى ذلك من الشعارات الكاذبة،وهي ليست أكثر من نظام يحب الاستعباد والسيطرة.

نظرية ما بعدالكولونيالية: يتفق أغلب الباحثين على أن المؤسس المنهجي الحقيقي للمدرسة ما بعد الكولونيالية هو المفكر «إدوارد سعيد» ويؤكد سعيد في كتاباته بأن الخطاب الاستشراقي لا يمثل بالأساس محاولة غربية لفهم الشرق أو إنتاج معرفة حقيقة حول الشرق أو البلاد المستعمرة، إنما كان خطابا وظيفيا أدى مهمتين أساسيتين بشكل رئيسي:

المهمة الأولى: هي وضع الشرق في مقابل الغرب بوصفه المقابل والنظير الذي يمثل كل ما لا يمثله الغرب ويكرهه، أي أنه يعيد تعريف نفسه وقيمه بإعادة تعريف الشرق باعتباره نقيضا لكل ذلك، على سبيل المثال «الغرب ديمقراطي والشرق استبدادي، الغرب متحضر والغرب متخلف».

المهمة الثانية: التي يؤديها الخطاب الاستعماري: هي الوصف والتحليل وإصدار التقارير والمعرفة باعتباره المؤسسة المشتركة للتعامل مع الشرق، أي أنه مثل بالأساس أداة معرفية للسيطرة على الشرق.[1]

لم يكن سعيد الوحيد الذي أبدى بصيرة نقدية ثاقبة تجاه الخطاب الكولونيالي.

[1] عصام حمزة ، "ما بعد الكولونيالية"، متاح على https://www.ida2at.com/postcolonialism-search-for-the-lost-time/،تم التصفح في: 2019/11/24.

فالمفكر «هومي بابا» رغم اتفاقه مع سعيد في استغلال الغرب لسلطة الخطاب لفرض سيطرته على الشرق، إلا انه خالفه في طبيعة العلاقة بين المستعمر والمستعمر فكان أن أنشأ مفهوم «الهجين».

يرى هومي بابا باختصار أن الاشتباك بين المستعمر والمستعمر لم يخل من تلاقح أي أن المتسعمِر تأثر به كما تأثر به المستعمر، بل إن الإستعمار بوصفه تجربة جوهرية وقلقة قد خلقت ذاتا جديدة للمستعمر تعتمد في جانب كبير منها على خطابه تجاه المستمعر وعلاقته به.

الركن الثالث الذي قامت عليه الدراسات ما بعد الكولونيالية أضافته «غياتري سبيفاك». اشتهرت سبيفاك بمقالتها الشهيرة «هل يستطيع التابع أن يتكلم؟» الذي حاولت فيه إعادة تعريف مصطلح التابع بعيدا عن استخدام غرامشي له. فما هي الطبقات والفئات التي تنطبق عليها هذه الصفة. حاولت سبيفاك من خلال مثال المرأة الهندوسية تعريف التابع باعتباره مقابلا للنخبة، وجادلت بأن النخبة – وإن كانت محلية غير استعمارية فهي– تصادر على حق التابع في الحديث والتعبير عن نفسه.

فتح هذا البحث بابا جديد في حقل الدراسات ما بعد الكولونيالية سمي بحقل دراسات التابع، يحاول الإجابة على الأسئلة الشائكة في هذا السياق: من هو التابع؟ ما دور الاستعمار في إنتاج هذا التابع؟ هل يستطيع هذا التابع أن يتحدث بصوت نقي خالي من الشوائب النخبوية أي يتحدث بصوته فقط؟ وما هي مضامين هذا الخطاب التابعي؟ قامت مدرسة الدراسات ما بعد الكولونيالية بشكل رئيسي على فلسفات ما بعد الحداثة وما أنتجته من قدرة على تحليل النص وتفكيكه وقراءته.[1]

شكل مفهوم "ميشيل فوكوMichelle foucault عن علاقة الخطاب بديناميات القوة الحجر الأساس في القراءة السعيدية لخطاب الاستشراق. يوضح فوكو في درسه هذا بأن إنتاج الخطاب في أي مجال

[1] عصام حمزة، المكان نفسه.

معرفي إنساني وأي زمن مرتبط بشكل القوة السياسية فهي التي تخلقه وتوظفه وتستخدمه لبسط سيطرتها ونفوذها.[1]

و لم تغب تفكيكية "جاك دريدا"(Jacques Derrida) وبحثها الدائم عن اللبنة الأساسية للخطاب والنص لدحضها وبيان زيفها عن الدراسات ما بعد الكولونيالية، باعتبار هذه التفكيكية وسيلة فعالة في دحض وكشف المعنى الزائف خلف الخطاب الاستعماري ، وبالطبع لم تغب الماركسية باعتبارها دعوة ثورية وديالكتيك بشري عن هذا الحقل المستحدث، وبالطبع أيضا لا يمكننا إغفال الوصفة الغرامشية ومفاهيم التابع والمثقف العضوي وسواها.

الميراث التاريخي في السياق الأفريقي:إن أوضاع القارة الأفريقية بعد الاستقلال هي امتداد لسياسات ما قبل الاستقلال، فكما يذهب الأستاذان أزاوا ايلكيو والأستاذ علي مزروعي بأن:مشاكل القارة الأفريقية بعد الاستقلال ليست سوى امتداد لتاريخ ما قبل الاستقلال،فتأثير الاستعمار في إفريقيا ليس فقط في العلاقة بين المجموعات العرقية مثلما هو بين الهوسا والإيبو والبروبا أو بين هوتو و توتسي ، وليس كذلك فقط في العلاقة بين جنسين كما هو بين السود والبيض في جنوب إفريقيا، ولا فيما بين جيل وآخر كما حدث في إثيوبيا لكنه تأثير جذري شامل، كأنما يفتح– وإن بتفاوت– صفحة اليوم على صفحة أمس في التاريخ الإفريقي.[2]

فتأثير الاستعمار في إفريقيا لم يكن سطحيا كما يتصوره الأستاذ النيجيري جاكوب أجابي، حين قاسه في مداه الزمني القصير، فجعله حدثا طارئا في مسيرة القارة الأفريقية لم يكن ليؤخرها عن موعدها مع عصر

[1] عصام حمزة المكان نفسه.

[2] علي مزروعي، مايكل تايدي ،القومية والدول الجديدة في أفريقيا ، ترجمة: شاكر نصيف لطيف (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ج.1، 1990)،ص ص.15-16.

العلوم و التكنولوجيا، فقد كان تأثيرا في الأذواق وأنماط الاستهلاك المكتسبة بفضل المهارات الغربية التي تلقوها إبان عملية التحضير الثقافي ، ولارتباطهم بشكسبير وأشعاره أكثر من ارتباطهم بآنشتاين وأعماله.وقد يكون صحيحا إلى حد ما سطحية التأثير الثقافي للاستعمار على إفريقيا لديناميكية الثقافة الأفريقية وتوطنها في أعماق العادات والتقاليد الروحية، لكن هذه السطحية تبدو عميقة بفضل الضربة القاضية التي تلقتها إفريقيا من قبل التأثير السياسي والاقتصادي للاستعمار.

فالثقافة الأفريقية نجحت في البقاء ولو على مضض لأن الاستعمار لم يتمكن من فرض ثقافته بالضربة وفوهات المدافع كما فعل في فرض نظمه السياسية وأنماطه الاقتصادية بالقهر والإكراه ، لكن تمكن سياسات واقتصاديات الاستعمار في إفريقيا شوش على الثقافة الأفريقية مسالكها وأعطاها– او كادت– صبغة هجينة بعيدة عن الأصالة الأفريقية قدر بعدها عن الأصالة الأوروبية، وليس هناك شك في أن الاستعمار لم يصدر الثقافة إلى إفريقيا وإنما الواقع كما يذهب الكاتبان على مزروعي ومايكل تايدي:

أدخل أنواعا جديدة من المؤسسات الثقافية ورعى مجموعة جديدة من القيم التربوية والثقافية والاجتماعية التي صممت لطبع الأفريقيين بالثقافة الأوروبية، وسلخهم عن الثقافة الأفريقية.1

كان مؤتمر برلين في عام 1884 نقطة انطلاق مهمة. ففيه رسمت الخارطة السياسية لأفريقيا الحديثة لا بيد الأفارقة أنفسهم بل بقصد من الأوروبيين لفرض ادعاءاتهم على ما يطلق عليه "جيمز مايال"، آخر كتلة أرضية كبيرة تنتظر التطويق، وجاء التوسع الناجم للفكرة الأوروبية عن السيادة معه بتقسيم شبه كلي للفضاء السياسي الذي كاد ألا يخلو من أية بقعة غير مستعمرة في القارة.[2]

[1] علي مزروعي، المرجع نفسه،ص.16.

[2]Mayall James, Nationalism and International Society (Cambridge :Cambridge University Press,1990),p.96.

ولم يكن يخضع للسيطرة الأوروبية المباشرة من القارة سوى 10% في عام 1870م، ولكن مع نهاية القرن نفسه لم يبق منها خارجها سوى عشرة بالمئة. وفرضت على القارة أنماط جغرافية مصطنعة شديدة التباين وتشويه الأنماط الاجتماعية الاقتصادية التقليدية .هناك تركتان على الأقل للطريقة التي أدخلت بها أفريقيا الحديثة في السياسة العالمية وشكلتا إشكالية الأمن القارة إلى يومنا هذا التركة الأولى إنشاء الدولة القومية ، فعلى خلاف الوضع في أوروبا حيث سعى بناة الدول لإحلال دول تضم مزيجا ما من الوحدة الثقافية واللغوية والوطنية محل الإمبراطوريات القديمة، نشأت دول أفريقيا من البنى الشمالية لماضيها الاستعماري، من ثم كانت قدرة هذه الدول على إنتاج "حكايات تكوينية" ضعيفة لعدم وجود عملية ثورية أدت إلى ظهورها، وهي مشكلة زاد من تعقيدها عدم وجود عمل جماعي باستثناء حروب التحرير في أنجولا وموزمبيق وزيمبابوي وناميبيا.ولكن حتى في هذه الحالات لم تلبث التوزيعات العرقية والطبقية أن مزقت أي شعور بالوحدة بينها في الدولة الوليدة عقب الاستقلال ، وكانت النتيجة أن عانت دول أفريقيا شحا في التاريخ أو على الأقل عمليات تاريخية ثورية تشبه تجربة أوروبا التي نشأت عنها الدول القومية فيها، وبالتالي فالتوازي بين حالة الدولة والقومية كان له دور محدود في السياسة الأفريقية المعاصرة ، ما جعل صوغ العقد الاجتماعي الهوبزى مستحيلا في القارة.[1]

وفي دول أخرى نشأت كيانات مصطنعة بمراسيم فذابت فيه كافة الأمم التقليدية، واستبعد منها من لم يتوافق فيها. فإيفوارية الرئيس أنرى كونان بيدي وضعت تعريفا لأمة جديدة قوامها الجماعات العرقية الجنوبية من "أهل" الأرض داخل حدود كوت ديفوار، أما البقية فتقرر اعتبارهم غير مواطنين.

[1]Rogers M.Smith,Handbook Citizenchip Studies,Engins FIsin&Brayen S Turner(ed),(London : Sage Publications,2002),p.109.

ولكن في كافة هذه الحالات أخفقت التجربة الاجتماعية في إيجاد أمة موحدة يمكن بناء دولة قوية عليها. يقول "آدم. سميث "(Adam Smith) حتى في يومنا هذا ....يحصل الناس على جنسيتهم السياسية عن طريق انتماء وراثي لم يختاروه ولم يختبروه، لا لأنهم يؤمنون بأية مبادئ سياسية ..." 1

وتركة الاستعمار الأخرى تقسيم الجماعات العرقية التقليدية بين دول مستعمرة عدة،2

فالطبيعة العشوائية لترسيم حدود الدولة في مؤتمر برلين تمخضت عن عديد من الهويات والعرق والثقافات المتباينة دمجت ضمن دول جديدة ، بينما تم فصل أمم لها تواريخ غنية وموحدة في دول منفصلة. [3]

وفي الوقت نفسه كانت النظم الاستعمارية فككت جزئيا الوحدات السياسية التي أنشأت لدى وصولها إلى أفريقيا. وفي ريف أفريقيا الذي كان يشكل معظم القارة وشعوبها تم احتلال الوحدات السياسية القائمة بما فيها آلاف الأمم والدول البدائية إما ضمن المستعمرة الواحدة أو موزعة ضمن حدود استعمارية جديدة.[4]

وهكذا فحين أفسحت النظم الاستعمارية مجالا لدول قومية جديدة سعت لإنشاء دول على أساس الحدود الأرضية مصطنعة التي رسمها المستعمرون الراحلون واجهت حكومات هذه الدول الجديدة وحدات سياسية متنوعة.[5]

[1]Rogers M.Smith,Loc-cit ,p.109.

[2] HerbestJ, States and power in Africa Comparataire Lessons in Authority and control (Princeton:PrinctonUniversity Press,2000), p.233.

[3] Andrew Claphame,Human Right and the European Community A critical Overview (Michigan : Nomos, Vol.1.991),p.245.

[4]William Zartmane ,Peacemaking in international conflict methods &techniques (USA:Library Materials,2007),p.113.

[5]William Zartmane , Loc-cit, p.113.

ثانيا:مدخل علاقة الدولة بالمجتمع (المجال العام و أزمة فك الارتباط بين الدولة والمجتمع الافريقي):

منذ صدور العمل واسع التأثير الذي أصدره هابيرماسHabermas عام 1962 بشأن صياغة مفهوم المجال العام، بُذلت جهود علمية كبيرة لدراسة هذا المفهوم و أبعاده المختلفة. و نجحت أعمال كثيرة – بما فيها تلك التي انتقدت هابيرماس – في إثراء مفهوم المجال العام من خلال إضافات قيمة لجوهره و طبيعته.

و نستخدم هنا مفهوم المجال العام كفضاء اجتماعي تعمل فيه الدولة و فاعلون خارج(أو ضد) الدولة.

و لقد ظل المجال العام محل صراع في إفريقيا، ليس فقط بسبب استحالة توفيق المصالح بين اللاعبين الأساسيين في الحيز العام الإفريقي (الدولة و المجتمع المدني)، و لكن أيضا بسبب نزوع الدولة، مدفوعة بامتلاكها المجال العام، و رغبتها في استمرار احتكاره.

و بالرغم من الوضعية الاحتكارية للدولة الأفريقية و نزعات السيطرة لدى قادتها، فإنها لا تمتلك المجال العام كلية. و إنما هي مجرد فاعل مشترك من خلال أبنية مصممة بوعي.1

و من ناحية أخرى فإن مجال غير الدولة، أو أنشطة الحياة الجماعية إما تحد من سلطة الدولة أو تضمن إعادة إنتاج تلقائية للحياة الاجتماعية – الاقتصادية و السياسية التي تشكل المجتمع المدني.أم الموقف التملكي للدولة إزاء المجال العام فهو محكوم بالموارد السياسية و الاقتصادية و العسكرية المتاحة للدولة، و التي تعتقد أنها تمنحها ميزة عن سائر الفاعلين الآخرين في الحيز العام.

[1]Aidane Hehir and Nell Robinson, State-Buillding Theory and practice, (London: Routledge,2009),p.204.

إن قاعدة الموارد الرهيبة لدى الدولة تسكر الدولة إلى حد الاعتقاد بأنها لا تملك فحسب سلطة تحديد الفاعلين الآخرين التي ستسمح لهم بالتواجد معها في المجال العام، بل الاعتقاد أيضا بأنها تستطيع إخراجهم من "ملكيتها".1

يرى "إيكه" (Ekeh)أن هذا الموقف يختلف جذرياً عما يحدث بالغرب حيث لم تدع النخبة قط امتلاك الفضاء العام و إنما اعتبرت نفسها هي التي خلقت الفضاء العام.2

و حسب "كين"(Keane) يشير المجتمع المدني إلى جملة من المؤسسات ينخرط أعضاؤها في مركب من الأنشطة و االإنتاج الاقتصادي و الثقافي خارج الدولة، و حياة الأسر المعيشية، و الاتحادات الطوعية، و الذين يحافظون بهذه الطريقة على هويتهم و يحولونها باستخدام كل أنواع الضغوط أو الرقابة على مؤسسات الدولة. ويمتلئ المجال العام في إفريقيا بتنوع ثري لجماعات المجتمع المدني التي تشمل منظمات عرقية و دينية و قروية و مهنية و تجارية، تعمل على هامش الدولة. و منظمات المجتمع المدني هي جماعات مستقلة ذاتيا تشارك الدولة في المجال العام، و لا يمكن للدولة أن تمحو وجودها.3

و لقد تدعم عمل جماعات المجتمع المدني في المجال العام الإفريقي بفعل التفكير الجديد في دولة ما بعد الاستعمار و الذي يعترف بالمجتمع المدني كأداة حيوية لإصلاح الدولة من أسفل، و يتناقض تناقضاً حاداً مع أطروحة التحديث في الستينيات و التي دعمت فكرة أن الدول القوية تمثل طريق الخلاص السياسي لإفريقيا في فترة ما بعد الاستعمار.

[1]Aidane Hehir and Nell Robinson,Loc-cit,p.204.

[2]Peter Ekeh, « Historical and Cross-Cultural, Contexts of Civil Society in Africa », USAID,(1994),p.22.

[3]Aidane Hehir and Nell Robinson,op-cit,p.204.

غني عن القول أن التحديث المنتظر لم يأت، بينما تدهور الكثير من نظم ما بعد الاستعمار إلى دكتاتوريات الحزب الواحد أو الدكتاتورية العسكرية. مع ذلك يجب التشديد على أن جماعات المجتمع المدني في إفريقيا تعمل بمستويات متفاوتة من الاتصال مع الدولة، و بدرجات مختلفة من القدرة على العمل كوسائط للدمقرطة، فبينما توجد جماعات للمجتمع المدني مثل الجماعات المنادية بالديمقراطية و حقوق الإنسان، و نقابات و حركات طلابية، تواجه الدولة في نضال من أجل توسيع الفضاء الديمقراطي و احترام حقوق الإنسان، هناك أيضا جماعات أخرى – ثقافية و عرقية أساساً – تشكلت على أساس القرابة، و معنية فحسب بمصالح أعضائها و نادراً ما تنفذ إلى الحيز العام المدني.

هكذا لا يعتبر المجتمع المدني كياناً متجانساً. فهو تشكيل تعددي تختلف مكوناته باختلاف مصالحها الثقافية و الاجتماعية – الاقتصادية إلى جانب العامل الأولي وراء تشكلها. و تحتاج هذه النقطة إلى التشديد عليها في مواجهة الميل في الأدبيات إلى التعامل مع المجتمع المدني ككيان متماسك خارج الدولة و ضدها. 1و يمكن مساواة مساحة المجال العام التي تتحكم بها الدولة مع ما يسميه إيكه "العام المدني" و الذي يعمل حسبه على أساس "مدونات سلوك غير أخلاقي".2

و لما كانت الدولة المستعمرة الأفريقية مخلوقاً استعمارياً استهدف بالأساس خدمة مصالح المراكز الاستعمارية، فقد كان الأفارقة ينظرون إليها ككيان غريب و قمعي و قاهر، و لقد فشل الوطنيون الذين استلموا السلطة من المستعمرين بعد الاستقلال الرسمي، و العسكريون فيما بعد.فشلوا في تغيير هذا الطابع الذي تتصف به الدولة.3

[1]AidaneHehir and Nell Robinson, Loc-cit,pp.204-205.

[2]Peter Ekeh, op–cit, p.23.

[3]Peter Ekeh, op–cit, p.23.

بل إن النخب الحاكمة بعد الاستقلال قد نجحت في تعميق صفات دولة المستعمرة تلك خلال حقبة ما بعد الاستقلال. و نتيجة لذلك لم يكن المواطن العادي في إفريقيا يرى أنها "دولته". و هو ما جعل "فاتون" يشير إلى المجال العام باعتباره مرادفاً للدولة. و من العوامل المأساوية التي قوضت جهود تجديد الحوكمة في إفريقيا اليوم إخفاق الدولة في تلبية الاحتياجات المادية للمواطنين، و من ثم تسارع فك الارتباط مع الفضاء العام و اتجاه المواطنين لإقامة أبنية غير دولتية للاهتمام باحتياجاتهم الاجتماعية و الثقافية و المادية و تمثل هذه الأبينة ما أطلق عليه أوساجاي و آخرون "دولة بديلة". [1]

2_**فشل الدولة** :ظل مفهوما فشل الدولة، و انهيار الدولة، محل خلاف في خطاب العلم الاجتماعي، حيث نظر إليهما العلماء بطرق مختلفة تتسق و توجهاتهم الفكرية. و قد أمسك تيد جير بجوهر تضارب الأدبيات حول فشل الدولة حيث رأى أن "هناك اتجاهاً للقبول بفكرة فشل الدولة ... و لكن ليس واضحا تماماً إلام تشير أكثر من تقديم الأمثلة على ذلك". و الاتجاه السائد هو معاملة المفهومين بشكل تبادلي.مع ذلك من الصحيح القول بأنهما متمايزان، حيث يظهر كل منهما نفسه بأشكال مختلفة. [2]

يرى كيه أن فشل الدولة هو مصطلح مبني على أساس الأداء و يشير إلى "عجز الدولة و قادتها عن التعامل المناسب مع الاحتياجات الثقافية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للمواطنين".

من ناحية أخرى يقوم مفهوم انهيار الدولة على أساس قوتها و يشير إلى عدم قدرة الدولة على إعادة إنتاج نفسها. و يحدث هذا عندما تعاني الدولة من انهيار شامل للنظام السياسي، بما في ذلك أبنية و سلطة الدولة. و بينما تحتاج الدولة المنهارة إلى إعادة تشكيل شاملة لتولد من جديد، فإنه من الممكن إصلاح

[1]AidaneHehir and Nell Robinson, Ibid,p.205.
[2]KidaneMengisteab and Cyril Daddieh, State-Buillding and Democratization in Africa(London :Praeger ,1999), pp,5-6

الدولة الفاشلة عن طريق نظام للحوكمة يضمن المشاركة الشعبية، الاستجابة للمطالب الشعبية، إعمال المساءلة، الشفافية، و الكفاءة في أداء الوظائف الاجتماعية.

إلا أن غياب عملية إعادة تشكيل إدماجية و مصممة جيداً، و تتصدى للقضايا الكبرى التي تسببت في الانهيار، قد يجعل الدولة الصاعدة من الانهيار تقابل انهياراً ثانياً في المستقبل.

من الناحية التاريخية هناك مظاهر مرصودة لكلتا الظاهرتين في مسار تطور الدولة–الأمة في العالم. من ناحية أخرى فإن الأحداث التي أدت لانهيار الدولة الملكية في فرنسا، و نشأة الدولة السوفيتية السابقة من الدولة الإقطاعية القديمة في روسيا، ثم الانهيار اللاحق للدولة السوفيتية نفسها، و كذلك نشأة دول جديدة على أنقاض الدول التي مزقتها الحروب في الكونغو و ليبريا و رواندا. كلها تقدم نماذج لانهيار الدولة. أما بالنسبة لسؤال إلى أي مدى تم تلبية مطالب و طموحات الشعوب الأفريقية فإنه يجدر بنا القول بأن كل البلدان الأفريقية تملك دولاً فاشلة.[1]

3_نظرية الحرمان: تحفل الأدبيات بمنظورات متباينة لطبيعة و جوهر الحياة الجماعوية.

و لكن على الرغم من النماذج الإرشادية المختلفة التي يقتفيها أصحاب الاتجاهات الفكرية المتعددة في التنظير للمجتمع المدني، فإنهم يجدون أرضية مشتركة بينهم حينما يشددون على "خارجية" المجتمع المدني عن الجولة، و قاعدته المستقلة، و قدرته على التنظيم الذاتي. تعتمد هذه الدراسة نظرية الحرمان كإطار نظري للتحليل. و الأطروحة المركزية في هذه النظرية هي أن الحرمان المادي يمثل جذر انسحاب المواطنين في إفريقيا من المجال العام الخاضع لتحكم الدولة.

[1]Kidane Mengisteab and Cyril Daddieh,op.cit.p.7.

و حسب مؤيدي هذه النظرية، بمن فيهم ديفيد ريزمانDavid Reismen و هانا أرندت Hannah Arendt و ويل كرونهوزرWill Kornhauserفإن فشل الدولة في القيام بالتدخلات المطلوبة لمواجهة الأوضاع المادية المتردية للمواطنين يدفعهم إلى تنظيم أنفسهم جماعياً في كيانات خارج سيطرة الدولة،للتغلب على الأوضاع البائسة التي تتهدد مستقبلهم.[1]

و حسب كوثري "تسبب هذا الشعور السائد من عدم اليقين في ارتفاع أهرام الشعور بانعدام الأمن و العجز و الحيرة و السخرية و اللامبالاة".

تفسر هذه النظرية تطور و تكاثر جماعات المجتمع المدني في إفريقيا، خاصة في الفترة بين أوائل السبعينيات (بدء الركود الاقتصادي) و أوائل الثمانينيات (حينما فُرضت برامج التكيف الهيكلي على القارة كسياسة معتمدة لمواجهة الأزمة الاقتصادية الأفريقية). إذ إن فشل الدولة في ضمان الاحتياجات المادية للشعب قد جعله يدير ظهره للدولة، و من ثم البحث عن مواقع بديلة للإنتاج الثقافي و المادي.

و هناك جانبان رئيسيان للضعف في نظرية الحرمان، و يتعلقان ب"الحتمية الاقتصادية"، و افتراض أن الجماعات المدنية تتوقف عن الوجود بمجرد تراجع المشاق الاقتصادية، و تحسن الشروط المادية. و تميل المقاربة المادية المفرطة لنظرية الحرمان إلى التقليل من أهمية عوامل سياسية مثل قيام النظم الدكتاتورية و غير الشعبية بانتهاك حقوق الإنسان. و في الغالب تقوم تلك النظم بتحويل الدولة ضد المواطنين، الذين يقومون بدورهم بتشكيل الاتحادات المدنية للتهرب من ميل الدولة للاستبداد.[2]

و النقطة التي يجب التشديد عليها هنا هي أن إفريقيا تحفل بعدد هائل من منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمامات و العمليات المختلفة.

[1] جان فرنسوا بايار،سياسة ملئ البطون، سوسيولوجية الدول الأفريقية،ت: حليم طوسون (القاهرة:دار العالم الثالث،ط1-1992)،ص.120.
[2] جان فرنسوا بايار، المرجع نفسه، ص.281.

و هو ما يؤكد أن المجتمع المدني في إفريقيا يكتسب طابعاً خاصاً. فالافتراض القائل بأن وجود منظمات المجتمع المدني مرتبط بالحرمان المادي لا يمسك في الحقيقة بجوهر المجتمع المدني.

و كما نعرف جميعاً توجد الحياة الجماعوية خارج فترة المصاعب الاقتصادية مثلما توجد حتى بعد انهيار النظم الشمولية. بعبارة أخرى، لا يوجد المجتمع المدني فحسب في حالة صراعية مع الدولة.

و إنما يستمر في الوجود حتى بعد حل مسألة التنازع بين الدولة و المجتمع المدني. و يعترف كاسفير بهذه النقطة حينما يلاحظ أن المجتمع المدني يستمر في الوجود حتى عندما لا يكون مشكلوه في حالة مواجهة مع الدولة.[1]

[1]Majeed Adekunl, « State Failure ,Crisis of Governance an Disengagement from the state in Africa », Africa Developement, Vol.34, N° 3&4,(2009),pp.47-63.

المحاضرة الثالثة:السياق المؤسسي والقانوني للنظم السياسية الأفريقية.

أولا:الطرح الدولتي في التحليل السياسي الأفريقي

1_مفهوم الدولة:

من المفاهيم والتعريفات التي أثيرت حول الدولة والتي تنطبق نوعا ما على السياق الأفريقي،هو مفهوم "ماكس فيبر" :

فالدولة في نظره : "هي أداة حكم تحتكر استخدام القوة في إقليم محدد وتسيطر على شعب محدد." وهذا المفهوم يركز بدرجة أساسية على الوسائل لا على الغايات، وتتمثل تلك الوسائل في القوة Force، وهو ما يترتب عليه إضفاء طابع القوة وسياسة الأمر الواقع de facto أكثر من الطابع القانوني والشرعي de jure على ممارسات وكيان الدولة، Statehood فالدولة لديه: عبارة على جماعة تعيش في إقليم ومع وجود سلطة تمارس احتكار القوة على الإقليم والشعب، وهكذا فإن هذا المفهوم الذي يركز على الوسائل –إحتكار القوة – ينصرف إلى الجانب الفعلي وليس الشرعي، إلى الجانب الواقعي وليس القانوني، بإعتباره معبرا عن وجود الدولة من عدمه، وبعبارة أخرى فلا يمكن القبول بوجود سلطتين تمتلكان احتكار استخدام القوة على إقليم وشعب واحد، وإذا ما حدث ذلك فلا معنى للحديث عن وجود دولة علىنحو ما ذهب إليه فيبر، وذلك للاعتبارات التالية:

1. أن الاختيار الحقيقي (الأساسي) لوجود الدولة يمكن أن يتأتى من مدخلين:[1]

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين، "إشكالية الدولة في أفريقيا"،أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة،2011)،ص ص،16-17.

الأول: أن تكون هناك حكومة وطنية تستطيع بسط نفوذها على إقليم الدولة من خلال إحتكار القوة.

الثاني: أن تكون هناك بعض التنظيمات (الخارجية والداخلية) التي تستطيع تحدي سلطة وقوة الحكومة الوطنية، وأن تتمكن من اقتطاع جزء من إقليم الدولة، وأن تحتكر ممارسة القوة عليه لصالحها، ومن ثم يكون هناك إحتكار أن متلازمان للقوة على إقليم وسكان الدولة في آن واحد، وهو الأمر الذي يمكن أن يقضي على الأمد البعيد إلى حالة اللادولة، Statelessnessوالمثال على ذلك أن قلة من البلدان الأفريقية هي التي يمكن أن ينطبق عليها وصف الدولة، ففي بعض البلدان استطاعت المعارضة أن تحتكر السلطة، على أجزاء هامة من الإقليم والشعب، على مدى فترة من ممتدة (بيافرا في نيجيريا –شرق الكونغو الديمقراطية)، وفي البعض الآخر ظلت بعض أقاليم الدولة خارجة عن أي سيطرة سياسية، و انتشرت فيها الفوضى (تشاد أوغندا والصومال وليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وأنجولا).

2. أن العديد من الحكومات الأفريقية لا تسيطر بفعالية على النشاطات العامة داخل نطاق

اختصاصاتها، وبالتبعية فهي لا تستطيع فرض قوانينها على كامل الشعب وكامل الإقليم، كما أنها ليست دائما تعمل وفقا للقانون، وكما يصعب عليها ضبط حركات وتحركات السكان عبر الحدود، إما لضعفها أو نتيجة لتشتت التجمعات السكانية أو نتيجة لكبر مساحة أقاليم بعض هذه الدول أو لانتشار الغابات والصحاري في البعض الآخر، ومن ثم فإن كثيرا من دول إفريقيا جنوب الصحراء يصعب نعتها بالدول – في بعض الأحيان – وإن كانت جميعها تعد من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي للدول.

3. إن العنصر الغائب، عن تعريف "ماكس فيبر" هو الاعتراف الخارجي (الدولي)،1

[1]Robert H Jackson & Carl G Rosberg, « Why Africa's weak state persist the empirical and juridical in statehood » in world Politics (Princton : the Trustes of Princton university, vol.35, n°.1.,Octobre 1982),p.p.2.3.

فالدولة نشأت لأن المستعمر وهو يرحل عنها اعترف لها باستقلال وسيادة نخبة محددة، وغالبا ما كان هذا الإقليم محددا على الخرائط فقط وعلى السكان المقيمين على هذا الإقليم بالتبعية،

واستغرق الأمر سنوات طويلة وفي ظل تنامي صراعات دامية، حتى أمكن لهذه الدول والنخب المسيطرة عليها تحديد رعاياها.[1]ومما تقدم يلاحظ أن الدولة في إفريقيا هي:في غالب الأمر وليدةالتفاعل مع الخارج وليست نتاجا لتطورات وعلاقات وتفاعلات قوى داخلية، ومن مظاهر ذلك مايلي:

أ- أن دور الدولة في الداخل ليس المشاركة المتفاعلة في ومع مؤسسات الدولة والنظام السياسي وإنما الطابع العام يقترن بالسلبية.

ب-تضاؤل أهمية وجود أساس حقيقي لشرعية النظام طالما كانت هناك سيطرة فعلية على المراكز التي يمكن أن تشكل مصدرا للتهديد (المؤسسة العسكرية – الجماعات الإثنية)،أو التي تشكل عنصرا لمساندة التهديد (الإذاعة والتلفزيون والقصر الرئاسي وشخص الرئيس ...إلخ)، إن المسؤولية هنا لا تكون أمام القوى الداخلية وإنما تكون أمام الأطراف الخارجية، وخصوصا الدولة الاستعمارية السابقة ممثلة في حكومتها ونخبتها السياسية، وأمام الدول المانحة، وأمام المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وأمام مراكز التأثير على الرأي العام الغربي، وخصوصا الصحفيين ومندوبي قنوات التلفزيون الغربية، أما المسؤولية أمام القوى الداخلية فإما غير موجودة أو بادية في الظهور نتيجة رد فعل الضغوط الخارجية،وبذلك فإن هدفها هو تقديم كشف حساب جديد للخارج.[2] من خلال تناول مفهوم الدولة وفقا لتعريف "ماكس فيبر" تبين صعوبة اعتبار العديد

[1]Robert H Jackson & Carl G Rosberg, op-cit ,p.3.

[2] عز الدين شكري، "أزمة الدولة في أفريقيا" السياسة الدولية، ع.110، (أكتوبر 1992)، ص.64.

من البلدان الأفريقية دولا من الناحية الفعلية والواقعية، غير أن كل هذه البلدان ظلت تشكل دولا واستمرت كأعضاء من المجتمع الدولي.

استنادا إلى تعريف آخر للدولة يعطي أولوية للنص القانوني على حساب الوجود الفعلي، وهو تعريف "إيان براونلي" الذي عرف الدولة : "باعتبارها شخص قانوني يعترف به القانون الدولي" استنادا إلى أربعة أركان هي:– الإقليم المحدد – السكان الدائمون – الحكومة الفعالة – الاستقلال وحق الدخول في علاقات مع الدول الأخرى.[1]وواضح من التعريف السابق أن المفهوم القانوني للدولة إنما يرتبط – بدرجة أساسية _ بالإقليم المحدد والاستقلال، أو بالأحرى الاعتراف طالما أن ركني السكان الدائمون و الحكومة الفعالة يصعب توافرها في معظم الدول الأفريقية، 2

2_ الدولة في السياق الأفريقي: يشير بعض المنظرين إلى أن الدولة في إفريقيا ما هي إلا مجرد هيكل تجريبي أجوف، بالإضافة إلى أنها تفتقد إلى الأولويات والأسس التي أشار إليها ماكس فيبر من حيث ضرورة وجود نظام للسلطة قائم على المعقولية الذرائعية (العملية) InstrumentalistRationality ويضيف البعض الآخر أن الدولة في إفريقيا هي مثال للدولة المتفسخة التي لا يوجد فيها شعور عام بالقيم والقانون والنظام وبالتالي يؤدى ذلك إلى انعدام الاستقرار الذي يصعب الحديث مع استشراءه عن وجود دولة سواء بالمعنى الفيبري حيث يجب أن تمارس السلطة داخل نطاق حدود إقليمية محددة وتحتكر الدولة وسائل القوة داخل هذه الحدود،3

[1]إبراهيم أحمد نصر الدين، "إشكالية الدولة في أفريقيا"،مرجع سابق، ص.18.

[2]Robert H Jackson & Carl G Rosberg, op-cit,p.4.

[3]Naomi Chazan ,Politics and Society in ContemporaryAfrica(London :Lynne Rienner Publishers,1999),p.253.

أو حتى بالمعنى الماركسي الذي لا يرى في الدولة مجرد مجموعة من المؤسسات الرسمية وإنما أيضا منظومة من العلاقات الاجتماعية.[1]

لاحظ "دافيد أبتر"(David Apter) أن وظيفة تشجيع الولاء و التأييد للحكومة تمارسها نظم الحكم في العالم النامي ممارسة سيئة. و رأى أنه لما كانت مشروعية الدولة تقوم على أساس أداء هذه الوظيفة، فإن سوء الأداء (أو انعدامه) يضع الجماعات السياسية في وضعية متنفذة مع الدولة. و بينما تقدم هذه الملاحظة تقييماً للدولة في الاقتصادات الطرفية بوجه عام، فإن الموقف في إفريقيا أكثر مأساوية.

ذلك لأن دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا تمثل استمراراً لسابقتها (دولة المستعمرة) في مجالات عدة.

فقد ورثت فعلياً العديد من سمات سابقتها، بما فيها نقص المشروعية و نقص القدرة على ممارسة العنف ضد المجتمع المدني. و قد لخص "آكي" طبيعة دولة ما بعد الاستعمار في الكلمات التالية : "لقد استمرت شمولية من حيث النطاق...و قدمت نفسها كجهاز للعنف، مع امتلاك قاعدة اجتماعية ضيقة، و الاعتماد على القهر لتحقيق الامتثال". لقد فشل قادة ما بعد الاستعمار فشلا كبيرا في تغيير طبعة دولة المستعمرة "كقوة إكراهية غير قادرة على تحويل القوة إلى سلطة، و السيطرة إلى هيمنة" أي تحويلها إلى منظمة قادرة على تلبية الاحتياجات الحقيقية للمواطنين الأفارقة. و بعد خمسة عقود من الاستقلال، لا يزال ينظر إلى الدولة الأفريقية كتهديد للمجتمع المدني، يؤدي من ناحية إلى انسحاب معظم المواطنين الأفارقة من الدولة الجامحة و الناهبة، و من ناحية أخرى إلى مواقع بديلة للخدمات الاجتماعية. و لم يؤد خلق هذه المواقع الموازية إلى إزاحة الدولة فقط، و إنما أدى أيضاإلى اختزالها "كمورد للقوة و مصدر للخوف".

[1]Goran Hyden , « Rethinking theories of the state-an Africanist perspective »in Africa Insight,(Pretoria :the Africa institute of South Africa .vol.26.no 1.1996),p.31.

و لجملة من الأسباب وجدنا قادة الدولة الأفريقية الجديدة بعد الاستقلال يعتمدون النموذج الدولتي للتنمية الذي أعطى للدولة المركزية دوراً قيادياً في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.1

و قد أنتج هذا المنطق المركزي الأصيل في النموذج الدولتي للتراكم : دولة بالغة التضخم و شديدة البيروقراطية أصبحت هي نفسها مستهلكا رئيسيا للموارد العامة النادرة، ليس فقط من زاوية تضخم حجم بيروقراطية الدولة، و إنما أيضا بمعنى خصخصة الموارد العامة باسطة النخبة الحاكمة المفتقرة إلى الانضباط المرتبط بالإنتاج الاقتصادي.كما كان هذا المنطق المركزي العنصر المحدد لمشروعي الديمقراطية و التنمية التوأمين اللذين ألقيا على عاتق القادة الجدد في إفريقيا بعد الاستقلال.

و قد تم تصميم هذين المشروعين كأداتين لبناء الشرعية بقصد احتواء الإحباطات التي واكبت حقائق و تحديات الاستقلال.

فقد رأى قادة إفريقيا الجدد أن أفضل سياق لخدمة قضيتي التنمية و الديمقراطية هو السياق الخالي من المواقف المعارضة. وتُرجم هذا بالأساس إلى تجريم الشقاق السياسي و تحبيذ نظام الحزب الواحد.2

و لم يمر وقت طويل حتى تأكد أن هذا المنطق المركزي لا يمكن أن يأخذ القارة إلا بعيدا بسبب توقف قدرة مؤسسات الدولة عن الاستمرار في تلبية توقعات الجمهور، الأمر الذي أضعف العلاقة بين القادة و الحكوميين.

تسبب فجوة توفير الخدمات في تراكم الإحباطات وسط المواطنين، ما أدى إلى خسارة مشروعية الدولة.

[1]Ake Claude, **Democratization of Disempowerment in Africa** , (Lagos : Malt house Press,1994),pp.79-81.

[2]Ake Claude , op-cit,2001),pp.118-119.

و كان رد فعل المواطنين المباشر إزاء هذا المظهر من مظاهر فشل الدولة هو : المقاومة، و الانسحاب من الأنشطة الاقتصادية الرسمية، و هو ما عزز نشأة و اتساع الاقتصاد غير الرسمي، الذي ازدهر خارج سيطرة الدولة.

يمكن إرجاع الأزمة الاقتصادية التي تزعج القارة الأفريقية إلى أواخر السبعينيات التي حافظت على حدتها حتى الوقت الحالي.

كان من العوامل الرئيسية وراء المشكلات الاقتصادية الأفريقية في السبعينيات: الأزمات النفطية، إهمال القطاع الزراعي، تدهور شروط التبادل و تضخم المديونية. إلا أن السبب الأهم هو إستراتيجية التنمية التي تبناها قادة إفريقيا في سنوات الاستقلال الأولى، إلى جانب الفساد الرسمي اللصيق بنموذج التراكم الدولتي، و قد لعب هذا و ذاك أدواراً حاسمة في تفاعل الأزمات الاقتصادية بالقارة.[1]

ثانيا:الطرح المؤسساتي في التحليل السياسي الأفريقي (كوربوراتية المؤسسات في أفريقيا)

1_الاقتراب المؤسسي:

يقصد بالتوجه المؤسسي أو الاقتراب المؤسسي مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة وفي العلوم السياسية بصفة عامة والتي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية ، على اعتبار أن المؤسسات تمثل تغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها، تؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه.ظهر الاقتراب المؤسسي كرد فعل على الاقتراب التاريخي و القانوني حيث أدرك العديد من علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية و الدستورية

[1]Majeed Adekunly, Op-cit,p.p.42-43.

ومن ثم حدث تحول الاهتمام منصبا على دراسة الحقائق السياسية كما تركز الدراسة في هذا الاقتراب على المؤسسة كوحدة للتحليل.[1]

استخدامات الاقتراب المؤسسي: يقوم هذا الاقتراب على شرح و تفصيل وصفي للمؤسسة، ثم إجراء مقارنة بين المؤسسات من حيث التشابه والاختلاف، سواء داخل الدولة أو بين الدول من خلال التركيز على المحطات التالية:

الهدف من تكوينها: هل تأسست بقصد تحقيق غرض عام أو من أجل تحقيق مكاسب خاصة، و هل القصد بها تحقيق الفاعلية في الأداء، أو لمجرد إضفاء شرعية زائفة .

مراحل تطورها و ما هي العوامل التي كانت لها الأدوار الحاسمة و التأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة و أدائها، و هل التطور الذي لحق بالمؤسسة كان بفعل نضجها و تطورها الطبيعي، أو بسبب ثورة، أو بفعل عوامل اقتصادية و اجتماعية و ثقافية.

تجنيد الأعضاء في المؤسسة: الملاحظ أن عملية التجنيد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتجنيد قد يتم عبر الانتخابات أو التعيين أو الجمع بينهما.

الوسائل التي تستخدمها المؤسسة من أجل الحفاظ على بقائها.

هياكل المؤسسة و أبنيتها أي مما يتكون هيكل المؤسسة.

علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات.

اختصاصات المؤسسة حسب ما ينص عليه الدستور و القانون.

[1] صباح بالة ،"الإقتراب المؤسسي"، الموسوعة السياسية، 2016/10/21،متاح على ،https://political-encyclopedia.org، تم التصفح في 2019/12/13.

الثقل النسبي للمؤسسات من حيث الأهمية و الفاعلية و القوة و التأثير.1

التنظيم الداخلي للمؤسسة و توزيع الأدوار فيها.

و ظائف المؤسسة و أهميتها.

المدى الزمني الذي تستطيع أن تمارس فيه المؤسسة عملها.

البناء الداخلي و الهيكل الخارجي للمؤسسة.2

لقد ركز" صموئيل هنتجون" على عملية المأسسة (*Instututuionalisation*) في النظام السياسي، وبذلك يعود مفهوم المؤسسة ليصبح الموضوع المركزي للتحليل السياسي و المتغير الرئيس في دراسة عملية التحول. من هذا المنطلق يرى هنتجون أن فعالية و استمرارية أي نظام سياسي تتوقف على درجة قوة عملية مأسسة تنظيمات هو إجراءاته، فالمأسسة تتطلب أن يكون للنظام قدرة على التكيف مع مختلف الظروف و الحقب التاريخية ،وأن يتميز بدرجة عالية من التعدد في الهياكل ،مع التأكيد على استقلالية هذه الهياكل وتماسكها. على هذا الأساس يميز " هنتجون" بين " المجتمع البريتوري" (*Société Prétorienne*). و المجتمع المدني طبقا لاعتبار المشاركة السياسية – المأسسة،فالمجتمع البريتوري يشكل حالة من النظام السياسي غير المؤسس بشكل كاف، ومن ثم يعيش حالة من " التفسخ السياسي" ، وحالة من التفكك والتأزم، وهذا ما يقود إلى عدم الاستقرار السياسي. لذلك يحدد "هنتجون" ثلاث مقومات للحداثة السياسية تتمثل في : ترشيد السلطة، التمايز الهيكلي، و المشاركة السياسية.3

[1] صباح بالة، المكان نفسه.

[2] صباح بالة، المكان نفسه.

[3] صمويل هنتنجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ت:سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي،ط.2. 2015)، ص.35.

لقد شكل هذا المدخل خلفية وقاعدة تحليل لدراسة العديد من المواضيع المرتبطة بالتنمية السياسية في إفريقيا . في هذا إطار اعتمد "ديميتري جورج زافرروف" (*Dmitri Georges ZAVROFF*) في دراسته حول المؤسسة العسكرية و التنمية السياسية في إفريقيا السوداء ، المدخل المؤسسي لهنتجون ،1

وما قدمه "لوشيان باي"(*LucianePye*)في تحديد لمتغيرات "لوشيان باي" في تحديد لمتغيرات التنمية السياسية المتمثلة في التمايز الهيكلي ، وقدرة النظام السياسي،و المساواة في عملية التجنيد و التوظيف السياسي ، كان الهدف من الدراسة معرفة ما يمكن أن يقدمه مفهوم التنمية السياسية بالنسبة لفهم أسباب ظهور النظم العسكرية في إفريقيا، ومعرفة نتائج ذلك على تطور النظم السياسية الأفريقية .

من خلال هذا التوجه لاحظ هذا الباحث غيابا للإندماج الوطن ووجود معوقات أمام الاتصال السياسي .2

الشيء الذي يؤدي إلى سيادة الأنظمة الإثنية و التقليدية التي تحول دون تكوين نظام سياسي موحد ومركزي. إضافة إلى هيمنة نظام الحزب الواحد الذي أصبح كعامل لزيادة الثروة و احتكار السلطة في ظل غياب لأي تخصص و تمايز في الهياكل السياسية ، وهذا ما قاد إلى تدخل الجيش في الحياة السياسية، لتصبح النظم العسكرية كأجهزة للتحديث السياسي،و السبب يرجع بالدرجة الأولى إلى صعوبات التوصل إلى بناء وطني في الدول الأفريقية.3

[1] وهبان أحمد، مرجع سابق ، ص.90.
[2] رضوان بروسي،الدمقرطة والحكم الراشد في أفريقيا دراسة في ا لمداخل النظرية،الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم (باتنة: جامعة الحاج لخضر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير،2009/2008)، ص.85.
[3] محمد نصر عارف ، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص.333.

2_خصائص المؤسسات في أفريقيا:

1/ المدخل التوحدي (الكوربوراتي):

تم طرح المدخل التوحدي كثورة منهجية في دراسة النظم السياسية المقارنة بما يثير مسألة الإمكانات النظرية لهذا المدخل على النظم السياسية في الدول النامية ومدى انطباقه كنمط لجماعات المصالح على الجماعات المصلحية في هذه النظم ومن ناحية أخرى ، إذا كان البعض قد طرح مفهوم توحدية الدولة كنمط سائد لهذه العلاقة في العديد من الدول النامية فإن هذا الطرح يثير على الشكل الخاص لهذا النمط بالتوجهات التنموية والخارجية للنظام السياسي خاصة مع إعلان النظام تبنيه التعددية السياسية واتجاهه لنوع من التعددية المقيدة.1

والتوحدية والتي يطلق عليها أيضا*corporativism*يمكن النظر إليها بشكل عام على أنها النظرية والممارسة التي يتم فيها تنظيم كامل المجتمع إلى كيانات توحدية خاضعة للدولة ووفقا لهذه النظرية يتم تنظيم العمال وأصحاب الأعمال في كيانات مهنية وصناعية تعمل كأجهزة للتمثيل السياسي والتحكم إلى حد كبير في الأشخاص والأنشطة داخل نطاق اختصاصها.2

لقد أصبح المفهوم معروفاً على مستوى عام على يد "شميتر " الذي أشار للتنسيق غير الملائم بين المصالح والمطالب من خلال الهيئات الحكومية تقدم التوحدية الجديدة نفسها كبديل للنقابية حيث يتسع نطاق الجماعات التي يغيب التنسيق فيما بينها تواجه بعضها بعضاً في عداء.3

[1]Ball R. Allan, Modern Politics and Government, (London: The Macmillan Press LTD, 1977), p.76.

[2]Macridis, R., Modern Political Regimes: Patterns and Institutions, (Boston: BrandeisUniversity, Little Brown &co., 1986).p.29.

[3] Ball R. Allan, op.cit,p.p79-80.

فيقصد "شميتر" بالتوحدية نظام لتمثيل المصالح في شكل نموذج معين أو نمط مثالي يضع بعض الترتيبات المؤسسية أو التنظيمية لربط جماعات المصالح المنظمة في المجتمع المدني بهياكل صنع القرار فالتوحدية كما يعرفها هي نظام للتمثيل المصلحي تنتظم في إطاره الوحدات الأساسية في عدد محدود من الجماعات الأحادية والإكراهية وغير التنافسية والتي يسودها الطابع الهيراركي والمتمايزة وظيفيا والتي يتعرف بها ويصرح بقيامها من جانب الدولة وتمنح هذه الجماعات احتكار تمثيل القطاع الذي تسيطر عليه مقابل وضع ضوابط وتنظيمات معينة على عملية اختيار قيادات هذه الجماعة وعلى عملية التعبير عن المصالح والتأييد.[1]

من خصائص وسمات التوحدية :

-وجود احتكارات للتمثيل المصلحي لها أهمية في فهم السلوك السياسي.

-ظهور علاقات هيراركية داخل التنظيمات المصلحية تهدف إلى تحقيق التجانس والاتساق.

-إن العضوية في التنظيمات المصلحية ليست اختيارية دائماً ففي بعض الأحيان تتخذ ترتيبات معينة تستهدف إرغام الأعضاء على الانضمام للتنظيم المصلحي أو منع تنظيمات أخرى منافسة داخل القطاع.

-إن التنظيمات المصلحية ليست مجرد مستقبل سلبي لمصالح الأعضاء التي تم تشكيلها مسبقاً ولكنها يمكن أن تقوم بدور هام في تحديد وتشكيل هذه المصالح.

-إن دور التنظيمات المصلحية لا يقتصر على نقل رغبات وتفضيلات الأفراد إلى السلطات المعنية.[2]

ولكنها يمكن أن تتحكم بفعالية في أنشطة أعضائها وبصفة خاصة عندما تتحمل مسئولية تنفيذ السياسات العامة.

[1] Ball R. Allan, Loc-cit,p.80.

[2] آلموند جابرييل وباول ينجهام،السياسة المقارنة ترجمة أحمد علي عناني، (القاهرة: مكتبة الوعي العربي،1991)، ص.30

-تقوم الدولة بدور جوهري يحدد ويشجع وينظم ويسمح او يمنع أنشطة التنظيمات وتستند الدولة في أداء ذلك إلى مقدرتها الإكراهية من ناحية بالإضافة إلى ما تتمتع به من مصادر الشرعية.

-إن التنظيمات المصلحية ليست دائماً كيانات مستقلة تمارس ضغطاً على الدولة من خارج الأبنية الرسمية كلما سنحت لها الفرصة بل يمكن أن تكون على الأقل جزئياً خاضعة للسلطات العامة أو تابعة لها كما يمكنها أن تسهم من خلال قنوات مؤسسة معينة في تشكيل السياسة العامة وفي تنفيذها.[1]

*3*_إشكالية المؤسسات في الدولة الأفريقية : لقد تبنت الدول الأفريقية العديد من المؤسسات والسياسات المختلفة في اطار عمليات التحول للدولة في افريقيا، وكذلك انتهجت ايديولوجيات متنوعة في محاولة لإحداث تغييرات هيكلية اساسية داخل مجتمعاتها وخصوصا في المجالات التنموية وفي مجالات بناء الدولة وذلك كمؤهلات اساسية لا تمام عمليات التحول في عهد الاستقلال وما بعده.[2]

من أهم الخصائص التي يتصف بها البناء المؤسسي للدولة الأفريقية فيما بعد الاستقلال ما يلي :

أ- تعاظم واتساع نفوذ السلطة التنفيذية المركزية ذات (الطابع المركزي) والتي تدور في عموميتها حول شخص الزعيم أو الرئيس أو القائد العسكري الذي يحاول السيطرة على الدولة والابقاء على تلك السيطرة وتعظيمها.[3]

ب-إن مركز الزعيم أو الرئيس أو القائد يكاد يكون مقننا و معتمدا على صفات تحليلية ومعقدة للمواريث الكاريزمية وللمواثيق وللدساتير والقوانين والمعتقدات والتقاليد والاعراف في محاولة لإضفاء الطابع الروتيني والاحتكاري على السلطة.

---

[1] آلموند جابرييل وباول ينجهام، مرجع سابق، ص.30

[2] جمال محمد السيد ضلع، قضايا الدولة والشرعية السياسية في أفريقيا، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية،2011)، ص .40.

[3] هاري جولبون ،" الدولة والتنمية وضرورة المشاركة الديمقراطية في أفريقيا" في بيتر نيانجو (محررا)،من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي،مرجع سابق، ص.49

ج- أن الحاكم يكون مدعوما في مختلف الاحوال عن طريق ذوي المناصب والموظفين والكوادر الادارية الذين يتدرجون في مناصبهم ويظلون فيها لفترات طويلة ما دام الولاء السياسي للحاكم قائما.

د- ويترتب على وجود مثل هؤلاء المؤيدين والمشجعين للحاكم الفرد والمسيطر على الأدوات والأجهزة الإدارية والمؤسسات التي يتكون منها الهيكل المؤسسي للدولة، ان تتكون طبقة حاكمة سياسية يحرص جميع المنتسبين اليها والمنتفعين منها على الابقاء عليها وتكريسها.

وهكذا يلاحظ أنه على الرغم من محاولة الدولة الأفريقية المستقلة إضفاء هذا الطابع المؤسسي على جميع أجهزتها ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية ، إلا أنه يظل الملمح المؤسسي البارز لتلك الدول هو سيادة ما يوصف "بالحمى الزعامية" أو بالظاهرة الرئاسية "وتنطوي هذه الظاهرة أساسا على تركيز سلطة الدولة في قبضة الرئيس وربما أيضا النخبة القريبة والموالية له، ووفقا لهذه الصفة فإنه يكون المسؤول الممثل للشعب في كل المسائل المتعلقة بالبلاد.[1] ويلاحظ أن القيادات السياسية الأفريقية عجزت ولسنوات طويله من الممارسة السياسية عن إقامة مؤسسات سياسية سليمة وقوية وفاعلة، ومن مظاهر ذلك أن الدساتير اتسمت "في *الغالب* بالقصور والخلل" ، ولا يعتد بها في واقع الممارسة العملية، ولكن دأبت تلك القيادات على تعظيم سلطاتها على حساب باقي المؤسسات وخصما من صلاحياتها،

كما أن المؤسسات ظلت أكثر هيكليه وأقل وظيفية وذلك ، طالما أن الزعيم هو صاحب الدور المحوري والمهيمن، هو ونخبته على عمليه صنع واتخاذ القرارات ، في الوقت الذي تكون فيه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، إما منفذه أو مشجعه لما ينادي به أو يقرره الزعيم ،وقد أفضى هذا الوضع إلى إحداث خلل كبير في وضع تلك المؤسسات ، وتراجع إن لم يكن شلل دورها في بعض الأحيان، وإلى تداخل و

[1] هاري جولبون ،" الدولة والتنمية وضرورة المشاركة الديمقراطية في أفريقيا" في بيتر نيانجو (محررا)،من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي،مرجع سابق، ص.49

إزدواج وتضارب إختصاصاتها في أحيان أخرى وهو الأمر الذي ينعكس مره أخرى على الأداء العام للنظام الحاكم.1

وقد أدى هذا الضعف والفشل المؤسسي إلى نوع من التحلل القانوني والتنظيمي والوظيفي وبدرجةأقعدت الحكومات الأفريقية على أن يكون لها أي قدر من المصداقية،كما أفقدتها في ذات الوقت الشرعية.2

ثالثا:اقتراب القيادة السياسية في التحليل السياسي الافريقي:

1_تعريف القيادة السياسية :

يمثل متغير القيادة السياسية مدخلا هاما لتحليل النظم السياسية بوجه عام والنظم السياسية في الدول النامية – ومن بينها الدول الأفريقية – بوجه خاص، بالنظر إلي الدور الشخصي الهام الذي تمارسه القيادة الحاكمة في أي من هذه النظم الأخيرة.3

يمكن تعريف القيادية السياسية كعملية Process بأنها"قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي – بمعاونة النخبة السياسية – في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملاءمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقة للمجتمع،4

[1] حورية توفيق مجاهد،الإسلام في أفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية،(القاهرة:المكتبة الأنجلو مصرية،ط.1. 2002)، ص.67.

[2] عدنان السيد حسين، "السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية" المستقبل العربي،ع.207 (مايو 1996)، ص ص .95-96.

[3] جلال عبدالله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه (القاهرة:كلية العلوم السياسية 1985)،ص.9.

[4] خليل أحمد خليل، العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معني السلطة ودور القائد (بيروت: دار إحداثه،1981)، ص.29.

وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف،ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع".[1]

2_تصنيف القيادات السياسية حسب مصدر الشرعية:

قدم"ماكس فيبر" تصنيفا مميزا للقيادات السياسية حسب مصدر شرعية السلطة، وقد اعتمد على هذا التصنيف – بعد إدخال بعض التعديلات عليه – العديد من الباحثين الغربيين والعرب في دارسة قيادات ونظم الدول النامية.

تصنيف"ماكس فيبر " : تحدث"ماكس فيبر Max webber عن ثلاثة أنماط مثالية للسلطة وهي:

نمط السلطة التقليدية ونمط السلطة الكاريزمية ونمط السلطة القانونية العقلانية، واختارت الدراسة نمطا واحدا نظرا لتماشيه مع سياقها وهو:

نمط السلطة التقليدية: يرتبط بالمجتمعات الشرقية، وعرفته أيضا أوروبا في العصور الوسطين، وفيه تكون السلطة متعمدة على الاعتقاد بقدسية الأعراف والتقاليد وشرعية سلطة وهيمنة القائد وتميز مكانته في ظلها، وتكون للقائد سلطة شخصية مطلقة تصل إلي حد الاستبداد ويدين له أعضاء المجتمع بالطاعة والولاء،. ويندرج في إطار هذا النمط ثلاثة أنماط فرعية هي:

النمط الأبويPatriarchal: ويسود في المجتمعات التقليدية البدائية حيث يصير على أساس تعامل القائد مع أعضاء المجتمع وهو المنطق الأبوي في التعامل مع الأبناء – أي السلطة المطلقة وحق الأمر والنهي

[1] خليل أحمد خليل، المكان نفسه، ص.29.

والتوجيه من جانب الأب والطاعة العمياء والالتزام دون مناقشة من جانب الأبناء – وتكون العلاقة بين القائد والمجتمع علاقة شخصية مباشرة لا تتخللها أي أجهزة بيروقراطية أو تنفيذية،[1]

النمط الرعوي القبلي العشائري Patrimonial : ويظهر مع تطور بناء بيروقراطي تنتشر فروعه في كافة أرجاء المجتمع مع تزايد تعقد وتنوع وظائف القائد والضعف النسبي في العلاقات الشخصية الأسرية وتصير علاقة القائد بأعضاء المجتمع يغلفها طابع سلطة شيخ القبيلة أو زعيم العشيرة وتنساب هذه العلاقة عبر شبكة معقدة من البيروقراطيين الموالين والخاضعين للقائد الذي يعتمد في تدعيم حكمه على أسلوب توزيع الغنائم على الموالين وذلك نظرا لإدارته واحتكاره للثروة المالية في المجتمع، وأخيرا النمط الإقطاعي وهو النمط التقليدي للسلطة الذي ساد القارة الأوروبية في العصور الوسطى.

رغم تمييز فيبر في حديثه عن النمط التقليدي للسلطة بين النمط الأبوي والنمط الرعوي، إلا أن القيادات السياسية في نظم الدول النامية وخاصة الدولة الأفريقية تجمع في معظمها بين خصائص هذين النمطين وتقدم نمطا مميزا يعبر عن مفهوم الحكم الأبوي – الرعويPatrimonalRule،حيث العلاقات بين القائد وما عداه النخبة – الجماهير هي علاقات بين الأب والأبناء بين السيد والأتباع والخدم وقوامها الولاء الشخصي، وحيث القائد يمثل البؤرة التي تتركز فيها القوة السياسية ومنها تشع وتنبعث هذه القوة إلي العناصر الأكثر ولاء لشخص القائد، وحيث تصير الأجهزة البيروقراطية المدنية والعسكرية وفي كثير من الأحيان الهيئات التشريعية والقضائية والأحزاب السياسية مجرد امتداد لشخص القائد.[2]

4_دراسة"بيل" و"ليدن": يشير "جيمس بيل James A. Bill "و"كارل ليدنCarlo Leiden "لخصائص العملية السياسية والنظم والقيادات السياسية في الدول النامية، حيث أكد هذان العالمان أنه بصرف النظر

[1] محمد السيد سليم ، تحليل السياسية الخارجية (بيروت: دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع،ط.2، 2001)، ص.246.

[2] محمد السيد سليم ،المكان نفسه، ص.246.

عن الأنماط التي يمكن أن تصنف إليها القيادات في هذه النظم، فإن كافة هذه القيادات تعبر في ممارسة السلطة عن الحكم الأبوي – الرعوي.وأكد بيل و ليدن أنهذا النوع من القيادات يتسم بست خصائص تؤثر بشدة في العملية السياسية في هذه النظم وهذه الخصائص.

أ– ممارسة السلطة من منطلق شخصي أو ما يسمى"شخصنة السلطةPersonalism "، بمعني تمتع القائد بسلطة شخصية مطلقة في صنع القرارات رغم الوجود الشكلي للمؤسسات السياسية.

ولا تختلف هذه السلطة كثيرا عن سلطة الأب في نطاق الأسرة خاصة في ظل تشبيه العديد من القادة العربفي النظم الملكية(الحسن الثاني) والجمهورية السادات أنفسهم بالآباء ومجتمعاتهم بالعائلات، وتتضخم هذه السمة في البلدان الأفريقية ذات التكوينات القبلية.

ب– الاقترابProximityمن القائد كمحدد للتأثير السياسي، ففي ظل هيمنة دور القائد في العملية السياسية يصير السبيل الوحيد والفعال للتأثير السياسي هو الاقتراب من القائد وملازمته بصفة دائمة، مما يفسر لنا تزايد التأثير السياسي لأعضاء أسرة أو قبيلة القائد والأسر والقبائل التي تربطها بالقائد روابط مصاهرة. وتزايد التأثير السياسي للخدم والسكرتاريين والأطباء الخصوصيين، وكذلك شدة التنافس بين الوزراء والمستشارين وغيرهم من أجل التواجد بجوار القائد في أي مناسبة وملازمته أينما ذهب ولأطول فترة ممكنة .1

ج– عدم الرسميةInformality، بمعني أن عملية صنع القرارات لا تتم في إطار تنظيمات ومؤسسات رسمية وقواعد وضوابط رسمية محددة، ولكنها تتم في إطار العلاقات الشخصية علاقات القائد/ الأتباع وتتخللها المناورات والدسائس التي تحاك في الخفاء ، ولا يتم بناءوتطوير مؤسسات سياسية ذات فاعلية

[1] أحمد السيد حسين، دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة روسيا فيعهدبوتين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1، 2015)، ص.74.

حقيقية سواء في صنع القرارات أو في ممارسة الضبط والرقابة السياسية، وعادة ما يستتر هذا الهيكل الشخصي غير الرسمي لصنع القرارات خلف الهيكل الرسمي الشكلي مع وجود عناصر معينة تابعة وموالية للقائد تحتل مكانة عليا داخل الهيكل الرسمي كي تخلق قنوات اتصال بين هذين الهيكلين، الأمر الذي يدعم هيمنة القائد.

د- الصراع المتوازنBalancedConflict، بمعنى لجوء القائد إلى إثارة الصراعات والانقسامات بين أعضاء النخبة السياسية (الدائرة الضيقة) لمنع ظهور بؤر ومراكز للقوة والتأثير مستقلة عن شخص القائد،مع اتباع نفس الأسلوب فرق تسد سواء في التعامل مع القوى والجماعات المعارضة لمنعها من التكتل في جبهة قوية معارضة أو في التعامل مع الجيش خاصةعن طريق إقامة تنظيمات شبه عسكريةلموازنة وضبط قوة الجيش.[1]

هـ- القوة العسكرية Milirary Power، وتعني أمرين أولهما اعتماد القيادات الأفريقية مثلا على الجيوش والتنظيمات شبه العسكرية لحماية وتأمين استمرارها في الحكم وقمع الاضطرابات واسعة النطاق التي تعجز القوات الأمنية عن مواجهتها، ويتعلق الأمر الآخر بتأسيس العديد من القيادات لشرعيتها على أساس ما أظهرته من بسالة وشجاعة في المعاركوحتى عندما تفتقد بعض هذه القيادات فرصة إظهار الشجاعة في ميدان القتال فإنها لا تتردد في استغلالِ أي مناسبة لإظهار قوتها ورباطة جأشها ولو كانت هذه المناسبة متعلقة بالنجاة من محاولة اغتيال أو انقلاب عسكري.

و- التبرير الديني للسلطة، بمعنى تأسيس ممارسة السلطة على المنطق الديني - الإسلامي، كادعاء القيادة المغربية الانحدار من نسل النبي .[2]

[1] أحمد سيد حسين، المرجع نفسه ، ص ص.74-75.

[2] أحمد سيد حسين،المرجع نفسه، ص.74.

حاصل القول أن الزعيم السياسي في النظم السياسية الأفريقية يمثل بؤرة النظام و مركز الثقل فيه حيث يتمتع بسلطة مطلقة و تحيط به نخبة متميزة من الأتباع و المنتفعين من أهل الحظوة وتتميز العلاقة الرئيسية بين القائد و النخبة المتميزة بأنها تسير في اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل استنادا إلى الولاء الشخصي.

أما العلاقات الأفقية بين أفراد النخبة فإنها تتسم بالصراع و التنافس الشخصي بسبب محاولة كل منهم التقرب إلى القائد و التودد إليه و لا شك أن هذا النمط (القائد– الأتباع) يؤدي إلى انتشارالفساد في المجتمع سواء على مستوى القمة (وهو ما يعرف باسم فساد القمة) أوعلى مستوى النخبة (فساد النخبة).[1]

[1] Michael GS chatzberg,Political Legitimacy in Middle Africa : Father ,Family& Food (Indiana :Indiana University Press.2003),p.8.

المحاضرة الرابعة: العملية السياسية وقضايا الحكم في النظم السياسية الأفريقية.

أولا :مدخل التحولات السياسية(التحول الديمقراطي ومؤشرات قياس الحكم في أفريقيا):

من المفيد حقا – لفهم تحولات الحالة الديمقراطية في إفريقيا – النظر إليها من خلال رؤية تاريخية؛ كما فعل «نيك تشيزمان» في كتابه: (الديمقراطية في إفريقيا النجاحات والإخفاقات...) الصادر عن دار نشر جامعة كامبردج عام 2015،1ولعل ما يميز ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا أنها في تصاعدٍ مستمرٍمنذ عام 1990م، وإن كان ذلك على المستوى الإجرائي (وجود تعددية حزبية من الناحية القانونية – إجراء انتخابات دورية...)؛ برغم التحديات الجسيمة التي تواجهها،2

ولم يكن خافياً أنّ عالم ما بعد الحرب الباردة، وتغيّر أجندة الدول المانحة لصالح دعم قيم الليبرالية ومبادئ الاقتصاد الحرّ، قد فرضت على كثيرٍ من الدول الأفريقية ضرورة الانصياع لقواعد المشروطية السياسية الجديدة من قِبل الدول والهيئات المانحة، كما أنّ أعمال الاحتجاجات الشعبية، وتصاعد قوّة المجتمع المدني، فضلاً عن غضب الشرائح العمالية والشبابية، قد أسهمت بدورها في تآكل مصادر مشروعية نُظم الحكم الأوتقراطية المستبّدة في الواقع الإفريقي.3

---

[1]Cheeseman, N ,Democracy in Africa: Successes, failures, and the struggle for politica lreform (Cambridge:Cambridge university press,2015),p.14.

[2]Lindberg Baltimore, Johns Hopkins, « Democracy and elections in Africa »,Moderne Africa Studies University Press,2006, available from,https://www.cambridge.org/core/journals/journal-of-modern-african-studies, retieved 11/07/2020.

[3] Michael Bratton, and Nicolas Van de Walle, Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective (Cambridge :Cambridge UniversityPress, 1997),p.105.

يطرح سعيد أديجومبي أربعة أنماط تفسّر لنا التحول الديمقراطي في إفريقيا منذ تسعينيات القرن الماضي

النمط الأول: مجتمعٍ مدنيٍ قوي ومنظمٍ، يخوض معركة التغيير ضد النظام الحاكم، فتستجيب النخبة الحاكمة.نتيجة هذه الحالة: أن الانتخابات أضحت وسيلة مهمّة للإطاحة بالنظام الحاكم، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك: (بنين، وزامبيا، وملاوي، والرأس الأخضر).

النمط الثاني: يقود المجتمع المدني إجراءات التغيير، بيد أن النظام الحاكم يقوم باختطاف نتائج عملية الانتقال الديمقراطي.وفي هذه الحالة: تظل إجراءات القمع السياسي كما هي، ومن أبرز الأمثلة: (توجو، والجابون).

النمط الثالث: تأخذ الدولة على عاتقها زمام المبادرة للتغيير السياسي، وهو ما يُطلق عليه نمط: «الديمقراطية الموجهة»، ويقوم النظام الحاكم بإدارة العملية الانتخابية بما يحافظ على مصالحه.

ومن أبرز الأمثلة: (الكاميرون، والجزائر، وغامبيا).

النمط الرابع: يشير إلى الانتقال السياسي الذي يفضي إلى الصراع المفتوح والحرب الأهلية، ولعل أمثلة هذا النمط تعكسها خبرات: (بوروندي، والصومال، وجنوب السودان).1

لقد عززت عملية التحول الديمقراطي ثقافة الانتخابات الدورية، بيد أنها أفضت في أحد جوانبها إلى الصراعات العنيفة المرتبطة بالانتخابات. و بينما ارتفعت وتيرة عمليات التحول الديمقراطي في الألفية الجديدة؛ فإنّ صناديق الاقتراع قد فاقت في أحيانٍ كثيرة الانقلابات العسكرية من حيث عمليات العنف والدمار المصاحبة لها.

[1]Said Adejumobi, Elections in Africa: A Fading Shadow of Democracy? International Political Science Review / Revue internationale de science politique ,Vol. 21, No. 1 (Jan., 2000), pp. 59-60.

التحول الديمقراطي وإجراءات الحكم الرشيد : على من أبرز المحاولات الجادة لقياس عمليات التحول صوب الحكم الرشيد في إفريقيا ما تقوم به (مؤسسة محمد إبراهيم)، حيث تُصدر منذ عام 2000 م مؤشراً للحكم الرشيد في إفريقيا. و يستند هذا المقياس على جمع بيانات عن أكثر من تسعين مجالاً مختلفاً للحكم، يتم دمجها معاً في أربعة مؤشرات مهمّة للحكم، هي:

1- السلامة و سيادة القانون.

2 - التنمية البشرية.

3 - الفرص الاقتصادية المستدامة.

4 - المشاركة وحقوق الإنسان.

وتتراوح درجات هذا المقياس بين صفر (الأسوأ) ومائة (الأفضل)، بعد ذلك يتمّ جمع هذه المؤشرات الأربعة في مقياسٍ واحدٍ، يمثل النتيجة النهائية لمستوى «الحكم الرشيد» في بلدٍ ما، ففي عام 2000م كان متوسط «الحكم الرشيد» على صعيد إفريقيا بشكلٍ عام متدنيا، حيث بلغ 46.6، وعلى الرغم من تحسّن الأداء الإفريقي العام؛ فإنه ظلّ ثابتاً لم يتغير منذ عام 2011م.[1]

3/ متوسط مقياس الحكم الرشيد في إفريقيا (2000م – 2014م): واستناداً إلى «معايير الحكم الرشيد» في إفريقيا، وباستثناء «الدول الفاشلة»، مثل: (الصومال وجنوب السودان)، نستطيع تقسيم الدول الأفريقية إلى ثلاث مجموعات رئيسة على النحو الآتي:

[1] ابراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية "ظاهرة الحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2016)، ص.5.

الأولى: دول أنشأت نُظماً ديمقراطية حرّة وتنافسية، مثل: (بوتسوانا، وبنين، وغانا، وموريشيوس، والسنغال، وجنوب إفريقيا، والرأس الأخضر، وتونس)، ومن المرجح استمرار هذه الدول في تحقيق مكاسب ديمقراطية جديدة، ومع ذلك؛ فإنّ بعضها لا يزال ضعيفاً من الناحية المؤسسية، ومن ثم يمكن أن ينزلق بعضها إلى هاوية عدم الاستقرار السياسي؛ كما حدث في مالي عام 2014م.

الثانية: دول توجد بها قيادات ذات نزعة استبدادية، تحاول جاهدة الصمود ضد أحزاب المعارضة التي تحظى بشعبية متزايدة، مثل: (بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وزيمبابوي)،

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الدول تتذبذب بين المكاسب التي تحققها المعارضة والقمع السلطوي من جانب الحكومة، ومسار التحول الديمقراطي في بلدان هذه المجموعة يجب النظر إليه من خلال كلّ حالة على حِدى، عزّزت عملية التحول الديمقراطي ثقافة الانتخابات الدورية، بيد أنها أفضت في أحد جوانبها إلى الصراعات العنيفة المرتبطة بالانتخابات.

الثالثة: دول أنشأت حكوماتها الاستبدادية سيطرة قوية على أنظمتها السياسية، ولذلك ينتاب هذه النظُم دوماً خوف بالغ من إجراء الانتخابات، (الكاميرون، وتشاد، ورواندا) وغيرها، يتمتع رئيس الدولة هنا بسلطة كبيرة، وهو ما يمكن معه وصف هذه المجموعة بالنُظُم الأوتقراطية المستقرة،1

ومع ذلك: يبدو هذا الاستقرار ظاهريّاً، ولعل سقوط أنظمة حكم: (مبارك في مصر، وبن علي في تونس، وكومباوري في بوركينافاسو) تؤكد هذا المعني.2

[1]Crawford, G., & Lynch, G, Democratization in Africa: Challenges and prospects (London: Routledge,2012) ,p.33.

[2]Crawford, G., & Lynch, G,Loc-cit,p.33.

2_أداء الديمقراطية وخصوصية الواقع الإفريقي:

على الرغم من الالتفاف العالمي المتزايد – على المستوى الرسمي وغير الرسمي – نحو الشعار الديمقراطي، ومحاولة تنميطه من قِبَل المؤسسات المالية العالمية، والدول المانحة من جهة، أو المجتمع المدني العالمي من جهة أُخرى، فإن ذلك لا ينفي بحال ما يوجّه لهذا الشعار من عدم تماسك نظري أحياناً، أو قصور تطبيقي، نتيجة عدم اعتبار خصوصية المجتمعات الأفريقية، والتي تتباين في سياقاتها الثقافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو القصور الذي دفع عديدين للتشكيك – أو الاعتقاد – في عدم جدوى تطبيق الفهم الغربي للديمقراطية في سياقات مغايرة عن تلك السياقات التي نشأت فيها في الغرب.

ومع وصول موجة الدمقرطة الثالثة لسواحل القارة الأفريقية المضطربة– طبقاً لرؤية هنتنجتون – في مطلع التسعينيات، وما صاحب ذلك من الحديث عن مآلات سيناريوهات التحوّل نحو الديمقراطية في تلك البلدان، واحتمالات وصولها لمرحلة الرسوخ الديمقراطي – أي رسوخ قواعد اللعبة الديمقراطية، وهو ما يُعبّر عنه بالإنجليزية "the only –game in the town" – وتبعاتها، وموقف المؤسسة العسكرية من –هذا التحول، والصيغ المحتملة لتطويعها مدنيا، إتضح بمرور الوقت أن ذلك لم يؤثر بحال على عمق التورّط العسكري في العملية السياسية، بشكل مباشر أو غير مباشر، بل تزايدت حدة وتيرتها في بعض الأحيان بدعوى استعادة الديمقراطية، ومع ذلك لم يحدث إستقرار أو قبول لعمليات التحول الديمقراطي في إفريقيا [1]

[1] السيد علي أبو فرحة،" تحولات الخريطة السياسية في موريتانيا"،(القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، ط. 1، 2010)، ص.212.

ويعزى عدم الاستقرار إلى عدد من الأسباب التي تتصل بخصوصية السياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، لتقع بذلك الدولة في إفريقيا بين رحى فكرة مستوردة متحفظ عليها، وهي استيراد الديمقراطية وفرضها، وفكرة أصيلة مشوّهة مرتبطة بواقع الدولة في إفريقيا، وهي التورّط العسكري السافر في نُظُمها السياسية.1

وعلى الرغم من ادعاء جل الأكاديميين الغربيين بعالمية الديمقراطية بمحتواها وخبرتها الأوروبية، بوصفها نموذجاً وحيداً لإدارة الحكم في أعقاب تداعي الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية، لم يفلح عديدون في تفسير عدم اتساق هذه العالمية مع الواقع الإفريقي المعقّد، أو تقديم تحليل رصين لعدم قدرة الديمقراطية الغربية على الرسوخ في الدول الأفريقية. وقد حاول عدد من الأكاديميين الغربيين، منهم الإنجليزي «لورانس وايتهيد»، بإعادة النظر في المفهوم الغربي للديمقراطية، في محاولة منهم لدعم عالمية المفهوم، للتغلّب على القصور الذي أصابه، وعجز الديمقراطية عن الوفاء بطموح العديد من المجتمعات الساعية إليها، فادعت تلك المدرسة أن (الدمقرطة) هي «عملية غير منتظمة الخطى، وغير ثابتة الحدود، ومفتوحة النهايات»، ومن ثم تتباين مساراتها ومآلاتها، وذلك تبعا لتباين السياقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدولية، وكذا السياق الزمني والمكاني.وقد هدف الباحثون الغربيون بذلك إلى محاولة تجاوز تناقض التعريف الجامد للديمقراطية وعمليتها في الممارسة العملية؛ إلى اعتبارها عملية مفتوحة النهايات ، في محاولة لفض الاشتباك بين الفهم الغربي للديمقراطية؛ و إخفاقها في واقع عدد من الدول تتصدرها الدول الأفريقية، وعجزها عن إدارة الواقع الإفريقي المعقد و المضطرب. 2

[1] السيد علي أبو فرحة، المرجع نفسه، ص.213.

[2] Sahr John Kpundeh(ed.,) Democratization in Africa: African View, African Voices(Washington, D.c., National Academy Press,1992),p.46

ومن الملاحظ أيضا؛ أنه وإن دفع بعض الباحثين بارتفاع نسب المشاركة السياسية في تلك العمليات الانتخابية، لتكون من أعلى النسب في العالم كدليل على نجاح الديمقراطية في إفريقيا،

فإن ذلك لا يعبر عن فهم الواقع الإفريقي الذي يمكننا من تفسير ذلك في ضوء التعبئة الإثنية والقبلية للتأثير في نتائج الانتخابات، ومن هنا؛ فإن الانقسام والاستقطاب الإثني الذي هو أحد السمات الأصيلة للواقع الإفريقي ينفي جدوى الديمقراطية فيه،وقد كشفت تلك الانتخابات أيضا عن استمرار تأثير المؤسسة العسكرية كعامل حاسم في إدارة عملية الانتقال السياسي؛ على الرغم من تبنّي العديد من تلك الدول للديمقراطية؛ كحالة كوت ديفوار وغينيا كوناكري والنيجر ومالي.

***-ملاحظات بشأن جدوى الديمقراطية في إفريقيا:**

- يرى الباحثون الغربيون أن الديمقراطية الليبرالية، وجوهرها مبدأ التعددية الحزبية، هي وحدها الضامن لاستقرار عملية تسليم السلطة، إلا أنها لم تنته للنتيجة نفسها في الواقع الإفريقي، لما يدعمه ذلك من تحفيز حدة التناقضات القبلية والعرقية والجهوية.

- يعدد الباحثون الغربيون اشتراطات اجتماعية واقتصادية الإنتاج الديمقراطية وفاعليتها، وهي الاشتراطات - بحسب رأي الباحث - المغايرة كليةً للواقع الإفريقي الراهن، والتي في حال تطبيقها تنتج مزيداً من الأعباء السياسية على النظام السياسي، وتعمّق الانقسامات الاجتماعية والإثنية، وترسخ غياب العدالة التوزيعية.

- أن النظام القبلي، بصفته السمة الرئيسة للمجتمع والدولة في إفريقيا، يُجهض ابتداءً جوهر العملية الديمقراطية التي تستند إلى تعددية حزبية عابرة للولاءات التحتية والفرعية والجهوية، والتي تعبّر عن رؤى قومية.

– أن تكلفة التجريب الديمقراطي في الدولة الأفريقية إنما يتجاوز كثيراً حدود تكلفته في الغرب؛ مما يدفعنا إلى التساؤل عن المقاربة بين تكلفة الديمقراطية في إفريقيا وعائدها.

ثانيا: مدخل الأحزاب السياسية والتجربة الحزبية في أفريقيا

تشير الأدبيات السياسية المرتبطة بالدراسات الديمقراطية (DemocracyStudies)إلى وجود علاقة قوة بين أداء الأحزاب (Public Policy) و دراسات السياسات العامة إلى وجود علاقة قوة بين الأداء الأحزاب و درجة فاعليتها في القدرة على الفعل ة التأثير في رسم و تصميم السياسات العامة.

1_مفهوم الحزب السياسي:

تنبع أهمية بناء مفهوم الحزب من كونه يحمل مدلولات تنظيمية و إيديولوجية ووظيفية يختلف مفهوم الأحزاب السياسية عن المفاهيم ذات العلاقة كجماعات المصالح أو جماعات الضغط و النقابات المهنية و العمالية في كون الأخيرة تعبر عن رغبات و احتياجات قطاعات معينة من السكان و هي هيئات لها اهتمام واحد و هي تقوم بالتالي بدور الوسيط بين هذه القطاعات وصانع القرار السياسي في حين تعد الأحزاب بناء متأصل و موجود ضمن نسق سياسي متعدد المشارب و الاهتمامات و هي التي تقوم بوظيفة تجميع و تمثيل جماعات المصالح، و قد شرع « موريس ديفيرجيه » في تعريف الحزب بالأخذ بالمدلول التنظيمي حيث كتب يقول "إن الحزب ليس جماعة واحدة و لكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة كاللجان الحزبية و المندوبيات و أقسام الحزب و التجمعات المحلية كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة و هذا الارتباط فيما بين الجماعات المختلفة يقوم على أساس تدريجي هرمي"..[1]

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط (الإسكندرية: مركز الاسكندرية للكاتب، 2008)، ص.21.

إن مفهوم الحزب ينطوي على إطار فكري يشكل وعاء إيديولوجيا يعكس توجها سياسيا و مصلحيا وفق رؤية خاصة vision هذه الرؤية تجمع الأفراد و تجعلهم يلتفون حولها باعتبارها رؤية موضوعية بعيدة عن الأهواء و قابلة للتجسيد، أما الإطار التنظيمي فهو ذلك البعد القانوني الذي يجسد قانونية العلاقة و شرعيتها، و من ثمة شرعية أهدافها « الوصول إلى السلطة»، و شرعية الوسائل المستخدمة و هي « الوسائل السليمة».[1]

2_تحديات التجربة الحزبية في إفريقيا:

ما كان لتجربة حملت أسباب فشلها في داخلها أن تنجح، وقد كان من أبرز أسباب فشل تجربة الحزب الواحد المتسلط في أفريقيا ما يلي:

1. كونها نشأت وليدة ظروف استثنائية قهرية طارئة على البيئة الأفريقية، ولم تكن نتاجاً لتطور طبيعي لنظم الحكم والسياسة فيها، بجانب كونها استنساخاً للنمط الاستعماري في صورة أفريقية، وتجربة مستوردة من العالم الغربي ونظمه، تعبر عن فلسفات وقيم و آليات تحكمها لا تناسب خصوصية الأفريقيين في تكويناتهم النفسية والثقافية والاجتماعية.

2. طبيعتها التسلطية : فقد كانت تجسيداً لديمقراطية الهيمنة والسيطرة ، وتكريس الفساد والاستبداد السياسي، وسياسات القمع والإكراه المادي التي جعلت منها إقطاعيات تتناسخ على حساب مفاهيم العدالة

[1] تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة (عمان: دار مجدلاوي، 2004)، ص.212.

والحرية والمساواة، وأدوات لمصادرتها بمنع التعبير والمشاركة، وتصفية مكونات المجتمع المدني أو دمجها في مؤسسات الدولة .1

3.غياب المنهجية والخبرة في إدارة شؤون البلاد، فلم يكن لنظام الحزب الواحد التسلطي أي محتوى فكري وأيديولوجي شامل وفق رؤية واضحة وأهداف محددة وبرامج تكفل الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية وتحقق العدالة الاجتماعية، والوحدة والتنمية الشاملة للمجتمعات في أفريقيا، فلم يكن للأحزاب من طموحات في برامجها سوى تحقيق مكاسب قبلية وحزبية محدودة؛ لذلك لم تتقبلها البيئة الأفريقية بعامة، ومؤشرات ذلك: *- التناقض الدائم بين الشعوب الأفريقية وبين أنظمتهم السياسة.

*- الاحتجاجات العنيفة، والمقاومة الواسعة ضد الحكومات المنتخبة.

*- الصراعات المحلية المتواصلة في أغلب أنحاء القارة، والتي ارتبطت بظهور الأحزاب وممارساتها.

احتفظت دولة الحزب الواحد ما بعد الاستعمار في أفريقيا بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي، وعزلت غالبية الشعب ممن تمت تعبئتهم ضد الاستعمار عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والمنظمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو تم إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة نفسها، أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها.

لقد أسهم نظام الحزب المتسلط في إيجاد مناخ سياسي سلبي قاد إلى فشل تجربة الحكم وعدم الاستقرار وفقدان الأمن في معظم الدول الأفريقية، ونتيجة للصراعات الداخلية سادت الفوضى أحياناً، حتى في

[1] حمدي عبد الرحمن حسن،الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا "الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، الجمعة01 مايو 2007م ، متاح على http://www.altareekh.com/new/doc/modules.php?name=Content&pa=showpage&pid=918 . تم الإطلاع في 2020/07/11.

داخل النظام السياسي ومراكزه السياسية الحساسة، ولم يكن بالإمكان حلها داخل الهياكل والمؤسسات الرسمية (تنفيذية – تشريعية – ... الخ).[1]

ثالثا: مدخل العلاقات المدنية العسكرية (عسكرة السياسة في أفريقيا)

تظهر مراجعة الأدبيات الخاصة بدراسة و تطور النظم السياسية الأفريقية أهمية استخدام مدخل العلاقات المدنية العسكرية في فهم ديناميات الحركة السياسية الأفريقية. على أن حركة المد و الجزر التي شهدتها هذه العلاقات عبر العقود الخمسة الماضية منذ الاستقلال تؤكد على أهمية و ضرورة بذل مزيد من الجهد في التحليل لفهم قضايا " عسكرة " السياسة في إفريقيا. و على الرغم من التراجع و الانسحاب النسبي للمؤسسات الأمنية و العسكرية من الحياة السياسية منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي فإن ذلك لا ينفي استمرار تأثيرها المحوري في صياغة و رسم ملامح النظم السياسية القائمة. و قد طالب روبين لوكام بضرورة تبني منظور إفريقي متكامل في دراسة "السياسة " يرتكز على رؤية تحليلية وإفريقية.

كما ينبغي أن يجمع هذا المنظور بين مستوى التحليل الجزئي للهياكل و المؤسسات العسكرية و مستوى التحليل الكلي للدول الأفريقية و التكوينات الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك التغييرات العالمية.

1_النظريات الرئيسة في حقل العلاقات المدنية العسكرية:

1. نظرية الانفصال (SeparationTheory):تقوم هذه النظرية على فرضية رئيسة مفادها أن المؤسسة العسكرية يجب أن تبقى منفصلة ماديا وأيديولوجيا عن المؤسسات السياسية بالدولة ،وهذا بناء على الاعتقاد بأن فصل المؤسسة العسكرية المحترفة عن السياسة لا يترك لها أي سبب للتدخل في

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا "الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، قراءات أفريقية،ع.45، (2016)،ص.38.

السياسات و المؤسسات المدنية،و يقتضي فرض هذا الانفصال مجموعة من المؤسسات المدنية لديها القدرة على فرض السيطرة السياسية على القوات المسلحة للدولة.[1]

2. نظرية التوافق (Concordance Theory):على الجانب الآخر من نظرية الانفصال، نجد نظرية التوافق و التي تفترض أن ثلاثة شركاء، هم المؤسسة العسكرية، والنخب السياسية، و المواطنون (المجتمع)، ينبغي أن يهدفوا إلى علاقة تعاونية، قد تتضمن انفصالا بين المجالين المدني و العسكري بالمعنى السابق بيانه، وقد لا تتضمن مثل هذا الانفصال. وفقا لريبكيا شيف، صاحبة نظرية التوافق، فإن المستوى العالي للتكامل بين المؤسسة العسكرية و باقي أجزاء المجتمع يمثل أحد النماذج المقبولة للعلاقات المدنية العسكرية،أخذا في الاعتبار أن كل نموذج من نماذج العلاقات المدنية العسكرية يعكس الظروف المؤسسية و الثقافية المشتركة بين الشركاء الثلاثة،و بناء عليه لا يمكن أن ينسب التدخل العسكري في السياسة لأحد تلك النماذج بعينه كما تفعل نظرية الانفصال.

ترى"ريبيكا شيف"(Schiff Rebecca) أن نظرية التوافق تجمع بين الجانبين الوصفي و التوجيهي فهي تصف مقدار التوافق بين المؤسسة العسكرية و النخب السياسية و المواطنين الموجود في قدر واسع من الثقافات بغض النظر عن وجود انفصال مؤسسي بين المجالين العسكري و المدني أم لا ، كما أنها توصي بالعمل على الوصول لمثل هذا التوافق باعتباره الرادع الأمثل للتدخلات العسكرية في الشأن السياسي.

و نظرًا لمرونة نظرية التوافق و عدم تبنيها منظورا جامدا فهي قابلة للتطبيق في مختلف الثقافات و السياقات، وعلاوة على ذلك، لا تنكر نظرية التوافق أهمية البيئة الدولية عموما و ظروف التهديدات

[1]Colton,Timothy J,"Commisars ,Commanders,andCivilian Authority:the structure of soviet Military Politics",(Combridge:Harvard University press,1979),p. 242.

الخارجية خصوصا و التي يركز عليها أنصار النظرية الواقعية، إلا أن اهتمامها الرئيس يظل على السياسة الداخلية.[1]

و بناء عليه فإن إحدى الطرق لدراسة العلاقات المدنية العسكرية تتأتى من خلال محاولة الإجابة على تساؤل حول مدى انخراط المؤسسة العسكرية في القضايا السياسية، و إلى أي مدى تعتبر المؤسسة العسكرية مندمجة في المجتمع، أو مقدار شعبيتها و ما تتمتع به من شعبية و احترام في الدولة،

و ما مدى قابلية المجالين السياسي و الاجتماعي للاختراق من قبل المؤسسة أو على العكس من ذلك مدى مناعتهم ضد هذا الاختراق في اتفاق مع ذات المنطق، نجد أن هنتغنتون، مؤسس نظرية الانفصال ، يقر بحقيقة أن صورة الجيش و قادته في الرأي العام ، و توجهات القطاعات المختلفة من الجماهير نحوهم تعتبر عناصر رئيسة في تحديد مدى تأثير القوات المسلحة و نفاذيتها في المجال السياسي.

وفقا للمنظور السابق ، فإن الطريقة المثلى لدراسة العلاقات المدنية العسكرية بالدولة تتمثل في دراسة العلاقة بين المؤسسة العسكرية و المجالين الاجتماعي و السياسي بالدولة ، بمعنى دراسة مدى اندماج المؤسسة لعسكرية في المجتمع و مدى ما تلعبه من دور سياسي .[2]

2_واقع العلاقات المدنية العسكرية في النظم السياسية الأفريقية :

لقد ظهرت دراسات نقدية عديدة لهذا المنظور الغربي في دراسة العلاقات المدنية العسكرية كما شهدتها الديمقراطية الغربية. فالتقاليد الغربية تولي اهتمامًا كبيرًا للبعد المؤسسي في هذه العلاقات، أي تظل القوات المسلحة بعيدة تمامًا عضويًا و أيديولوجيا عن المؤسسات السياسية، و هو ما يعلي من أهمية

[1]Schiff Rebecca L, "Civil-Military Relations Reconsidered A Theory of Concordance", Armed Fotces and Society ,(Fall, 1995),p.7.
[2]Huntington,Samuel lP,The Soldier and the State :The Theory and Politics of Civil-Military (Combidg: Relation, Hrvard University Press 1957),p59.

الميكانزمات المؤسسية في تحقيق هذا الفصل بين المؤسسات العسكرية و المدنية. بيد أن واقع الحال في البلدان الأفريقية و دول الجنوب عموما يؤكد على أهمية الأشكال غير الرسمية لتحقيق مبدأ السيطرة المدنية مثل الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني.[1]

إننا بحاجة إلى منظور أكثر مرونة و شمولاً بحيث يمكن إعادة فهم معادلة العلاقات المدنية العسكرية بعيدًا عن حدية و نمطية الإطار المعرفي الغربي السائد. إذ يمكن أن تشمل العلاقة الأبعاد و الأطر غير المؤسسية و غير الرسمية مثل مؤسسات المجتمع المدني، و كذلك يتم إدخال مؤسسات الأمن و الميليشيات شبه العسكرية و المخابرات ضمن دائرة المؤسسة العسكرية. و لعل هذا الإطار الجديد يسمح بالجمع بين أدوات الرقابة الموضوعية و الذاتية لتحقيق مبدأ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية و لكن في إطار من الشراكة و التعاون بين القيادات العسكرية و قيادات النخبة السياسية و المدنية.[2]

و استنادا إلى دور و وظيفة المؤسسة العسكرية في المجتمع قام فاينر بالتمييز بين أربعة نماذج للعلاقات المدنية العسكرية. يضم النموذج الأول جميع الحالات التي يمارس فيها العسكريون دورهم المشروع في التأثير على عملية صنع القرار السياسي بحسبانهم جماعة ضغط، حيث إنهم يسعون إلى أهدافهم الجماعية مثل زيادة الميزانية العسكرية.[3]أما النموذج الثاني فإنه يرتبط باستخدام العسكريين وسائل التهديد أو الابتزاز لتحقيق أهدافهم. و يشير النمط الثالث إلى قيامهم باستبدال حكومة مدنية بأخرى بسبب فشلها في القيام بالتزاماتها تجاه المؤسسة العسكرية. أما النموذج الرابع و الأخير فإنه يشير إلى قيام العسكريين بالتدخل و الإطاحة بالحكومة القائمة و تولي الحكم بأنفسهم. على أن صمويل هنتنغتون قد سلك منحنى

[1] حمدي عبد الرحمن حسن،"الجيوش السياسة في إفريقيا طبيعة الدور السياسي وتحديات التحول الديمقراطي" في حمدي عبد الرحمن (محرر)، الجيوش والتحول الديمقراطي في أفريقيا(قطر: منتدى العلاقات العربية و الدولية،ط.1، 2015)، ص.67.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، المكان نفسه، ص.67.

[3] Samuel finer, the man on the horseback,(London :pallmall,1962),p.3.

آخر في التمييز بين أنماط العلاقات المدنية العسكرية استنادا إلى طبيعة الأهداف السياسية لممارسات العسكرين.[1]

ففي النموذج الأول يتحدث عن نمط انقلابات القصر و في الثانييشير إلى الانقلابات الإصلاحية و في الثالث يتحدث عن النمط الثوري الراديكالي.

يمكن القول إن الاهتمام الأكاديمي المتزايد منذ خمسينيات القرن الماضي بالعلاقات المدنية العسكرية كان مدفوعا بالخوف على قيم الغرب الديمقراطية و مؤسساته ، و بالتالي فقد كان النموذج الحاكم و المسيطر على تلك الإسهامات هو نموذج الانفصال بين المؤسستين المدنية و العسكرية باعتباره الخيار الأمثل لتقليل ميول التدخل في السياسة لدى المؤسسات العسكرية بالدول الأقل ديمقراطية، بغض النظر عن ظروف تلك الدول الاقتصادية / الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو تطورها التاريخي ووضع المؤسسة العسكرية فيها و علاقاتها بنشأة الدولة الحديثة و الحفاظ على استقلالها .[2]

ان اختلاف السياقات بين الحالتين يجعل أعمالا رائدة في حقل العلاقات المدنية العسكرية من قبيل كتاب صامويل هنتغنتون« الجندي و الدولة »The Soldier and The state[3]وكتاب موريس جانويتس« الجندي المحترف The Professional Soldier »[4] رغم قيمتها البالغة في شرح وتحليل العلاقات المدنية العسكرية في الدول الديمقراطية ، إلا أنهما يظلان غير قادرين على تناول السياقات الأقل ديمقراطية و التي يغيب عنها تماما مفهوم السيطرة المدنية .

[1] Samuel Huntington, Changing patterns of military politics,(New york: glencol,1962),p.33.

[2] أحمد عبد ربه،"العلاقات المدنية العسكرية و اشكاليات التحول الديمقراطي"، في حمدي عبد الرحمن (محرر)،الجيوش والتحول الديمقراطي في أفريقيا(قطر: منتدى العلاقات العربية و الدولية،،ط.1، 2015)، ص.30.

[3] Huntington,Samuel,op-cit,p59.

[4] Morris Janowitz,The Professional Soldier:Asocial and Political Portrait,Freepress ,Glencoe:1960),p 67.

تلك المفاهيم و النظريات رغم قيمتها التفسيرية في الدول الغربية إلا أنها تظل غير ملائمة للسياقات غير الغربية. تلك الحقيقة أكدها جانويتس بقوله إن تدخل الجيش في السياسة الداخلية للدول غير الغربية هو المعيار و القاعدة الرئيسية، و أن الحالات المستقرة للسيادة المدنية على الجيوش في تلك الدول هي الحالات الاستثنائية التي تستدعي دراسة خاصة.[1]

رابعا: مدخل النوع الاجتماعي في التحليل السياسي الأفريقي:

1_النوع الاجتماعي و الأنظمة السياسية الأفريقية :

في محاولة للتمييز بين النظم السياسية الأفريقية و النظم الغربية، *استخدمت* أوكونجو Okonjo مفهوم نظام " ثنائي – الجنس " dual-sex لتمييز النظام الأفريقي، *مستخدمة كمثال مجتمع اجبو* Igbo.

هذا في حين وصفت النظام الأوربي بأنه " أحادي الجنس " Single-sex

وفي النظام " ثنائي – الجنس "، حسب اوكونجو ، فإن " كل جنس يدير شؤونه الخاصة، و يجري تمثيل مصالح النساء على كل المستويات. وفي المقابل، في النظام الأوربي " أحادي– الجنس " فإن " الأدوار ذات الصلة بالمكانة السياسية ،هي بشكل أساسي من نصيب الرجال .. أما النساء فبمقدورهن – تحقيق تميز و اعتراف بهن فقط في حالة إذا ما لعبن أدوار الرجال في الحياة العامةو أدينها بإتقان ".أيضا، جرى تأكيد الأهمية التاريخية و السياسية للتنظيمات النسائية الأفريقية و استقلاليتها من خلال المسح العام الذي أجرته ليبيوف(*Lebeuf*) حول دور النساء في التنظيمات السياسية في المجتمعات الأفريقية، و خاصة مشاركتهن العملية في إدارة الشؤون العامة. وشأنها شأن أوكونجو، رأت ليبيوف مشاركة النساء في

[1] Owens ,Mackubin T,"What Military Officers need to Know about Civil-Military relations "Naval war College Review,2005,67.

الشؤون العامة بمثابة عامل تمييز بين الأنظمة السياسية الأفريقية ، و نظم الدولة الأوربية ، و قد تضمن المسح التاريخي الذي أجرته ، حكم الملكات و أمهات الملكات بين لوفيدو*Lovedu*` و سوازي *Swazi* و لوندا *Lunda* في منطقة جنوبي أفريقيا.[1]

وفي غرب أفريقيا، رصدت أنظمة مماثلة من حيث مشاركة الإناث في الحكم والسلطة منالباميليكيBamileke في الكاميرون، والتشامبا في بينوChamba of Benue في شمال نيجيريا،والشانتي Ashantiفي غانا. ووجدت هذه الممارسة ذاتها في نيجيريا المسلمة وفي تشاد.

بين سكان نيوبNupe،و البوليواBolewa ، و شعب الكانوري Kanuri ، و كوتوكوKotokoفي دلتا شاريChari Delta ، و الباجريميBagrimi. و الوضع ذاته كان موجودا في مجتمعات شرق أفريقيا مثل بيمباBemba في شمال شرق زيمبابوي ، و بوشونجو في الكاساي و اللوانجو في and the Laoango, Bushongo of the Kasaiو كيتار/ Kitara، و انكولي Ankole*وباتيكي*Bateke.

وعلاوة على ذلك ، تعود روايات كل من سويت مان(*Sweetman*) وفان سيرتيما(Sertima Van)عن القائدات البارزات ذوات النفوذ ، و الملكات ، و زوجات الإمبراطور في التاريخ الأفريقي إلى أزمنة غابرة شاملة الإمبراطوريات القديمة بما فيها إمبراطوريات النوبة و أثيوبيا و مصر.

لقد كن نساء حاكمات في أنظمة سياسية مركزية ذات علاقة اقتصادية و اجتماعية معقدة، في مقابل أنظمة سياسية أفريقية أخرى لامركزية على مستوى المجتمعات المحلية أو داخل المناطق ذاتها.

[1] محمود ممداني، وامبادياوامبا، الحركات الاجتماعية والديمقراطية، ترجمة: صلاح أبو النار و آخرون (القاهرة: المركزي القومي للترجمة،ج.1. 2010)،ص.68.

– و قد تكون هذه العلاقات قد اشتملت على بعض التناقضات ،ومن ثم الصراع ، نتيجة الاعتماد الاقتصادي التاريخي للأنظمة المركزية على المجتمعات المحلية و السكان. و مع ذلك، لم تقتصر قيادة الأنثى على الأنظمة المركزية.[1]

لكنها امتدت على مستوى المجتمع المحلي حيث تمخضت عن مستويات مختلفة من التنظيمات النسائية الرسمية و غير الرسمية.[2]بدأت النقاشات منذ الثمانينات حول علاقة النساء بالدولة في إفريقيا– مشاركتهن فيها و انسحابهن منها. و في ذلك الوقت، تم اكتشاف الدولة من جديد، كمفهوم داخل إطار العلوم الاجتماعية. و انتقدت النسويات هذه الدراسات الحديثة حينها، لأنها لم تتمكن من تناول التفاوت في انعكاس بنى الدولة و سياستها على النساء و الرجال، و تباين التأثير الذي لدى كل من الرجال و النساء حيال سلوك الدولة.

و بدلاً من التركيز على قياس درجات استقلال الدولة، كما يفعل الاتجاه السائد في العلوم السياسية، طرحت النسويات دراسة العلاقة بين المجال العام و المجال الخاص داخل الدولة. و اكتسب هذا المحور الذي مثل لوقت طويل قلب الدراسات النسوية ، أهمية أكبر حيث أنعشت المنظمات النسائية و الآليات على مستوى الآمال في أفريقيا حول التأثير في السياسات العامة لصالح النساء ، كما أثارت التساؤلات حول الطبيعة "الأبوية" للدولة التي تضر بمصالح النساء و تقمعهن.[3]

ومع انتقاد النسويات لمنهج النساء في التنمية، الذي اقتصر على مناقشة انعكاسات التنمية على النساء، أصبحت النسويات يناقشن الآن الصلة بين الأيديولوجيات النوعية و المصالح الاقتصادية و سلطة الدولة. و حرصت النسويات على التحقق مما إذا كانت الدولة أبوية بالتعريف أم هناك إمكانية لتسخيرها لصالح

[1]Sweetman David, Women Leaders in African History (London: Heinemann Education Books,1984),p.14.

[2]Sweetman David, Loc-cit,p.14.

[3] Charton M&Evrett J, op-cit,p.8.

المساواة النوعية. و إهتممن بالطريقة التي تمت بها مؤسسة التمييز القائم النوعي و باكتسابه شرعية في الأنظمة البيروقراطية و القانونية لدولة بعينها.

2_عمليات ذات الطابع الاجتماعي في تشكل الدولة الاستعمارية:

كتبت " جين باربات و كاثلين ستاوت " في مقدمة مجموعة مقالات أصدرتاها تحت عنوان " النساء والدولة في أفريقيا "، " أن أفريقيا تمثل موقعا مميزا لدراسة تشكل الدولة،حيث لم يصبح شكلها المستمد من أوروبا قائما إلا منذ قرن فقط " و أدى هذا بأفريقيا، من وجهة نظر الكاتبتين، إلى أن تكون " موقعا أساسيا " لاستيضاح ما إذا كانت الصراعات الاجتماعية تساعد في تشكيل سمات الدولة "و لكن حتى يمكن تقدير طبيعة الصراعات النوعية التي تصاعدت في الصدام بين المجتمعات الأفريقية السابقة على الاستعمار و الدول الاستعمارية، يجب معرفة بعض النقاط المرجعية عن العلاقات بين النوعين في الفترة السابقة على الاستعمار."

و على الرغم من أن ما قدمته الأدبيات من دلائل عن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للنساء في الفترة السابقة على الاستعمار ما زال شحيحا ، فإنها كانت قابلة لتفسيرات متضاربة.

على سبيل المثال: " بينما وضعت بعض المجتمعات الأفريقية السابقة على الاستعمار قيوداً شديدة على التأثير السياسي والاقتصادي للنساء، منحتهن مجتمعات أخرى كثيرة أدواراً سياسية واضحة المعالم و مقبولة، فأتاحت لهن ممارسة تأثير بصرف النظر عن كونهن لا يمتلكن سوى حد أدنى من السلطة ".

وإلى جانب ذلك، بينما كانت الجهود المبذولة في إعادة كتابة تاريخ الأفريقيات، تحاول توثيق وجود زعيمات تقليديات و زعيمات للحركات الطقوسية و المسيحية، إلا أنها " مالت إلى تمجيد الأدوار الفردية للمرأة الأفريقية بدون تحليل مفصل للأوضاع التاريخية التي عشن في ظلها ".1

و مالت مثل تلك الروايات إلى تعميم المستوى العالي للحالات الاستثنائية على غالبية النساء، اللاتي من المفترض أن لديهن سلطة و نفوذا سياسيا أقل.2

و طرح " جين فرانسوا بايارتJean-Francois Bayart " وجهة نظر مختلفة، إذ رأى أن " الشباب " و " النساء " يمثلان " بامتياز، فئتين أقل أهمية في المجتمعات الأفريقية السابقة على الاستعمار " و أن ذلك " ناشئ عن علاقات الانتاج الاقتصادية، و العلاقات القانونية، و الخصوصيات الثقافية بالطبع ". و على الرغم من تأسس هاتين الفئتين اجتماعيا بناء على اختلافات بيولوجية أكثر من أي شيء آخر، فإن عضوات " الأرستقراطية الأنثوية " قادرات على المشاركة في أنظمة السلطة و التمتع بالامتيازات، بينما كان يخشى من بعض نساء الفئات الاجتماعية الدنيا بسبب " شعوذتهن " – ووفقالبايارت " جزء محدود في الاتجاه العكسي من عالم غير مرئي لا يؤثر في الاتجاه المهيمن".3

و طرحت " جويندولين ميكيل"(Gwendolyn Mikell) بعد ذلك أن المجتمعات الأفريقية التقليدية قامت وفق النموذج المشترك (*Corporate*) الذي " يعترف بأن الأفراد جزء من علاقات اعتماد متبادل عديدة بين البشر" و يقوم على خدمة المحافظة على " تألف الجماعة الاجتماعية و رفاهيتها أكثر مما يعني

[1] جيسلا جيسلر،النساء وإعادة خلق السياسات في بلدان جنوب أفريقيا التفاوض حول الاستقلالية والإدماج والتمثيل، ت:عزة خليل (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2014)، ص.27.

[2] جيسلا جيسلر، المكان نفسه، ص.27.

[3] Jan parpart, "Class and Gender on Copperbelt: Women in Northern Rhodesian Copper-Mining Communities 1926-64,in Berger,Iris and Claire Roberstom (eds),Women and Class in Africa(New york: 1986),p.13.

بتحقيق ذلك للأفراد "و في المجتمع الأفريقي القائم على هذا المشترك القرابي ظل عالم السياسة غير واضح الملامح، حيث يستمد حق المشاركة السياسية من العلاقة العضوية في الوحدات القرابية.1

و لم تكن النساء مستبعدات من هذه العملية و يمكنهن، نظرياً على الأقل، الصعود إلى مناصب القيادة السياسية ،و أسعد الاعتراف بالقائدات الأفريقيات التقليديات معلقات أخريات، و لكنهن عرفن المجتمعات التقليدية بوضوح باعتبارها " في خلاف مع نفسها حول ما ينبغي فعله بالضبط بالنسبة للنساء " حيث كان الوضع في ذلك الوقت مثلما هو اليوم،وهو أن " حق المرأة الوحيد، ألا يكون لها حقوق. و ليس لديها أي نفوذ حقيقي، بل نفوذ زائف فقط ".و أيا كان مستوى و مدى الاستقلال و النفوذ و السلطة الذي حققته الأفريقيات في مجتمعات الفترة السابقة على الاستعمار، في وجود أساس اقتصادي أو حضور سياسي، فقد تغير ما كان قائماً نتيجة تغلغل الدولة الاستعمارية و الرأسمالية في أنماط الانتاج القائمة على القرابة. و عمل الاستعمار على تعميق و ترسيخ و إعادة فرض ثنائيات العام/ الخاص و خلق المزيد منها. و أخرج ذلك الأفريقيات من الميدان العام و حصر حضورهن المادي في المجال الأسري الذي أنشأه الغرب، أو المجال الخاص.2

خامسا: مدخل الإقليمية في التحليل السياسي الأفريقي

1_مفهوم الاتجاه الإقليمي:

رغم كون الإقليمية حقيقة قائمة في العلاقات الدولية و التنظيم الدولي فإنها لازالت ضمن المصطلحات السياسية و القانونية التي ليس لها تحديد دقيق.

[1] جيسلا جيسلر ،مرجع، سابق، ص.30.

[2] جيسلا جيسلر، المكان نفسه، ص.30.

مما أدى إلى تضارب الآراء و ظهور مفاهيم عديدة للإقليمية.[1]

– الإقليمية: هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد و الجماعات و المؤسسات لتضييق نقاط اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية.

– والعالمية : التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية و الجمركية و تسهيل نقل رؤوس الأموال.

– و هذه الحالة الوسيطة تنصرف إلى التفاعلات الإقليمية ، سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية ،و تهدف إلى دعم التكامل و الاندماج في مختلف المجالات ، بالدرجة التي تقلل بها من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه ، و تتسم هذه التفاعلات بأنها اختيارية و تتضمن تنازلا عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليا تمثل الجماعة و تتصرف باسمها.[2]

*** مفهوم المنظمات الإقليمية :**

و يقصد بها المنظمات الدولية غير العالمية، أي المنظمات التي تكون العضوية فيها تحمل مواصفات خاصة و ليست مفتوحة لجميع الدول.[3]

إذ يؤخذ في تعريف المنظمات الإقليمية بعض المواصفات :

– فقد يؤخذ بالمجال الجغرافي للدول فنقول بأن المنظمة الإقليمية تجمع بين دول متجاورة جغرافيا(كالاتحاد الإفريقي أو الاتحاد الأوربي...).

[1] معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)،ص.41.

[2] خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في إفريقيا و مواجهة العولمة، متاح على http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/05/article25.shtml، تم الإطلاع في 2021/07/30.

[3] سهيل حسن الفتلاوي،المنظمات الدولية،(لبنان: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2004)، ص.257.

– و قد يؤخذ في تعريف المنظمة الإقليمية ببعض الخصائص التي تحملها دول معينة (كمنظمة الدول المصدرة للنفط).

– كما قد يؤخذ في تعريف المنظمات الإقليمية ببعض الروابط التي تربط مجموعة من الدول، كالروابط الدينية أو التوجهات السياسية (منظمة المؤتمر الإسلامي).

– وقد يؤخذ كذلك في تعريفها بالمصالح التي تجمع بعض الدول (حلف الأطلسي ، حلف وارسو...).

و للإشارة فإن بعض الدارسين يؤكدون على صعوبة وضع تعريف للمنظمات الإقليمية و ذلك لصعوبة تحديد الإقليم أو النظام الإقليمي في حد ذاته .فالصعوبة تكمن في تحديد المستوى الذي من خلاله نميز نظام إقليمي عن غيره.

فإذا أخذنا بمستوى التقارب الجغرافي نكون قد أهملنا العوامل الأخرى كمستوى التأثيرات الخارجية أو مستوى التقارب الحضاري...إلخ.

إلا أن مفهوم النظام الإقليمي أخذ يستقر منذ الدراسة التي قام بها كل من "لويس كانتوري" و "ستيفن سبيقل"(Louis cantori&Steven Speigel) (السياسة الدولية في الأقاليم) 1970.[1]

و في هذه الدراسة قدم الكاتبان إطارا أدق و أشمل للنظام الإقليمي ، حيث قسما النظام الإقليمي إلى 03 مناطق:

1– منطقة القلب: و تضم الأطراف المباشرة و المتجاورة جغرافيا داخل الإقليم.

[1] رضا دمدوم، محاضرات مقياس المنظمات الدولية،سنة رابعة، جامعة قسنطينة ، 2005، ص.14.

2- منطقة الهامش : و تضم الدول القريبة من الإقليم لكنها لا تنتمي إليه و تؤثر فيه (المغرب العربي بالنسبة لمصر).

3- منطقة لتغلغل : و تضم تأثيرات القوى الكبرى (التحالفات و المساعدات). [1]

إن التحولات التي أفرزتها ظروف تلك الفترة التي أعقبت الحربين، جعلت الكثيرين من السياسيين أو القانونيين و كذلك بعض المدارس والنظريات في حقل العلاقات الدولية تفكر في إنشاء منظمات ذات طابع إقليمي تكون عند البعض بديلا للمنظمة العالمية، أو مكملة للمنظمة العالمية في وظائفها من حيث حفظ الأمن و السلم الدوليين.

يرى كثير من الفقهاء أن فكرة الإقليمية تتضمن اختيارا بين مفهومي التنظيم الإقليمي أو التنظيم العالمي، فالمؤيدون للمفهوم الأول يرون أن العالم يمكن تقسيمه على أسس إقليمية. أما أنصار المفهوم الثاني فحسب رأيهم لا يمكن أن يكون في العالم سوى تنظيم عالمي واحد.

و بهذا ثار جدل واسع حول مفهوم الإقليمية، بالرغم من كونها حقيقة قائمة في العلاقات الدولية.[2]

و قد تكرست فكرة الإقليمية على المستوى العملي و كذلك العلمي النظري، فقد تحدّث ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن عن المنظمات الإقليمية ودورها في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها.

وسمح بقيام التنظيم الإقليمي شرط ألا يتعارض في أهدافه وأنشطته مع المنظمة الدولية الأم.

وقد اضطلع هذا التنظيم في القرن العشرين بالمهمات الآتية:

[1] رضا دمدوم، المكان نفسه، ص.14.

[2] معمر بوزنادة، مرجع سابق، ص.35.

-1 المساهمة بتسوية النزاعات داخل الدولة، أو الإقليم، بالطرق السلمية وذلك قبل أن تُعرض هذه النزاعات على مجلس الأمن الدولي.

-2 لايستطيع التنظيم الإقليمي أن يتدخل بالقوة لفرض حل معين دون إذن مسبق من مجلس الأمن.

-3 هناك تكاملية بين التنظيم الدولي والتنظيم الإقليمي في كافة ميادين التعاون الدولي وعلى مختلف الأصعدة.

من أبرز التنظيمات الإقليمية الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية: منظمة الدول الأميركية،اتحاد دول البحر الكريبي، منظمة الوحدة الأفريقية، الاتحاد الأوروبي، رابطة الدول المستقلة المكوّنة من روسيا و11 جمهورية مستقلة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، منظمة المؤتمر الإسلامي, جامعة الدول العربية، مجموعة آسيان في جنوب شرق آسيا...[1]

كما عرفت هذه الفترة بروز المدرسة الوظيفية الجديدة في مجال التكامل و الاندماج في العلاقات الدولية، حيث تركز على عكس الوظيفيين التقليديين على التكامل الجهوي الإقليمي بدل التكامل على المستوى العالمي، حيث يتطلب الأخير الجمع بين عدد كبير من الدول و ما يشتمله على قدر كبير من الصعوبة، حيث تكون العملية التكاملية مثالية،نظرا لوجود تناقضات و عوائق يمكن تجاوزها في حالة التنظيمات الإقليمية حيث تتوفر على مزايا التشابه و التماثل بين مجموعة من الدول تشترك في حيز جغرافي متقارب.حيث تقوم فكرة الإقليمية على أساس أن الدول الواقعة في إقليم جغرافي معين لها اهتمامات و

[1] عدنان حسين، المنظمات الدولية والإقليمية تحت وطأة العولمة ، متاح على :http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp. تم الاطلاع في 2020/07/30.

مشاكل متشابهة و هي أكثر قدرة على تفهم طبيعة المشاكل و لا سيما في مجال الأمن و الدفاع عن المصالح المشتركة.[1]

و قد تطوّر دور هذه المنظمات بعد الحرب الباردة نتيجة عاملين أساسيين هما:

1- تفشي النزاعات العرقية والقومية والحدودية - الإقليمية في غير منطقة من العالم، وبروز الحاجة الدولية لمعالجتها وتسويتها بالطرق السلمية من خلال الأدوار الممكنة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية.

2- مع ثورة المعلوماتية، وازدياد التنافس الاقتصادي، راحت الدول تتكتّل إقليمياً بغية مواجهة التحديات الجديدة حفاظاً على معدّلات التنمية،وتوخيا المزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي.[2]

نتيجة هذه التحولات التي أفرزتها ظاهرة العولمة و ما اشتملته من تحديات و مخاطر على اقتصاديات الدول خاصة الضعيفة منها برز شكل جديد للتجمعات الإقليمية عرف بـ" الإقليمية الجديدة"

2_معايير فعالية المنظمات الاقليمية:

لقد ذهب العديد من الباحثين في وضع أطر نظرية ومنهجية والتي من خلالها يمكن قياس

فعالية المنظمة الدولية الإقليمية وبصفة عامة يمكن النظر إلى المنظمات من خلال ثلاثة معايير:

أولها: هو القدرة على تحقيق الأهداف، وهي التي يمكن تقديرها بمقارنة ما أنجزته المنظمة من أهداف وما قامت به من وظائف بتلك التي نص عليها ميثاقها المنشأ من جانب، وبقدرة المنظمة على التنفيذ، أي قدرتها على وضع قراراتها موضع التنفيذ الفعلي من جانب آخر.

[1] معمر بوزنادة، مرجع سابق ، ص.35.

[2] عدنان حسين، مرجع سابق.

وثانيها: هو رغبة الدول الأعضاء في العمل من خلال المنظمة واستخدام ما توفره من أطر ووسائل لتحقيق مصالحها وحل ما ينشب من خلافات بينها؛ إذ ليس ثمة شك في أنه كلما نجحت المنظمة في الاستحواذ على اهتمامات الدول الأعضاء، ولعبت دورًا في تحقيق مصالحهم وتسوية خلافاتهم، كان ذلك أدعى إلى أن تقوم هذه الدول بمباشرة العمل من خلال المنظمة والسعي نحو تدعيم دورها، على حين أن فشل المنظمة في ذلك يؤدي إلى عدم اهتمام الأعضاء بها وإهمالهم في أمر تنفيذ قراراتها وتدعيم نفوذها.

أما ثالثها: فيتمثل في اتجاهات شعوب الدول الأعضاء إزاء المنظمة، فتعاطف هذه الشعوب، لا سيما في الدول الديمقراطية التي قد يستقل فيها الرأي العام بوجهة نظر مغايرة لوجهة نظر الحكومة، مع المنظمة الإقليمية، يعد دليلاً –في الغالب الأعم– على قدرتها على التأثير والفعالية. [1]

و هكذا فإنه يمكننا القول: إن فعالية المنظمة الإقليمية إنما تتمثل في قدرتها على التأثير الإيجابي في مجالات عملها وبيئتها،

وذلك فيما يتصل بثلاثة جوانب أساسية هي:

1 – تحقيق الالتزام بأهداف ومبادئ المنظمة، وبما ترسيه عبر مسيرة حياتها من أعراف وتقاليد نشاطها ومواقفها وأساليب تعاملها مع مختلف القضايا والمشكلات التي تعرض لها.

2 – إرساء قواعد التعاون والعمل الجماعي بين الدول الأعضاء وتوسيع نطاقه بشكل مستمر.

3 – القدرة على حفظ السلم والأمن الدوليين في النطاق الذي تعمل فيه المنظمة".

[1] محمد شوقي، الدول الإسلامية تتجه إلى تنظيمات غير إسلامية، متاح على –http:/www./islam online.net/arabic/politics/islamy/2000/11/article4.shtml، تم الإطلاع في 2021/07/30.

بالإضافة إلى تلك المعايير هناك ناطق منهجية أساسية في الوقوف عند تقييم المنظمات الدولية.[1]

البنية المؤسساتية:

تشكل المبادئ و الأهداف العامة المبنية في الميثاق و النظم الأساسية أطر عامة في تحديد صلاحيات المنظمة وأنشطتها ومهامها وفي تحديد العلاقة بين المنظمة والدول الأعضاء والقنوات التي يفترض أن تمر عبرها صناعة القرار و تنفيذه، و تشكل هذه الأطر في حصيلتها ضوابط و قيودا على سلوكية المنظمة.[2]

3_المؤشرات الهامة على فعالية المنظمات الدولية و الإقليمية:

ندرج في ما يلي أهم المؤشرات في بنية و سلوكية المنظمة التي يستدل منها على درجة فعالية هذه الأخيرة في أنشطتها.

1-مستوى التمثيل: يدل مستوى تمثيل الدول الأعضاء في اجتماعات المنظمة(القمة، المجالس، و الهيئات المختلفة) على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للدبلوماسية المتعددة الأطراف في المنظمة و التي يشكل المنتدى التي تنعقد في إطاره السلطة التقريرية في المنظمة.

و من السهل الاستدلال على ذلك إذ بعض هذه الاجتماعات تدل في تسميتها على مستوى التمثيل المطلوب(قمة رؤساء الدول، أو مجلس وزراء الإعلام مثلا) أو تكون هناك إشارة إلى مستوى التمثيل في اللوائح الداخلية للمنظمة أو يكون ذلك معروفا على أساس أعراف و تقاليد متبعة،و بقدر ما تنخفض

[1] الاستقرار السياسي والاتحاد الأفريقي، متاح على http://www.sis.gov.eg/Ar/Pub/africanprespective/Issue19 تمالاطلاع في 2021/07/30.

[2] Cantory Louis& Spiegel Stiven, «The international politics of Regions», International journal, N°.3, (Summer 1989),p.13.

درجة التمثيل مقارنة مع ما هو مطلوب بقدر ما يعكس ذلك انخفاض في الأهمية المعلقة على الاجتماع المعني من قبل الدولة الممثلة و الذي إذا تكرر فإنما يعني انخفاض في الأهمية المعلقة على دور المنظمة ككل.

2-نوع التمثيل: و يظهر هذا في الاجتماعات التي تتطلب حضورا معينا كالاجتماعات ذات الطابع الفني أو العلمي التي يفترض أن يحضرها أناس من أهل الاختصاص، فاجتماع من هذه النوع تمثل فيه الدول بأشخاص من غير أهل الاختصاص المطلوب، يفقد من مصداقيته و يعكس عدم أخذ الدول الاجتماع بطابع الجدية كأن تمثل الدول في لجان فنية ذات صفة تقريرية من دبلوماسيين عاديين أيا كانت درجتهم.[1]

3-تنفيذ القرارات: يمكن تقسيم القرارات التي تصدر عن المنظمات بشكل عام إلى فئتين أساسيتين: فئة القرارات الرمزية التي تتضمن مثلا: الإشادة-التأييد-الإدانة-التحذير. و التي هي ذات وزن معنوي

و يفترض أن تشكل مؤشر لسياسة المنظمة، و فئة القرارات العملية التي تتضمن فقرات إجرائية قد تكون على المستوى المؤسسي، الإقليمي أو الدولي، فعدم تنفيذ القرارات يفقد المنظمة مصداقيتها و فعاليتها

و يعكس بالتالي موقفا سلبيا من الدول الأعضاء تجاه المنظمة.

4-تطور المهام والأدوار: إن مقياس تكيف المنظمة مع المستجدات في بيئتها الإقليمية و الدولية، و بالتالي زيادة إمكانياتها و قدراتها على خدمة مصالح و أهداف الدول الأعضاء يكمن في زيادة و تغير مهام و أدوار المنظمة، و يظهر ذلك في إنشاء هياكل و أجهزة جديدة، و في تطوير القانون العام و اللوائح الداخلية للمنظمة،

[1] ناصف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي ،1985)، ص.276.

5-دفع الأنصبة المالية المستحقة: من وسائل الضغط التي تمارسها الدول على المنظمات الامتناع عن تسديد الأنصبة المالية المستحقة عليها.ويستعمل الامتناع عن الدفع أو التأخر أو المماطلة في الدفع كرسالة سياسية من الدولة إلى المنظمة لإبلاغ احتجاجها أو عدم موافقتها أو غضبها من موقف أو سياسية معينة للمنظمة ولئن تكون هناك بعض الدول أحيانا غير قادرة بالفعل على تسديد أن صبتها المالية إلا أن حجة عدم القدرة المالية تغطي في أكثر الأحيان عد الرغبة السياسية في دعم المنظمة.[1]

4_التجربة التكاملية في أفريقيا:

يعتبر الكثير من المحللين و الدارسين المختصين في شؤون القارة الأفريقية أن التجربة التكاملية في إفريقيا المتمثلة في منظمة الوحدة الأفريقيةثمالاتحاد الإفريقي جاءت كحل تكيفي و ضرورة فرضتها معطيات البيئة الدولية الجديدة في عصر العولمة.

فالشكل الجديد للتفاعلات التكاملية في القارة من خلال الاتحاد الإفريقي يعتبر بمثابة ترتيب حمائي لاقتصاديات دول إفريقيا من مخاطر العولمة الاقتصادية، وبوابة للدخول في فضاءات اقتصادية جديدة تتميز بالتكتلات الإقليمية و الجهوية، فالارتباط عن طريق الشراكة و إنشاء منطقة للتجارة الحرة سيوسع من حركية المبادلات التجارية و إعطاء ديناميكية جديدة لدفع عجلة التنمية بمعدلات أكثر تسارعا إن استغلت كل الفرص المتاحة ضمن قواعد المنظمة.لذا فقد نظر الكثيرين للاتحاد الإفريقي بعين أمل و ترقب لتحسين أوضاع القارة و تكثيف الجهود التكاملية للخروج بمشاريع تنموية على كافة الأصعدة.

يبدو أن العامل الاقتصادي حاسم في نجاح أو فشل إي عملية تكاملية، و هذا حسب الوظيفيين، غير أنه بالإضافة له لابد من توفر سلسلة من العوامل المتداخلة التي تسهل عملية الاندماج الإقليمي،ويبرز من

[1] ناصف حتي، المرجع نفسه، ص.278.

هذه العوامل عامل الاستقرار السياسي و الذي يعتبر من أبرز التحديات التي تواجهها محاولات التكامل الإقليمي في إفريقيا، فتوفر قاعدة الأمن و الاستقرار داخل الأنظمة السياسية للدول يساهم بقدر كبير في نجاح و سير التكتل على باقي الأصعدة.

توجد هناك علاقة ثابتة و معقدة ما بين الاستقرار السياسي ودعم الاتحاد الأفريقي، فالاستقرار السياسي يندر وجوده في القارة، ولكن هناك توقعات مبررة بأن الاتحاد الأفريقي سيوفر الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار.[1]

و هناك العديد من العوامل الاستراتيجية التي يجب على الاتحاد الأفريقي مواجهتها في سبيل تحقيق بيئة الاستقرارالسياسي،ليصبح الاتحاد الأفريقي بذلك هو أنسب رد على تحديات العولمة والتخلف والفقر والتهميش الاقتصادي .

بالإضافة إلى القوى الكبيرة والخطيرة التي كبلت منظمة الوحدة الأفريقية بالأغلال على مدى أربعة عقود حاولت فيها المنظمة أن تدعم وتحقق الاستقرار السياسي في القارة.[2]

5_ملاحظات بشأن ظاهرة التكامل الاقليمي:

1. أن اتجاهات التكامل الإقليمي طورت بشكل رئيسي كقوة دافعة وكقاعدة نظرية لعملية التكامل الإقليمي الأوروبي التي بدأت في خمسينات القرن الماضي، ومن هذا المنطلق يعتبرها البعض على أنها نظرة ووصف تاريخي للحالة الأوروبية أكثر منها نظرية يمكن أن تأخذ بعدا عالميا يمكن أن يطبق في مناطق أخرى من العالم.

[1] الاستقرار السياسي والاتحاد الأفريقي، مرجع سابق.

[2] الاستقرار السياسي والاتحاد الأفريقي، المكان نفسه.

2. جاءت الاتجاهات والتيارات الفكرية المهتمة بدراسة ظاهرة التكامل الإقليمي مجزأة ومشتتة ولم يتمكن أي تيار فكري من الإلمام بكل جوانب وحيثيات الظاهرة، مما أدى لغياب الاتفاق حول تعريف، مؤشرات ومتغيرات محددة لدراسة ظاهرة التكامل الإقليمي دراسة علمية مدققة .

3. يعتبر المختصون أن عملية تحويل الولاء التي راهن عليها رواد اتجاهات التكامل الإقليمي تواجه صعوبات عملية فالدولة لم تنقل بعد جزءا من صلاحياتها أو من سيادتها إلى المنظمات الإقليمية أو الدولية التي تنتمي إليها إلا إذا كان ذلك يخدم مصالحها مؤقتا،[1]

ورغم ما يحدث من تحولات مهمة في التكامل الأوروبي إلا أن دولها لازالت ترفض التخلي عن سيادتها، إلى جانب ذلك يأتي أحيانا غياب الإرادة السياسية للتكامل ليعطل أكثر الفرضيات في الوظيفية الجديدة حول المسار التكاملي في مختلف جوانبه خاصة و أن السلطة السياسية في الدول تمتلك القدرة شبه المطلقة للتأثير في مسار التكامل سلبا أو إيجابا.

و تشكل الملاحظة الأخيرة أحد أقوى حجج المدرسة الواقعية في مجال التكامل الإقليمي – على قلتها – والتي يستبعد أنصارها إقدام الدول الوطنية على نقل جزء من سيادتها نحو سلطة أعلى منها، ويستدلون في ذلك بواقع مختلف تجارب التكامل الإقليمي عبر العالم.[2]

[1] حسن عبد الله ،" تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية"، السياسة الدولية،ع.124،(أفريل.1996)، ص.60.

[2] حسن عبد الله ، المرجع نفسه، ص ص .63-64.

المحاضرة الخامسة :الأبنية الاقتصادية، الاجتماعية و الأمنية في النظم السياسي الأفريقية

أولا :واقع الأبنية الاقتصادية في النظم السياسية الأفريقية:

1_مدرسة الاقتصاد السياسي الراديكالي و "الاقتصاد السياسي" اللبيرالي الجديد: لقد طرحت برامج و سياسات التكيف الهيكلي في أفريقيا على نطاق واسع منذ أوائل الثمانينات و ذلك بعد أن عانت الاقتصاديات الأفريقية من أزمات تراكم طاحنة . ولم تقتصر مظاهر هذه الأزمات على الانخفاض المتسارع في معدلات النمو و الانتاجية في القطاعات الزراعية و الصناعية وإنما امتدت لتشمل ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أعباء الديون، و تردي البنية الأساسية، و انخفاض الدخل الحقيقي لكل فرد، وذلك بالإضافة لمظاهر أخرى. وقد هدفت برامج الإصلاح التي طرحت تحت ضغط الجهات المانحة، وتم تنفيذها بإشراف البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، إلى تحقيق الاستقرار للاقتصاديات لأفريقية و إعادة هيكلة أساس التراكم الرأسمالي ودفع عجلة النمو الاقتصادي (وذلك بحسب مؤيدي هذه البرامج) ، بيد أن تأثيرات برامج التكيف الهيكلي ليست مقصورة على الاقتصاد فقط و غنما تشمل جميع قطاعات المجتمع ، الأمر الذي جعلها موضوع جدل نظري واسع النطاق ، كما أنها أضحت تمثل مدخلا مهما لدراسة النظم السياسية الأفريقية ولاسيما فيما يتعلق بقضايا الإنجاز و التنمية. و يمكن من خلال متابعة الأدبيات الخاصة بالاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي في إفريقيا أن نميز بين التيارات والمواقف الفكرية المتباينة وذلك على النحو التالي:يرفض البعض وجود ليبرالية اقتصادية حقيقية في أفريقيا حيث

إن الأمر لا يتعدى ،و باستخدام تعبير كلافام Calpham إكراه أفريقيا على تطبيق تكنولوجيا ذات مصداقية عالمية.1

وقد ذهب بعض الدارسين إلى القبول بأن " أي تحليل منطقي و معقول لعملية التكيف في أفريقيا حتى الآن تصل إلى نتيجة واحدة مفادها : ان هذه العملية فشلت في إرساء دعائم نمو حقيقي و تنمية مستدامة.2

يجادل بعض الدارسين أن معظم الحكومات الأفريقية غير قادرة أو على الأقل غير مستعدة لتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة لإنجاح استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي ومع ذلك فإن هذه الحكومات وفقا بمنطق المشروطية مكرهة على انتهاج هذه الاستراتيجيات.

و أيا ما كان الأمر فإن سياسات التكيف تؤدي لا محالة إلى التأثير على الوظيفة التوزيعية للنظم السياسي في إفريقيا ومن ثم قد تفضي إلى إضعاف قدرته على حشد الموالين له.

يلاحظ أن أكثر الجوانب إثارة للجدل في برمج التكيف تلك المرتبطة بالشروط الأساسية الواجب تنفيذها قبل الحصول على قروض من البنك و الصندوق.

[1]Michael Chege, « the state and Economic Reform in Africa : A Review Article », African Studies Quarterly 4.(3)3.2000.

[2]Michael Chege,Loc-cit

ومن أبرز تلك الشروط، تخفيض قيمة العملة الوطنية، و تخفيض الاتفاق العام بشكل كبير، و إلغاء الدعم على السلع و الخدمات الأساسية، و فرض رسوم على كثير من السلع و الخدمات الاجتماعية، و تحرير الصادرات و الواردات، و خصخصة المشروعات العامة حتى تلك التي تحقق أرباحا.1

و عليه فقد ظهر اتجاه فكري قوي يعارض هذه السياسات و يرى أنها مجرد محاولة لإعادة جدولة ديون الدول الأفريقية وذلك على حساب الجماهير التي سوف تدفع الثمن باهظا من خلال الآثار السلبية للاشتراطات المتضمنة في هذه السياسات.

وثمة من يصف عملية فرض شروط التكيف الهيكلي من جانب مؤسسات بريتونوودز *Brettonwoods* على الدول الأفريقية بأنها بمثابة علاقة استعمارية جديدة، ولا يخفى أن مثل هذا الاتجاه يلقى باللوم في تخلف أفريقيا و أزمتها الاقتصادية الراهنة على الغرب، و طبقا ل "أسايو كلى" فإن "الفوضى الاقتصادية في إفريقيا ليست من صنع الأفارقة أنفسهم و إنما هي من صنع الغرب الإمبريالي، وإذا قدر للعدل أن يأخذ مجراه فإن على الغرب أن يتحمل مسؤوليته و يصلح ما أفسدته يداه ".

و يمكن أن نرجع الجدل الفكري و النظري السائد بشأن برامج التكيف الهيكلي و آثارها المختلفة على المجتمع الأفريقي إلى وجود مدرستين فكريتين هما : مدرسة "الاقتصاد السياسي " الليبرالي الجديد أو الاختيار العام، و مدرسة الاقتصاد السياسي الراديكالي. ولعل تباين المواقف و الاتجاهات يعزي في كثير من جوانبه إلى فهم هاتين المدرستين لمصادر و أسباب الأزمة الأفريقية ودور النظم السياسية الأفريقية في عملية التنمية.

[1]Thandika Mkandawire, « Crisis Managment and the Making of Choiceless Democracies ,in .R. Joseph (Ed) .state , Conflict , and Democracy in Africa .London : Lynne Rienner , 1999. P119.

2_ مدرسة "الاقتصاد السياسي" اللبيرالي الجديد: يتبنى كثير من الأفرقة ولا سيما المتمركزون منهم في جامعات أمريكا الشمالية منظور الاقتصاد السياسي الجديد في دراسة قضايا التنمية الأفريقية و يقوم هذا المنظور على افتراض محوري مفاده أن الديمقراطية و الليبرالية الاقتصادية هما وجهان لعملة واحدة. و يعزى هذا المنظور في جذوره الأولى إلى الموقف القائل بأن الديمقراطية الليبرالية و حرية الأسواق يرتبطان معا برباط وثيق. وقد أعيد التأكيد على هذا الموقف في أدبيات ما بعد الحرب الباردة.

و ينظر أصحاب هذه المدرسة إلى الدولة الأفريقية ما بعد الكولونيالية باعتبارها المسؤولة عن الأزمات السياسية و الاقتصادية التي تسود أفريقيا.[1]

فقد فشلت هذه الدولة في إنجاز وظيفتها التنموية وذلك لأسباب متنوعة مثل: تدخلها المكثف و غير الإنتاجي في العمليات الاقتصادية الداخلية و تقييدها لقوى السوق و القطاع الخاص ، و ترهلها الإداري و البيروقراطي،و هيمنة شبكة من المنتفعين و تحالف حضري على أجهزتها المختلفة وذلك في مواجهة القطاع (الإنتاجي) الريفي، ومركزيتها المفرطة و عدم تشجيعها للمبادرات الخاصة المحلية، و هيمنتها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المجتمع .و يأتي في قلب التحليل الليبرالي الجديد للأزمة الأفريقية وصف الدول بأنها هشة و فاسدة و أبوية ، و مثل هذه الأوصاف تخدم الصور الذهنية السائدة عن الدولة الأفريقية باعتبارها سبب الفشل الاقتصادي و عليه فقد استغل البنك الدولي هذه الصورة للتأكيد على أن الدولة في إفريقيا غير فعالة و غير شرعية.[2]

3_مدرسة الاقتصاد السياسي الراديكالي: على عكس ما ذهب إليه أصحاب الرؤية الليبرالية الجديدة في دراسة الاقتصاد السياسي فإن أصحاب الرؤية الراديكالية يرون عدم ضرورة تلازم مسار التكيف الهيكلي

[1]Thandika Mkandawire ,Loc-cit, p.119.

[2]Thandika Mkandawire,Ibid, P.120.

في المجال الاقتصادي و الحكم الديمقراطي في المجال السياسي .وقد عبر عن هذا الموقف كتاب مختلفون يجمعهم الإطار الراديكالي الفضفاض.

فأولا هناك من ينظر إلى الطبيعة القمعية لحزمة برامج التكيف باعتبارها نابعة أساسا من نموذج الإصلاح الليبرالي الجديد. و يرى بعض ثان أن عدم شعبية برامج التكيف الهيكلي و فشلها في تحقيق فوائد ملموسة للمواطنين إنما أدى إلى زيادة الطبيعة التسلطية في الدول الأفريقية و التي اتسمت دوما بهذه الصفة سواء خلال العهد الاستعماري أو ما بعده في سنوات الاستقلال .1

و الأكثر من ذلك هناك من أقام علاقة ارتباطية بين التكيف الهيكلي و التسلطية السياسية من خلال التركيز على الاستراتيجيات السياسية للصندوق و البنك في بداية تطبيق هذه البرامج في إفريقيا .

إذ إن تلك الاستراتيجيات تنطوي على انحياز واضح للأنظمة التسلطية التي كان من المعتقد أن تكون قادرة على تطبيق قواعد وشروط التحول إلى اقتصاد السوق بصرامة شديدة ،و في بعض الحالات فإن هذه الأنظمة استخدمت بعض عوائد الإصلاح لمقاومة الضغوط الشعبية المطالبة بالديمقراطية .

وعلى أية حال يذهب كل من باتريك شابال و جان باسكال ديلوز إلى القول بأنه قد تمت "أفرقة" التكيف الهيكلي بحيث تم تطويعه لخدمة النظم الأبوية .

و عليه فإن فشل التكيف الهيكلي قد لا يعزى بالضرورة إلى عيوب خططه و برامجه ، على الرغم من كثرتها،و إنما يرتبط بنجاح النخب الحاكمة في التكيف مع سياسات التكيف وذلك من خلال أسلوبين:

[1] Edward V.K. Jaycox, « structural Adjustment and the long term Development of sub-sahrian Africa The World bank's prespective,Issue»,Journal of opinion ;1989,p.36.,37.

أولهما: أنه وفر للنخب الحاكمة ذريعة خارجية يعزي إليها السبب في الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها المجتمعات الأفريقية.فإذا كان سبب الفقر و التخلف من قبل يرجع إلى تراث الحكم

الاستعماري ،و الاستعمار الجديد، و الإمبريالية. فإن المطالب و الشروط التي يفرضها الصندوق و البنك الدولي اليوم هي المسؤولة عن الظروف الاقتصادية المتردية التي تعاني منها الدول الأفريقية .

ثانيهما: أن التكيف أعطى النخب الحاكمة وسيلة مناسبة للحصول على المساعدات الخارجية وذلك في حالة استجابتهم لشروط و متطلبات الإصلاح الاقتصادي و السياسي.[1]

ملاحظات متعلقة بالتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول الأفريقية:

تواجه الدول الأفريقية العديد من التحديات الاقتصادية والتي تؤثر على حاضرها ومستقبلهاوفي إطار التناول والتعامل معه يمكن الإشارة إلى بعض التوصيات ذات الصلة وذلك كالتالي:

أ. أن الدول الأفريقية لا تعاني من ندرة الموارد والثروات المختلفة، وانما تفتقد القدرة على إدارة قدراتها المتنوعة وعلى التوظيف والاستثمار الرشيد لتلك الموارد والثروات، وبما ينعكس بدرجة كبيرة من الفعالية على واقع التنمية الاقتصادية الحقيقية والمستدامة لتلك الدول، وبالتالي فإن تلك الدول مطالبة بمراجعة سياساتها ومؤسساتها وسلوكياتها فيما يتعلق بعملية التغيير والتحديث الاقتصادي.[2]

ب. أن الدول الأفريقية ليس بالإمكان أن تعيش منعزلة عن ركب التطور والتقدم الاقتصادي، ومن ثم ففي علاقاتها الاقتصادية الدولية ينبغي أن تتحرك على المستويات الإقليمية والدولية، وعلى أسس الشراكات

[1] حمدي عبد الرحمن حسن،أفريقيا وتحديات عصرالهيمنة أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي،2006)، ص.54.

[2] جمال محمد السيد ضلع، التحديات الأمنية و الاقتصادية الراهنة في أفريقيا، المرجع نفسه، ص.784.

والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، سواء تم ذلك فيما بين الدول وبعضهاالبعض، أو فيما بين تلك الدول والمنظمات والتكتلات الاقتصادية، من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية.

ج. إن تنوع مصادر التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول الأفريقية فرادى وجماعات، سواءعلى المستويات الداخلية، أو الخارجية، ومنها العولمة الاقتصادية.

وفى ذات الوقت صعوبة اندماج الاقتصاد الأفريقي بالاقتصاد العالمي، وضعف وتدنى مستوى الاستثمارات، وتعاظم برامج الخصخصة والإصلاح الهيكلي، وتراجع المساعدات الإنمائية الرسمية، وتزايد المديونية الخارجية وأعباؤها، وتعثر عملية التنمية أو بطئ معدلاتها، ومشكلات الفساد وغيرها،[1]

يحتم عليها ضرورة التعامل و التفاعل الإيجابي مع المبادرات الوطنية والدولية البناءة والرامية إلىالإصلاح الاقتصادي للحيلولة دون تعاظم تلك التحديات وتحولها إلى تهديدات تؤثر على التنميةالاقتصادية بها، كما تؤثر على بقاء واستمرار وجود تلك الدول.

د. على جميع الدول الأفريقية أن تعطي أولوية لقطاع الزراعة، وأن توظف وأن تستثمر جميع الوسائل الممكنة لتحسين وتطوير الإنتاج الزراعي وتحديدا تحفيز إنتاج المحاصيل الزراعيةالغذائية، وزيادة الاستثمارات في القطاعين الزراعي والغذائي، ليس فحسب من أجل تخفيف المعانات الناشئة عن أزمة الغذاء التي تواجه العديد من تلك الدول، و انما لتحقيق الأمن الغذائي الفعلي، وهذا يتطلب من تلك الدول التعهد بالتصدي للعقبات التي تعيق الحصول على الغذاء استعمال موارد القارة بطريقة مستدامة لما فيه خير الأجيال الحالية والمقبلة معا.

[1] نهلة أحمد أبو العز، تداعيات ظاهرة الفساد و آثارها على النمو الاقتصادي في إفريقيا نيجيريا نموذجا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية،2016)، ص.785.

هـ. أن تزايد معدلات البطالة في الدول الأفريقية يشير إلى افتقاد القدرة لدى أنظمتها الحاكمةعلى توظيف واستثمار هذا المورد البشري الهام، وهو الأمر الذي يترتب عليه شيوع العديد من الأمراض الاقتصادية والاجتماعية، كالتخلف وانتكاس التنمية الاقتصادية والفقر وتزايد معدلات الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

و. تواجه الدول الأفريقية واحدة من أهم التحديات وتتمثل في تفشي الفساد في مؤسسات الدولة المختلفة الرسمية منها وغير الرسمية، وهو الأمر الذي يعيق أية محاولات أو تطلعات جادة نحوعمليات الإصلاح الشامل، وهو الأمر الذي يتطلب تحركات وجهوداً ملموسة لمكافحة الفساد، وإعادة بناء تلك الدول وفقاً لاستراتيجيات وبرامج إصلاحية سليمة وشاملة.[1]

ثانيا:واقع الأبنية الاجتماعية في النظم السياسية الأفريقية

1_النزاعات في أفريقيا:

لقد ساهمت الحدود الموروثة عن الاستعمار في تأجيج الصراعات؛ كونها قسّمت الجماعات العِرقية بين دولتَيْن أو أكثر، مما أدى إلى وجود جماعاتٍ عرقيةٍ ذات تاريخٍ من العداء والصراع داخل حدودٍ إقليمية واحدة؛ وهو الأمر الذي شجّع على تزايد حدّة الصراعات العِرقية في كثيرٍ من المواقف. وقبلها شجّع الاستعمار الأوروبي المشاعر العِرقية بين الأفارقة، وجرى التأكيد على الاختلافات بين الجماعات العِرقية، ولم يكشف أيّ شيء عن أوجه التشابه؛ بغيةَ صرف الانتباه عن الاستغلال الاستعماري.

أن الإطار التفسيري الذي جاءت به «الواقعية الجديدة» يمثل إضافة نوعية للحقل المعرفي للنزاعات، وتأكيدا لقدرة المدرسة الواقعية عموما على تفسير الظاهرة؛ حيث جعلت من الجماعات الإثنية داخل الدولة

[1] نهلة أحمد أبو العز، المرجع نفسه، ص..786.

«وحدات مغلقة»، تسعى لحماية أمنها واستمرارها، وتحصيل أكبر قدرٍ من عناصر القوة؛ في مواجهة بقية الجماعات الإثنية المتصارعة.

غير أنها أغفلت «العامل التاريخي» ودوره في تشكيل البناء السوسيوثقافي الراهن، الذي تجاوز في بعض الحالات الأفريقية مشكلات التعدد الإثنوهُوِياتي؛ عبر استراتيجياتٍ أكثر قدرة على تحقيق الاندماج والتعايش بين مختلف مكوّنات المجتمع في الدولة الواحدة.[1]

2_مداخل فض النزاع:

يأتي فض النزاع ولا سيما النموذج التقليدي أو السائد منه بفرضية أساسية حول نظرية النزاعات وعليتها وهي فرضية تضرب بجذورها في الفكرة الواقعية والسلوكية الكلاسيكية (علم النفس السلوكي بخاصة) والتي تقول بأن السلوك البشري– وبالتبعية سلوك التنظيمات البشرية والمؤسسات والدول– تحركه المصالح الخاصة. ويؤدي تضارب المصالح بين العناصر الفاعلة بالضرورة إلى نزاعات، وقد تنقلب النزاعات إلى صدمات عنيفة إذا لم يكن هناك رادع وهو ما يحدث في الغالب حسب المسائل المتنازع عليها وسعيا إلى تحقيق المصالح.

وبتفاقم الارتكاس السلوكي إلى نزاع عنيف نتيجة لخلل في معادلة القوة، ما يمد العناصر الفاعلة بفرصة نهائية لاستكشاف الوسائل القهرية سعيا لتحقيق مصالحهم ،ومن هذا المنطلق الواقعي تعتبر النزاعات العنيفة خيارات منطقية لعناصر فاعلة منطقية في عالم يتسم بمحدودية الموارد والتنافس على المصالح . فهي استجابة نفسية منطقية (خيار ذاتي) لعالم تنافسي تحركه المصالح ومحدودية الموارد (واقع موضوعي).

[1] عبد الرحمن حمدي، الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا «الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، الجمعة01 مايو 2007م، متاح http://www.altareekh.com.، تم الإطلاع في 2021/07/04.

ويرى المؤيدون أن الميل النفسي لدى العناصر الفاعلة الاجتماعية للجوء للنزاع تعززه التنشئة (تجارب التأميم) والطبيعة(العدوانية الفطرية والميل الوراثي للعنف نتيجة الحرمان من احتياجات وجودية معينة). ويرى الواقعيون (الجدد) والسلوكيون أن النزاعات العنيفة محتومة ، إلا أن المعارضين ينقسمون حول معنى فض النزاع والغرض منه،ويرى معظم المعارضين أنه نظرا لاحتدام التناحر على الموارد النادرة وبنية القوة غير المتماثلة في المجتمع فلا مجال إلا للسيطرة على النزاعات (العنيفة) وإدارتها واحتوائها وتهدئتها ولكن لا سبيل لفضها تماما.1

أو بمعنى أدق يستحيل فضها أو يكاد ، ويرى هيو ميال أن مفكري إدارة النزاع يرون في النزاع العنيف نتيجة متأصلة لاختلافات في القيم والمصالح داخل الجماعات وفيما بينها .... و فض نزاعات كهذه عندهم أمر غير واقعي، وخير ما يمكن عمله إدارتها واحتوائها والتوصل أحيانا إلى تسوية تاريخية تتم فيه تنحية العنف جانبا ومواصلة السياسات المعتادة.2

ويعبر زارتمان عن خطاب سلوكي فيقول : " يمكن منع النزاع في بعض الحالات وإدارته في غيرها،

ولكن لا سبيل لفضها إلا إذا أخذ اللفظ بمعنى تلبية المطالب الظاهرة دون الاستئصال الكلي للمشاعر الكامنة والذكريات والمصالح ، والزمن وحده كفيل بفض النزاعات وحتى الجروح التي يبرئها تترك وراءها ندبا كمرجع مستقبلي، ولكن هناك الكثير مما يمكن عمله للحد من النزاع وبالتالي توفير الطاقة المطلوبة لما هو أجدى".أدت الافتراضات حول استحالة فض النزعات العنيفة أو استئصالها بالعديد من المؤيدين إلى توجيه طاقاتهم إلى ما يرون فيه بديلا أكثر واقعية، ألا وهو إدارة النزاع– وهو مصطلح يتداول عادة

[1] كينيث أوميجه،"فهم فض النزاع في افريقيا"، ديفيد ج فرنسيس (محررا)، أفريقيا السلم والنزاع، (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2010)، ص.113.

[2] كينيث أوميجه، المكان نفسه، ص.113.

لوصف الظواهر المتصلة بتهدئة النزاع واحتوائه عبر سبل بناءة تهدف إلى تعزيز الحوار والتغيير السلوكي الإيجابي والحد من العنف والتسوية السياسية .

نقد نظريات فض النزاع :وتعبر النظرية النقدية لفض النزاع عن رؤية بديلة تدحض افتراضات الواقعيين والسلوكيين حول حتمية النزاعات العنيفة واستحالة فضها، فيرى المفكرون النقديون أن قائمة أولويات إدارة النزاع لدى الواقعيين والسلوكيين تعطي ميزة للتباينات القائمة على الأمر اواقع في توزيع السلطة والمصالح المرتبطة بها، ويقولون إن فض النزاع م ممكن في بعض الحالات،[1]

بل إنه ضروري ومطلوب من أجل التغيير والتحرر والتحول، وخطاب "التحول التحرري" يؤدي في الحقيقة إلى التفرقة الحاسمة التي يقول بها المفكرون النقديون بين فض النزاع وتحويل النزاع، ففض النزاع يهدف إلى تناول أسباب النزاع ويسعى لبناء علاقات جديدة طويلة المدى بين الأطراف المتناحرة من خلال مساعدتهم على استكشاف مواقفهم ومصالحهم وتحليلها وطرحها وإعادة صوغها، وهو يحيل الأطراف المتنازعة من أنماط النزاع المدمرة بين فائز وخاسر إلى نتائج بناءة إيجابية، وتحويل النزاع من ناحية أخرى عملية تتعاطى مع بنى اجتماعية واقتصادية وسياسية أوسع نطاقا في صلب نزاع ما وتحويلها، وتشمل ضمنا تحويل العلاقات والمصالح والخطاب بل تركيبة المجتمع التي تدعم استمرار النزاع نفسها إن لزم الأمر ، وإذا كان فض النزاع يناسب حل النزاعات المعلنة فإن تحويل النزاع يلائم معالجة النزاعات المعلنة والمستترة / السطحية معا ويؤكد المفكرون النقديون على دور طرف ثالث يتحلى بالبراعة والقوة لمساعدة الطرفين على تحقيق نتائج بناءة في فض النزاع أو تحويله.في حين يعملون بمقتضى علاقات بين الراعي وتابعه وفي مسارات تضرب جذورها في الأنماط التاريخية للسلطة والتضامن الاجتماعي ،

[1] William Zartmane , Peace making in international conflict Methods & techniques (USA :Library Materials, 2007) ,p,164.

والسياسة الوراثية المحدثة تشوش التفرقة الحداثية بين الدنيوي والمقدس، بين الرسمي والعامي، والأهم بين الموارد العامة والخاصة.

والحقيقة أن الوراثية تشوش التفرقة القانونية المعاصرة بين المنصب العام وشاغله والموارد العامة ، لذا فمسؤولو الدولة لا يجدون ما يردعهم عن استغلال المناصب العامة لتعظيم مكانتهم ولتمييز أصدقائهم وأقاربهم وأنصارهم العرقيين ممن يتولون في العادة مواقع استراتيجية لضمان بقاء النظام.[1]

تنشأ النزاعات من المنظور الذرائعي بتناحر الساسة والنخب المحلية حول سلطة الدولة ومواردها ، وغالبا بتجنيد ميليشات وجيوش خاصة من دوائرهم العرقية القومية لتحدي "الدولة الفخرية" أو خلعها أو الحول محلها ، وليس بالضرورة لتحسينها أو تغييرها.[2]

فتنشب نزاعات ضعيفة أو متوسطة أو حادة حسب قدرات اللاعبين الأساسيين ومدى خبثهم، وتتصاعد في النهاية لتشكل ظواهر لفشل الدولة وانهيارها والتفتت الاجتماعي.3

نقد للنظريات التفسيرية السائدة: هناك مزايا وعيوب في هذه النماذج التفسيرية، فالنهج الذرائعي مثلا يعرض تفسيرا عميقا لاختلال الاقتصاديات السياسية لعديد من دول أفريقيا ما بعد الاستعمار ودور النخب المحلية في التدهور المطرد في العلاقات بين الجماعات (لا الجماعات البدائية وحدها، بل الطبقات الاجتماعية و الجنسين أيضا) وتفاقم النزاعات العنيفة، أما النهج البدائي ونظرية جدوى النزاع – الجشع في مقابل الظلم – فيتقدم رؤية مرضية حتمية إلى حد كبير لدول أفريقيا باعتبارها معرضة بالفطرة لنزاعات ضاربة غير منطقية ، وهذا النموذج الاستطرادي هو الذي جعل من أفريقيا ولسنوات عديدة بؤرة

[1]William Zartmane,op-cit,pp.164-165.

[2]William Zartmane, op-cit,pp.164-165.

[3]Joseph Richard ,Democracy and Prebendal Politics in nigeria :The Rise and fall of the Second Republic (Cambridge: Cambridge university Press,1987),p.167.

حروب قبلية وجماعية في وسائل الإعلام الدولية، وإذا كانت مظاهر الشراسة والعداء العرقي متوفرة فمن المهم التأكيد على أنها عوامل ثانوية يشجعها ويصاحبها اضمحلال توريثي محدث وفشل الدولة.

ويتعرض كبار أنصار نظرية الجشع في مقابل الظلم من أمثال كولبير وهوفلر بصورة خاصة للنقد لإيجادهم نظرية نخبوية محدثة تتمحور حول التمرد تتجاهل الدور الحاسم للسلوك غير المسؤول من جانب الدولة (استشراء الفساد والقمع) في إثارة حركات التمرد والعصيان في المقام الأول.[1]

من ثم فإذا كان للحروب والنزعات المسلحة الأفريقية بعد يتصل بالجشع كما يزعم المعارضون فإن جشع النخب (تشويه السلطة والموارد العامة) ربما كانت له قيمة تفسيرية أكبر مما يسمى جشع المرؤوسين والمتأصل في النظريات السائدة.[2]

إن المشكلة الحقيقية في النظريات التي تعزو الأسباب للطبيعة البدائية والشراسة وما إلى ذلك من التفسيرات الغربية هي أنه نظرا لتأصل ما يسمى بالسمات البدائية في أفريقيا مثلا والمقترنة بعجز معظم دول افريقيا عن مسايرة الفكر الليبرالي الحديث لبنية الدول فإن هذه النظريات تساير التوجه الذي يعاقب كافة دول أفريقيا باعتبارها عرضة للنزاع وغارقة فيه ولا يرجى لها صلاح، والأهم أن التحليلات من هذا النوع لا تقدم علاجا مناسبا وبناء بالتدخل في النزاعات .[3]

ويكفي القول إن النزاعات الأفريقية جزء من التحديات التي تواجه بناء الدول، ونظرا لمحدودية تاريخ الدول المستقلة في أفريقيا فإن تحويل الدول الأفريقية من دول تابعة انشأها المستعمرون للغزو إلى دول تطورية تتمحور حول الشعوب ليس بالمهمة اليسيرة ، وكان يمكن للتاريخ والتحول أن يكونا أيسر كثيرا

[1] كينيث أوميجه، مرجع سابق، ص.121.

[2] كينيث أوميجه، المكان نفسه، ص.121.

[3] Ruth Gordon, « Saving Failed States Sometimes a Nation », American University International Law Review 12, no. 6(1997),p.56.

في عديدي من الدول. ومن المهم في هذا السياق ان ندرك أن بناء الدولة تطور عبر القرون في أوروبا، في حين أن مشروع وستفاليا للحكم الاعتباري (في مقابل الحكم الفعلي) الذي فرض على أفريقيا عند الاستقلال لم يمض عليه سوى ستة عقود ونشأ في ظل مناخ دولي مختلف تماما، واسهمت قوى العولمة المعاصرة والإشراف والحكم الاستعماري الذي يحدد.1

المناخ الدولي الذي تعمل فيه الدول بعد الاستعمارية في الاعتلال السياسي والاقتصادي لهذه الدول الأقل حظا وبطرق شتى،ومن النقاط الأخرى ذات الصلة أن معظم الحروب والنزاعات المسلحة المعاصرة في أفريقيا أعقد بكثير مما تصور بعض النظريات السائدة نظرا للطبيعة المتعددة الأسباب والأبعاد والمتشابكة لهذه النزاعات.وكثيرا ما يوجه النقد للأعراف الأفريقية الخاصة بتسوية النزاعات لطبيعتها العشوائية وعدم انتساب عقوباتها مع حجم الجرم.إلا أن هذه الأعراف في مجملها تؤكد الدور المهم للثقافة في إدارة المنازعات وفضها.

إن النزاعات في أفريقيا أعقد كثيرا مما يصوره كثير من المقالات التقليدية. والعوامل التي تساعد على تصعيد النزاعات المسلحة المعاصرة تتسم بتعدد الأبعاد بقدر ما تتسم العناصر الفاعلة والمصالح والأطراف المحايدة فيها بالتنوع والدينامية. وكما تبين الدراسة فتطبيق فض النزاعات في أفريقيا لا سيما فيما يتصل بحوادث النزاع المسلح الواسع النطاق والحروب تغلب عليه إلى حد كبير الرؤى الواقعية والسلوكية السائدة لتحليل النزاع والقائمة على فرض أن النزاعات يمكن السيطرة عليها وإدارتها وتهدئتها وتسويتها ، ولكن يستحيل فضها. إلا ان هذه الرؤى السائدة تسير عكس النظرية النقدية والتوجهات الأفريقية حيال فض النزاعات والمستلهمة جزئيا من فلسفة مفادها أن النزاعات يمكن فضها بشكل بناء

[1] Mamdani Mahmoud, Citizen and Subject : Contemporary Africa the Legacy of Late Colonialism (Princeton : Princeton University press,1996),pp.54.55.

ودائم. وبالنظر إلى استراتيجيات إدارة النزاعات في أفريقيا من منظور النماذج السائدة يتبين أن الفروق بينها لا تكاد تذكر، ما يعكس الطبيعة المعقدة للنزاعات والمصالح والعناصر الفاعلة فيها، ولكنها تعكس أيضا تعقيد نظم ما بعد الاستعمار وسياساتها في ساحة عالمية السيادة فيها لدول الغرب الصناعية المتقدمة.1

ثالثا:المداخل الأمنية متعددة الأبعاد في التحليل السياسي الأفريقي

1_المفهوم الشامل للأمن :

إن الأمن بعيدا عن أي محاولة لضبطه أكاديميا يبقى إحدى المطالب الإنسانية المنشودة عند كل الأمم والشعوب وبالتالي تجذره تاريخيا – باعتباره قيمة قبل أن يصبح مجالا أكاديميا – يجعل من مسألة مقاربته ايتيمولوجيا أمرا غاية في الصعوبة لذا فضل الباحث مقاربة الأمن مفاهيميا – ولو أن هذه المسألة لا تقل تعقيدا عن الأخرى لكنها أكثر وضوحا ويسرا على اعتبار الاعتماد في ضبط المفهوم على إسهامات بعض منظري العلاقات الدولية في هذا الصدد يقول "ستيف سميث" و "جون بيليس" في كتابهما "عولمة السياسة العالمية" " عندما يواجه الإنسان الكثير من الأفكار حول موضوع ما فإن الحل يكمن في الرجوع إلى النظريات ".[2]

تعريف "والتر ليبمان"(Walter Lippeman): إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذا كنت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".

[1] Mamdani Mahmoud,op-cit,p.54.

[2] مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، (الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007)، ص 232.

تعريف "آرنولد وولفرز"(Arnold Walfers): "يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة أما من وجهة نظر الذاتية فتعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".

تعريف باري بوزان Barry Buzan:"في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي".[1]

تعريف "بوث" و "ويلر"(Bouth and wheeler"):لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر للأمن على انه عملية تحرر"[2]

1الأمن القومي:

في البداية لابد من الإشارة إلى أن الحديث عن هذا المفهوم في الأدبيات السياسية العربية ،كان انطلاقا من الترجمة لكلمة « National » من الانجليزية أو الفرنسية إلى العربية (قومي) لذلك فإن القول بمفهوم الأمن القومي هنا هو الإشارة إلى معناه القطري .

يشير هذا المستوى من الأمن إلى أمن كل دولة في إطار حدودها السياسية الحالية وفي إطار التزاماتها السياسية القائمة، ويتضمن هذا المستوى التامين من الداخل ودفع التهديد الخارجي بما يكفل حياة مستقرة،[3]

والأمن بهذا المعنى هو امن الدولة ومن فيها ويغطي كل مظاهر الحياة وذهب في هذا الصدد هارتمان Hartmann إلى القول بأن "مفهوم الأمن القومي يعني بالنسبة للدول صيانة ما يعرف

[1] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004)، ص.414.

[2] جون بيليس وستيف سميث، المرجع نفسه،ص.414.

[3] مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير(القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003)، ص.22.

بمصالحها الحيوية ويستخدم بمعنى دفاعي في الحالات التي تستعد فيها الدولة للدفاع عن مصالحها ضد التدخل باستخدام القوة ".

كما قد يقصد بالأمن القومي – أيضا– "تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية".[1]

2الأمن المجتمعي: إذا كانت الدول تتعرض لاختراقات عسكرية فإن التقنيات الحديثة والتقدم العلمي وغيرها من الأحداث التي يشهدها العالم سمحت ببروز –اختراقات اجتماعية– من قبيل هجرة الأدمغة ومشاكل الأقليات وظهور ما يعرف "بالحروب الإثنية"، وقد حاول بعض الواقعيين الجدد إدراج –البعد المجتمعي– في إطار الدراسات الأمنية انطلاقا من موجة التطور السريع لوسائل النقل والاتصال، وكذا التزايد الهائل في المبادلات الدولية،[2]

إضافة إلى ذلك الحركية المتنامية للأفراد وعولمة الشبكات المالية كعناصر مشجعة لنشاط منظمات الجريمة "عبر الوطنية"...الخ – على الرغم من ذلك– إلا أن هذه المحاولات من طرف الواقعيين قد لا يبدو لها أثر أمام الاسهام الكبير لأساتذة مدرسة "كوبنهاجن لبحوث السلام" هذه الأخيرة تعد الأولى في إدراج البعد المجتمعي كموضوع مركزي في الدراسات الأمنية المعاصرة.[3]

[1] Charles– phillippe david et Afef Ben essaieh, « la paix par l'integration theories sur l'interdependence et les nouveaux problemes de sécurité »,etudes internationale, n°.2,(1997),p.5.

[2] Charles– phillippe david et Afef Ben essaieh, Loc–cit, p.5.

[3] Charles philippe david & jean– Jacques Roche, Théories de la sécurité: Définitions approaches et concepts de la sécurité international,(paris: montchrestien, 2002),p.11.

وفي هذا الشأن طور المفكر الانجليزي"باري بوزان"(Barry –Buzan) تصورا أمنيا مميزا ربط فيه الأبعاد الداخلية للأمن بالأبعاد الخارجية. و الأمن عند "باري بوزان" متعلق بمتابعة كل تهديد.[1]

كما يشير إلى أنه في داخل النظام الدولي الأمن يعني قدرة الدول والمجتمعات على حماية سيادة هو يتهم وتكاملهم الوظيفي.[2]

وفي كتابه "The logique of Anarchy" طور « B.Buzan »طريقة للتحليل من خلال القطاعات حيث يلقي كل قطاع الضوء على بعد معين للأمن، وقد فصل "بوزان" القطاع العسكري عن القطاع السياسي لأنهما حسبه موضوعان لتهديدات مختلفة والقطاع السياسي في حد ذاته قسمه إلى شقين: "امتداد فوقي" و "امتداد تحتي"، في حين يظهر أن الأمن العسكري (أو القطاع العسكري) يمثل امتدادا إلى جانب امتدادات أخرى هي: الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي.

هذا التوسع في تصور الأمن، مكنه من الحديث عن الأمن المجتمعي والذي يعني ضمان تطور الجماعات في ظروف مقبولة دون المساس بلغتها، ثقافتها دينها، عاداتها، وهويتها بشكل عام. [3]

وعندما تحس مجموعة ما "باللاأمن" إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه "باري بوزان" (Barry Bozan) بالمأزق الأمني المجتمعي، الذي يتمحور حسب "بوزان" حول الهوية، حول ما يمكن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن" ومن أبرز التهديدات على الأمن المجتمعي، الهجرة، الوطنية "le nationalism"بالإضافة إلى مشكلة الأقليات، الحقوق المدنية والاعتراف السياسي "reconnaissance politique".

[1]Dario Battistella, Théories des relations internationales,(paris:montchrestien,5éme.ed,2004),p.432.

[2] Theiry Balzacque, « la sécurité : définitions, secteurs et niveau d'analyse », available from epopus. Urlg. Ac. Bc/ federalisme/ document. Php ? =216,retrieved 30/07/2021.

[3] Dario Battistella,op-cit.pp.448-449.

3 الأمن الإنساني:

جاء طرح مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة في سياق الجدل الذي شهدته تلك الفترة حول طبيعة مفهوم الأمن وبالأساس حول مدى صلاحية مفهوم الامن بمعناه التقليدي –والمرتكز على أمن الدولة القومية كونها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.[1]

– في التعامل مع مصادر التهديدات الجديدة والتي لا يمكن للدولة القومية بصرف النظر عن قوة مؤسساتها الامنية مواجهتها بمفردها.

ويرتكز مفهوم الأمن الإنساني على جعل "الفرد" لا "الدولة" وحدة التحليل الأساسية، كونه يقوم على صون الكرامة البشرية، وتلبية احتياجات الإنسان المعنوية قبل المادية من خلال: سياسات تنموية رشيدة بعيدا عن اللجوء للقوة العسكرية انطلاقا من أن أي سياسة أمنية يجب أن يكون هدفها رضا الأفراد.

2_الأمن في السياق الافريقي:

في إطار التعامل مع التحديات والتهديدات الأمنية ، فإن ذلك يستلزم الوفاء بعدد من المتطلبات التى تضمن زيادة كفاءة عمليات التدخل، ومن ثم زيادة فرص نجاحها في تحقيق اهدافها المرجوة، و تقليل آثارها السلبية، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلى:

أ. ضرورة تعزيز التعاون الأمني الجماعي سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي لغلق المجالأمام التنظيمات الإرهابية، وتعزيز دور المؤسسات العسكرية الأفريقية وخصوصا تلك التي تعاني من هشاشة وضعف في تكوينها وفي قدراتها ودعمها للقيام بمهامها وأدوارها العسكرية خاصة على الحدود فيما بين دول القارة الأفريقية، لضمان مواجهة التنظيمات الإرهابية ، وكذلك تعزيز الأطر التنموية المدعمة لكسب

[1] هدى متيكس و نيللي كمال الأمير، التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2005)، ص.257.

التأييد وغلق منافذ التأثير أمام الجماعات الإرهابية، وأيضا تحقيق التجانس الاجتماعي ومعالجة الخلافات لضمان التكامل في تحقيق الاستراتيجيات وغلق بؤر التوتر التي تدعم الجماعات الإرهابية[1].

ب. إن أدوار القوى الكبرى في صنع التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجه دول القارة الأفريقية، وفي مواجهتها، تخضع غالباً لحسابات الأهداف والمصالح الخاصة بها بعيداً عنتطلعات ومصالح الشعوب الأفريقية، وهو الأمر الذي يزيد من مخاطر تلك التحديات والتهديدات، ويعرقل عمليات مواجهتها بفعالية، ومن ثم فإن تلك الدول مطالبة بمراجعة استراتيجياتها في هذا الشأن، والعمل من أجل بناء السلم والأمن الدوليين داخل القارة الأفريقية وليس هدمه وتقويضه.

ج. تحرك المجتمع الدولي نحو وضع استراتيجية عامة ومقبولة للتدخلات في الصراعات والنزاعات الأفريقية، تتضمن القواعد التي تحدد الإطار القيمي والمرجعي لعملية التدخل الإقليمي،سواء من حيث تحديد الحالات الواجب التدخل فيها، وأسلوب صنع القرارت المتعلقة بالتدخل، وكيفية تنفيذ عمليات التدخل، وآليات التنفيذ.

د. فيما يتعلق بالأمن الإنساني، وخصوصا عند التعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية، فإنذلك يتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباد والدوافع المتسببة فيها، والتي يغلب عليها ظروف الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الآفاق بسبب تنامى ظاهرة البطالة، ومن ثم لا مفر من سياسة إنمائية أو استراتيجية اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية، وتحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وإنجازات ملموسة تسمح باستقرار المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية.[2]

[1] جمال محمد السيد ضلع، المكان نفسه، ص.783.
[2] جمال محمد السيد ضلع، التحديات الأمنية و الاقتصادية الراهنة في أفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية،2016)،ص.783.

وكذلك تفعيل دور المنظمات الأفريقية من أجل القيام بكثير من الأعمال والأدوار، منبينها المساعدة في التصدي للهجرة غير الشرعية التي تعاني منها العديد من دول القارة، وخصوصا الدول المغاربية، وأيضا تطوير رؤية اقتصادية واجتماعية شاملة للنظر إلى التنمية كاستراتيجية للأمن والسلام والاستقرار في جميع الدول الأفريقية، الأمر يتطلب إرساء الأمن والاستقرار في الدول التي تعاني من حالات عدم الاستقرار مثل ليبيا وتونس، وكذلك في دول كل من: مالي والنيجر وإيجاد التسويات والحلول المناسبة لاستتباب الأمن الاستقرار داخل هذه الدول المتوترة، والتي تسببت في ظاهرة الهجرة غير الشرعية والنزوح البشري المتزايد.

هـ. معالجة الاختلالات المتعلقة بالتعامل مع الصراعات والنزاعات، والتهديدات الأمنية الأفريقية، وفى التعامل مع العلاقات الدولية الأفريقية إقليمياً ودولياً، وعدم الاقتصار على الاعتماد على المصادر الغربية، فيما يخص التغطيات الإخبارية وبث التقارير عن الأحداث والمشكلات الأمنية داخل وفيما بين دول القارة الأفريقية، وهذا يتطلب ضرورة التوسع في فتح مكاتب الوكالات الأنباء الوطنية داخل دول القارة وبعضها البعض.

كذلك يتطلب الأمر ضرورة وضع استراتيجية إعلامية متكاملة ثقافيا وسياسيا وتعليميا ودينيا،....والتوازن، والواقعية، و المصداقية.

المحاضرة السادسة:السياق الدولي للنظم السياسية الأفريقية

أولا:مدخل الهيمنة في العلاقات الدولية الأفريقية

1_اتجاهات دراسات الهيمنة في العلاقات الدولية:

من المعلوم أن إشكالية القوة و التأثير في المجال الدولي قد احتلت مكانة بارزة في أدبيات العلاقات الدولية منذ زمن طويل و ذلك مع تباين الأسس النظرية المعرفية، بل و الإيديولوجيات الحاكمة لهذه الأدبيات. و سوف نركز في هذا الجزء على ثلاثة اتجاهات كبرى هي : الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة و ما يمكن أن نطلق عليه الغرامشية الجديدة وعلاقتها بقضية الهيمنة في النظام الدولي:

الاتجاه الأول : الواقعية الجديدة تسعى الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية كما يحلو للبعض أن يسميها إلى تفسير سلوك الدول، و لاسيما الأكثر قوة، و كيف تتفاعل فيما بينها في المعترك الدولي. و قد ارتبطت هذه النظرية باسم كينيث والتزKenneth Waltz و لاسيما كتابه الأشهر الصادر عام 1979 بعنوان "نظرية السياسة الدولية".و قد سعى هذا الكتاب إلى بناء إطارلشرح و تحليل الأنماط المتكررة لسلوك الدولة و تفاعلاتها في النظام الدولي. و عليه، فإن قراءة والتز تعد مهمة لفهم سؤال الهيمنة و الجدال الدائر حوله في أدبيات العلاقات الدولية.

و لعل مفهوم البنيوية هنا يؤكد على أهمية بنية النظام الدولي و لاسيما إذا ارتبط الأمر بفهم مخرجات السياسة الدولية.[1]

[1]Waltz Kenneth neal, « Theory of International Politics », Addison westy series in political science,(Boston :Addisonwesley pub,Co,1979),p.47.

و تجدر الإشارة إلى أمرين اثنين مرتبطان بفهم "البنيوية، عند والتز:

الأمر الأول: يشير إلى أن الفوضى هي سمة النظام التراتبي الدولي. و لعل ذلك يتضح بجلاء من عدم وجود حكومة عالمية أو سلطة أعلى من سلطة الدول في النظام الدولي. وعليه، فإن النتيجة الطبيعية تتمثل في وجود نظام دولي قائم بذاته تكون فيه الدول مستقلة و غير متمايزة وظيفيا.

الأمر الثاني: يتعلق بتوزيع القدرات فيما بين أعضاء النظام الدولي و لاشك أن هذه القوة أو القدرات تتباين و تختلف من دولة لأخرى على الرغم من عدم تمايز الدول وظيفيا كما ذكرنا. و يفضي هذا التباين في توزيع القوة إلى اختلاف أنماط القيود البنيوية التي تواجه الدول و تفرض عليها تصرفا معينا.

هذان الأمران المتعلقان بالفوضى و أهمية توزيع القوة دفعا ببعض الكتاب إلى تشبيه السياسة الدولية بطاولة البيلياردو، التي تتألف من مجموعة من الكرات المتشابهة من حيث الشكل و المواد المصنوعة منها بيد أنها تختلف من حيث الحجم اختلافا بينا. وتميل الكرات الأصغر حجما و حتى المتوسطة إلى البقاء في أركان الطاولة مستسلمة لقدرها، أما الكرات الكبيرة فإنها تروح جيئة و ذهابا في أرجاء الطاولة غير عابئة بمن يقف في طريقها من الكرات الصغيرة، ولم لا وهي تسيطر على المباراة و قواعد اللعبة.

تفترض نظرية توازن القوى عند والتز أن الدول أكثر ميلا لممارسة سياسة التوازن بدلا من استراتيجيات الاستعلاء الذاتي. و لعل هذه السمة المتعلقة بالميل إلى التوازن في مواجهة الاحتمالات الأخرى تمثلأبرز خصائص النظام الدولي الفوضوي.يقول والتز، إن الدول الثانوية إذا امتلكت حرية الاختيار تميل إلى الطرف الأضعف.[1]

و يتحقق نظام توازن القوى في حالة استيفاء شرطين اثنين فقط، هما:

[1]Waltz Kenneth neal, op-cit,p.p.47-48

الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، و وجود وحدات دولية تناضل من أجل البقاء.1

و على الرغم من الوضوح و الصرامة المنهجية الذي اتسمت به نظرية توازن القوى فإنها تفتقد القدرة على التفسير في كثير من الأحايين. إنها تفسر لماذا انهارت القوى الأوروبية المهيمنة تاريخيا (مثل فرنسا في عهد لويس الرابع عشر و نابليون بونابرت و ألمانيا النازية).

و لكن بشكل مفرط في السطحية و التبسيط. فتحليل سياسات الدول الأوروبية يظهر أنها لم تكن بالضرورة تميل إلى التوازن حيث عمد بعضها إلى الحياد في حين اتجه البعض الآخر إلى مساندة القوى المهيمنة الجديدة. و في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة أضحت الولايات المتحدة قوة عالمية مهيمنة. يعني ذلك طبقا لتحليل والتز إمكانية ظهور دول أخرى قوية لمواجهة التفوق الأمريكي، و هو ما يؤدي إلى توازن جديد للقوى في السياسة الدولية.

بيد أن الواقع يظهر غير ذلك، فثمة دول كثيرة أظهرت رغبتها في المشاركة و دعم القوة الأمريكية.

الاتجاه الثاني:الليبرالية الجديدة: حاولت الليبرالية الجديدة الابتعاد عن الافتراضات النظرية للواقعية الجديدة و لاسيما محورية دور الدولة و توازن القوى، و قد ركز كثير من الباحثين على أعمال كيوهين و لاسيما كتابه الصادر عام 1984 بعنوان : ما بعد الهيمنة، حيث تناول فيه الجمع بين النظم السياسية الجزئية و النظم الاقتصادية الجزئية مع التركيز على مجموعة من الفاعلين الجدد في النظام الدولي.2

و انطلق تحليل كيوهين من مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حينما أضحت الولايات المتحدة في مركز الصدارة للنظام الاقتصادي السياسي الغربي.

[1]Waltz Kennethneal, Loc-cit,p.48..
[2] Robert Keohane ,After Hegemony : Cooperation and Discord in the World Political, Economy , PrincetonUniversity Press,1984),p.25.

و في ظل قيادة الولايات المتحدة تمت صياغة العديد من الأنظمة التعاونية الدولية التي كانت الهيمنة فيها للولايات المتحدة الأمريكية.

و تقوم الليبرالية الجديدة على ستة افتراضات أساسية:

أولها: اعتبار الدولة الفاعل الأكثر أهمية في التفاعلات الدولية.

ثانيا: تتصرف الدولة باعتبارها فاعلا عقلانيا.

ثالثا: تتصف السياسة الدولية وفقا للفهم الليبرالي الجديد بوجود مشكلات العمل الجماعي و التي يمكن التغلب عليها، و تنبع هذه المشكلات عندما تكون لدى الدول رغبة في التعاون و لكنها تكون غير قادرة عليه، و لوصف هذه الحالة عادة ما تستخدم هذه النظرية نماذج تحليلية و تطبيقية.

رابعا: تتسم السياسة الدولية بأنها محكومة ببنية مصالح الدول.

خامسا: يسيطر على النظام الدولي الطابع الفوضوي.

سادسا: يرتبط بتأثير بيئة مصالح الدولة و الطابع الفوضوي للنظام الدولي عدة عناصر أخرى مثل: الإطار الزمني للفاعلين و عددهم، و كذا المؤسسات الدولية و الاعتماد المتبادل. [1]

و ترى الليبرالية الجديدة أن التعاون ضروري لفهم الهيمنة في النظام الدولي، فثمة حاجة لوجود قوة مهيمنة من أجل تسهيل التعاون بين جميع مكونات النظام من خلال مجموعة من القواعد و الإجراءات و أنظمة التأثير.و لقد بات ذلك الاتجاه معروفا في أدبيات العلاقات الدولية بنظرية استقرار الهيمنة. فالقوة المهيمنة ضرورية من أجل تحقيق التعاون في ظل بيئة دولية فوضوية.

[1] Robert Keohane ,op-cit,pp.25.26.

و قد وضع كيوهين أربعة شروط لازمة للهيمنة :

1- السيطرة على موارد خام كافية (الذهب و النفط و الحديد).

2- امتلاك رأس المال اللازم (البنوك و غيرها من المؤسسات المالية).

3- السيطرة على الأسواق العالمية (المدخلات و المخرجات).

4- التمتع بميزة نسبية في الإنتاج.

و يعرف كيوهين الهيمنة بأن تكون الدولة قوية بما يحقق لها السيطرة على القاعدة التي تحكم العلاقة بين الدول أو أنها تكون على استعداد للقيام بذلك.[1]

بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب على الدولة المهيمنة أن تمتلك القوة العسكرية الكافية لحماية نظام الاقتصاد السياسي الدولي من الاختراق من قبل أطراف معادية. و عليه، فإن الليبرالية الجديدة تطرح اقتراحا بديلا لدراسة الهيمنة و النظام الدولي حيث يختلف عن ذلك الاقتراب الذي قدمه الواقعيون الجدد.

فقد أضافت الليبرالية الجديدة مفاهيم مثل التعاون و النظم و المؤسسات من أجل إطار تحليلي للهيمنة أو السيطرة العالمية. [2]

وإذا كان التعاون ضروريا لفهم الهيمنة في فكر الليبرالية الجديدة فإن النظام Regime يعد لازما لتحقيق التعاون. و تعد الأنظمة الدولية نتاج السلوك العقلاني للوحدات الدولية الفاعلية، و هي الدول بالأساس.

و تعزى أهمية الأنظمة الدولية لقيامها بتوفير المعلومات عن سلوك الدول و تسهيل التوصل إلى اتفاقات، كما أنها تساعد في بناء المعايير المقبولة بما يسهم في تحسين العلاقات بين الدولة.[1]

[1] Robert Keohane ,Loc-cit,p.26.

[2] حمدي عبد الرحمن ، مصر وتحديات التدخل الدولي في أفريقيا، مرجع سابق، ص. 48.

و يخلص كيوهين إلى القول بأن الهيمنة ربما لا تكون ضرورية لاستقرار الأنظمة الدولية حيث يمكن تعويضها من خلال أنماط التعاون المؤسسي السابقة. 2

الاتجاه الثالث : الغرامشية الجديدة يرى غرامشى أن الهيمنة تعبر عن علاقة توافقية و ليس عن علاقة سيطرة نتيجة القوة. و تكون هذه العلاقة التوافقية نتاج عوامل الايديولوجيا و القيادة السياسية. يمكن القول إذا أن الهيمنة في المفهوم الغرامشي تعبر عن تنظيم قائم بالاتفاق. لقد كان غرامشى مهتما بتنظيم الطبقات العاملة لتحقيق الهيمنة داخل بلد ما. و على أية حال، فقد استطاع روبرت كوكس أن يستلهم هذه الأفكار التي طرحها غرامشى مع بعض المكونات النابعة من الاقترابات الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة و البنيوية ليقدم مفهوما متمايزا للهيمنة و العلاقات الدولية.3

على عكس الاتجاهات النظرية السابقة في العلاقات الدولية التي حصرت الهيمنة على بعد أحادي يتمثل في القدرات الاقتصادية و العسكرية للدول، فإن المنظور الغرامشي الجديد الذي طوره "كوكس" (Cox) يوسع كثيرا من مجال الهيمنة.

فالهيمنة هنا تعبر عن جملة الأفكار السائدة و التي تدعمها الموارد و المؤسسات التي أقامتها القوى الاجتماعية المسيطرة داخل الدولة، و التي اتجهت تدريجيا صوب المسرح الدولي.

و يقوم النموذج التاريخي الذي قدمه كوكس على ثلاثة مجالات للتأثير هي :

العلاقات الاجتماعية للإنتاج و التي تعد مقدمة لازمة لفهم التقييم الحالي للعمل.

---

[1] حمدي عبد الرحمن ، مصر وتحديات التدخل الدولي في أفريقيا، المكان نفسه، ص. 48.

[2] Robert Keohane, « The Demand for International Regimes », International Organization , vol.36, n° 2, (Spring 1998),p.55.

[3] Peter Burnham, Neo-Gramscian Hegemony and the International Order Capital & Class Autumn,1991, p p.15-16.

أشكال الدولة و التي تتألف تاريخيا من مركبات الدولة و المجتمع المدني.

النظم الدولية و التي لا تطرح فقط الاستقرار و الصراع و لكن تسمح بالتفكير في ظهور بدائل أخرى للنظام الدولي.و طبقا للفهم الماركسي لاحظ كوكس أن التغير في علاقات الإنتاج يؤثر مباشرة على القوى الاجتماعية كما هو الحال في نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي يتسم بأن توزيع قدرات الإنتاج مرتبط بقوة و ثروة الطبقات البرجوازية.

من المعلوم أن هذه القوى الاجتماعية تظهر أولا على الصعيد المحلي الوطني ثم بعد ذلك تنتقل إلى الصعيد العالمي و هو ما يرتبط بأشكال الدولة. و يرى كوكس بأن القوى الاجتماعية تتأثر بالدولة، و مع ذلك فإنها تؤثر على طبيعة سلوك الدولة. أي أننا بعبارة أخرى أمام علاقة تأثير و تأثر بين القوى الاجتماعية و الدولة. و يمثل النظام العالمي المهيمن المستوى الثالث في النموذج التاريخي الذي قدمه كوكس. إنه يتحقق من خلال توسع القوى الاجتماعية و تمددها عبر الفضاء العالمي على أن هذا الانسجام و التوافق بين القوى الاجتماعية المهيمنة لابد و أن يتحقق أولا على الصعيد الوطني قبل تطبيقه على الصعيد العالمي. [1]

و يرى كوكس أنه داخل كل واحد من مجالات التأثير السابقة توجد ثلاثة مؤثرات أخرى أضافها لنموذجه التاريخي، و هي : الأفكار التي تعبر عن المعاني و الصور الذهنية الجماعية المرتبطة بالنظام الدولي، و القدرات المادية و التي تشير إلى الموارد المتراكمة، و أخيرا المؤسسات و التي تعبر عن مزيج متكامل من العنصرين السابقين و تمثل أداة استقرار نظام معين.

[1] Cox Robert W.Gramsci Hegemony and International Relations : And Essay in Method ,in Stephen Gill, Historical Materialism, and International Relations »,Cambridge : University Press),p.47.

و يلاحظ أن الأفكار لدى كوكس تتألف من نوعين : المعاني أو المفاهيم المشتركة المتعلقة بطبيعة العلاقات الاجتماعية و التي تميل إلى إضفاء طابع الديمومة و الاستمرار على العادات و التوقعات السلوكية. و النوع الثاني هو الصور الذهنية الجماعية المرتبطة بالنظام الاجتماعي. يقول كوكس إن : "صراع الصور الذهنية الجماعية المتنافسة قد يدفع إلى وجود مسارات بديلة للتنمية و يطرح التساؤلات حول الأسس المادية و المؤسسية الممكنة لظهور هيكل جديد.

أما القدرات المادية فإنها تتمثل في الإمكانات التنظيمية و التكنولوجية، كما تأخذ شكلا تراكميا تعبر عنه الموارد الطبيعية التي يمكن تحويلها من خلال مكنة الأدوات و التكنولوجيا.

و تعبر المؤسسات عند كوكس عن أدوات تحقيق الاستقرار في نظام معين. فالمؤسسات تعبر عن علاقات القوة السائدة. و هنا نلاحظ وجود ارتباط وثيق بين مفهوم المؤسسية و ما أطلق عليه غرامشي الهيمنة. فالمؤسسة تقدم أدوات للتعامل مع الصراعات الداخلية دون اللجوء إلى استخدام القوة.

فثمة إمكانية لترجمة علاقات القوة الكاملة وراء أي بنية مؤسسية بشكل يجعل القوي قادرا على هزيمة الضعيف.[1]

غير أن القوة لن يتم اللجوء إليها لضمان سيطرة القوى حيث أن الضعيف يقبل بعلاقات القوى السائدة و يعتبرها مشروعة.[2]يظهر مما سبق أن كوكس قد أضاف إلى التحليل الغرامشي بعض مكونات الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة. و ذلك في نسيج تحليلي واحد. فبالإضافة إلى معيار القوة العسكرية و الموارد (بالمفهوم الواقعي الجديد)، تحدث كوكس عن الجانب الاقتصادي للهيمنة و عن الجانب السياسي و الاجتماعي الذي تمثله الأفكار، أو بعبارة أخرى فإنه جعل كل المكونات السابقة في نموذج تحليلي واحد

[1] Cox Robert W,op-cit, p.47.
[2] Peter Burnham,, op-cit,p.17.

للهيمنة. لقد أكد على الجانب المادي الذي يحقق مفهوم توازن القوى، كما أنه يقبل بالفهم الليبرالي للمجال الاقتصادي للهيمنة في ذات الوقت الذي أكد فيه على أهمية الأفكار في الحفاظ على الهيمنة. 1

ثانيا:القوة الناعمة و الهيمنة في المنظور الليبرالي الجديد:

يطرح ستيفن لوكس Lukes في كتابه : "القوة : رؤية راديكالية"، إسهاما كبيرا في الجدل الدائر حول طبيعة القوة منذ ماكس فيبر. و قد حدد لوكس ثلاثة وجوه للسلطة هي على النحو التالي : الوجه الأول هو القدرة على اتخاذ القرارات و تنفيذها، و هو الجانب الذي أكد عليه ماكس فيبر،2

أما الوجه الثاني فهو القدرة على وضع جداول الأعمال و بالتالي تحديد ما تجري مناقشته، و هو الوجه الذي أشار إليه بيتر باشراشBachrach و مورتونباراتز Baratz.

و يتمثل الوجه الثالث، الذي طوره لوكس نفسه في القدرة على التلاعب بما يعتقد الآخرون أنهم يريدونه، أو بعبارة أخرى القدرة على التأثير على رغبات الآخرين.3

و منذ ذلك الوقت انقسمت الأدبيات حول ثنائية القوة الناعمة و القوة الصلبة و مدى فاعلية كل منهما. يقول بعض العلماء إن القوة الناعمة هي فعالة و أنها في بعض الأحيان تعزز من أدواتها و في أحيان أخرى تتداخل مع القوة الصلبة، و لكن في جميع الحالات، لا تعتمد القوة الناعمة على القوة الصلبة.4

و يرى آخرون أن القوة الناعمة تكون أكثر فاعلية إذا تم إنفاق المزيد من المال و الجهد عليها.5

[1] Cox Robert W.Gramsci, Loc-cit,47.
[2]Steven Lukes, Power.A Radical View (London :Macmillan,1974),p.23.
[3] Cox Robert W,op-cit, p.47.
[4]Nye Joseph S, Soft Power : The Means to Success in World Politics, (New york : public Affairs,2004),,p.41.
[5] Schneider Cynthia, Culture Communicates: US Diplomacy that Works, in Jan Melssen (ed), The New Public Diplomacy : Soft Power in International Relations,(London : Palgrave Macmillan ,2005),p.147.

و يذهب اتجاه آخر من الأدبيات إلى القول بأن القوة الناعمة آخذة في الظهور و الحصول على المزيد من الدعم و التأثير في الفضاء العالمي المعاصر، و ذلك في ظل تراجع الإقدام على استخدام و تبرير القوة الصلبة.1

و لعل ذلك كله يدفعنا إلى البحث في مفهوم القوة الناعمة و تحديد أهم عناصره و ارتباطه بمظاهر الهيمنة الجديدة في النظام العالمي الراهن.

يمكن القول أن أول من صاغ مفهوم القوة الناعمة هو" جوزيف ناي" (Nye Joseph) في كتاب له صدر عام 1990 بعنوان: "ملزمون بالقيادة : الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية"، ثم أصدر بعد ذلك سلسلة من المقالات و الكتب حول نفس الموضوع، يقول ناي : في بعض الأحيان يمكنك الحصول على النتائج التي تريدها دون تهديدات ملموسة. و الطريقة غير المباشرة التي تحصل بها على ما تريد تسمى الوجه الثاني للقوة.2 و بعبارة أخرى يمكن لدولة ما أن تحصل على النتائج التي تريدها في السياسة الدولية لأن الدول الأخرى تحب قيم هذه الدولة و ترغب في أن تحذو حذوها بل و تطمح في أن تحاكي ما وصلت إليه من تقدم و انفتاح.

و عليه، فإن القوة الناعمة تعني جعل آخرين يرغبون في تحقيق النتائج التي تريدها و ترجوها أنت. أو بعبارة أخرى استمالة الناس بدلا من إرغامهم. و باختصار، فإن هذا النمط من القوة يتمثل في القدرة على تشكيل تفصيلات الآخرين دون اللجوء إلى استخدام أدوات الإكراه أو القوة أو العنف. يمكن القول بوجود نوعين من المصادر للقوة الناعمة: المصادر المحلية حيث أشار ناي "إلى طريقة تصرف الدولة في

[1] Chong Alan , Foreign Policy in Global Information Space ,Actualizing Soft Power,(London : Palgrave Macmillan ,2007),p.168.
[2]Nye Joseph, op-cit,p.41.

الداخل يمكن أن تعزز صورتها و شرعيتها المكتسبة، و هذا بدوره يمكن أن يساعد في تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

و تتدرج المصادر الداخلية تحت إطار القوة الكامنة في الثقافة و المؤسسات السياسية.1

أما النوع الثاني، المصادر الدولية، فهو يشير إلى ضرورة احترام الدولة للقانون الدولي و الأعراف و المؤسسات الدوليةولاشك إن كلا من المصادر المحلية و الدولية للقوة الناعمة تفصح بوضوح عن الوجه الليبرالي الجديد للتحليل حيث التركيز دائما على السياسات و الإجراءات التي تعكس التوجه نحو العدالة، و الاهتمام الجماعي المشترك، و قواعد اللعب النظيف. و في هذا السياق نجد شيوع مبادئ الليبرالية السياسية في جميع مصادر القوة الناعمة.

و تتمثل أدوات القوة الناعمة في : الأحداث الثقافية و برامج التبادل الثقافي و البث الإذاعي. و تعليم لغة الدولة و الحث على دراسة تاريخها و ثقافتها. و على الرغم من أن هذه الأدوات لا تنتج القوة الناعمة مباشرة فإنها تساعد على تعزيز التفاهم المشترك و بناء الصور الذهنية الإيجابية و ذلك لمصلحة الدولة المعنية.

ثالثا:الهيمنة والقوة الناعمة في السياق الأفريقي:

و استنادا إلى دراسة الاتجاهات النظرية السابقة في أدبيات العلاقات الدولية يتضح لنا بجلاء أن القوة الناعمة، و هي الجانب غير المادي للقوة، تشكل عاملا مهما لتكريس دعائم الهيمنة و السيطرة على الصعيد الدولي. و قد أظهرت الأدبيات كذلك أن القوة الناعمة التي تقوم على الإقناع و كسب العقول

[1]Nye Joseph, op-cit,p.45.

والقلوب في إضفاء المشروعية على الهيمنة، و من ثم فإنها تُعد شرطا لازما، من وجهة نظر كتاب الليبرالية الجديدة، لتحقيق السيطرة في ظل النظام الدولي الفوضوي.1

يقول هوبسون*Hobson* في كتابه عن الإمبريالية : إن الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى إدماج إفريقيا في بنية النظام الإمبريالي تتمثل في سعي القوى الغربية للوصول إلى الأسواق من جهة، و تحقيق عوائد استثمارية مرتفعة من جهة أخرى.2

و لا شك أن هذا السعي الغربي تجاه إفريقيا إنما ارتبط بعملية التوسع الرأسمالي حيث كان النظام الرأسمالي الناشئ بحاجة ماسة إلى المواد الخام و المزيد من الغذاء لإطعام سكان الحضر الذين ازدادوا بنسب مرتفعة نتيجة التصنيع و سكنى المدن في أوروبا. و لقد ترتب على عملية الإدماج القسري لإفريقيا في النظام الدولي في الحقبة الاستعمارية عدة نتائج مهمة لعل من أبرزها تأسيس الدولة الوطنية الحديثة، و هي ذات بنية مصطنعة و تعتمد في وجودها على عوائد ريعية ناجمة عن تصدير المواد الخام أو بعض المحاصيل النقدية. 3

و على الرغم من أهمية إفريقيا بالنسبة للتوسع الرأسمالي العالمي ؛ فإن معارك التكالب عليها في نهاية القرن التاسع عشر أظهرت مكانتها الهامشية من حيث التأثير في النظام الدولي. لقد تكالبت القوى الأوروبية الكبرى و استطاعت تقسيم الأقاليم الأفريقية فيما بينها وفقاً لتفاهمات مؤتمر برلين 1884 – 1885. على أن رحيل الاستعمار الأوروبي و القدوم الأول للدول الأفريقية المستقلة في أواخر خمسينيات القرن الماضي لم يغير من طبيعة الهيمنة الغربية على الموارد الأفريقية.4

[1]Alexander L Vuving, How Soft Power Works, pape r at the Panel Soft Power and Smart Power ,American Political Science Association Annual Meeting , Toronto,03/09/2009,pp.8-9.

[2] إبراهيم نصر الدين، أفريقيا والغرب، مرجع سابق، ص.115.

[3] حلمي شعراوي، أفريقيا من قرن إلى قرن (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010)، ص.44.

[4] حلمي شعراوي، المكان نفسه، ص.44.

إذا كان والتر رودني قد انشغل بكيفية مساهمة أوروبا في تخلف إفريقيا عبر معارك التكالب الاستعماري الأولى على مواردها الطبيعية ؛ فإن علي مزروعي قدم رؤية تاريخية لكيفية مساهمة إفريقيا في نهضة الغرب. لقد كانت كل خطوة في مشاركة إفريقيا في تنمية الغرب تمثل بحد ذاتها مرحلة في تاريخ العولمة.و تطرح مقولات نظريات الهيمنة في العلاقات الدولية أداة تحليلية و منهجية مهمة لفهم ديناميات التكالب الدولي الجديد على إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة و انعكاساته على قضايا الصراع و الأمن في القارة.[1]

رابعا: مدخل العولمة (قضايا العولمة و النظم السياسية الأفريقية).

1/ **تعريف العولمة** :إن مصطلح العولمة قد وفد من الترجمة لكلمة Globalzation المشتقة من كلمة Globo بمعنى الكرة الأرضية أما فحوى معناها السياسي، هي إرادة للهيمنة و بالتالي هي قمع و إقصاء للخصوص، بعكس العالمية، فهي طموح للارتقاء، بالخصوصية إلى مستوى عالمي. و تعريف العولمة هنا هي حرية الانتقال و تدفق المعلومات و رؤوس الأموال و السلع و التكنولوجيا و الأفكار و المنتجات الإعلامية و الثقافية، و البشر أنفسهم كما أن العولمة هي نظام ما زال في طور التكوين، و تبرز فيه قطبية واحدة من الناحية السياسية و العسكرية و الإعلامية، و تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، و من أهم مؤسسات العولمة و أدواتها : صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية. و هذه الأخيرة من أهم مهامها أنها تنطوي على تنظيم التجارة العالمية لمنفعة المصارف الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات.

[1] جون غازقيان، التكالب على نفط إفريقيا، ت: أحمد محمود(القاهرة: المركز القومي للترجمة،2015)، ص.47.

وتشير الدلائل إلى أن القارة الأفريقية و قد عادت من العزلة النسبية و التهميش إلى حد كبير خلال الثمانينات و التسعينات يمكن وصفها بأنها الخاسر الأكبر في مجرى التطور السياسي و الاقتصادي للعالم الثالث عبر العقود الثلاثة الأخيرة عموماً بالمقارنة مع معظم شعوب آسيا و أمريكا اللاتينية.

و خلال عقد العولمة الأخير: خصوصاً عقد "الليبراليين الجدد" من أنصار وصفة التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي للبلاد المتخلفة اقتصادياً و النامية و عقد مشروع الهيمنة العالمي الذي تتولاه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم ما بعد 1991م.[1]

2/ أثر العولمة في إضعاف سلطة الدولة في إفريقيا :

أدّت عملية العولمة بصفة عامة إلى اتجاه الدول إلى التخلي عن وظائفها الأساسية قبل المجتمع، بشكل يفقد الدولة مبررات استمرارها و وجودها. و من هذه الوظائف ما يلي:

1- الوظيفة السياسية :

حيث تتمثل أهم مظاهر التخلي الجبري عن هذه الوظيفة ما يلي :

أ. تراجع الحكومات عن دورها في صنع القرار السياسي لصالح رجال الأعمال في الداخل، و لصالح الشركات متعددة الجنسيات و بكل ما يمثله هذا من تحقيق الهدف الذي ينحصر في تمكين الشركات من الدفاع عن المصالح الخاصة التي يمثلها، و إدارة العالم كسوق و اعتزام تجريد الحكومات من وظائفها و خصخصة هذه الوظائف إلى أقصى حدّ ممكن.

[1] السيد ياسين، العرب والعولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1 ، 1998)، ص.45.

ب. تراجع سلطة الحكومات في مواجهة منظمات المجتمع المدني، التي اتجهت للقيام ببعض وظائف الدولة، خصوصاً في المجالات الاجتماعية و الثقافية و ذلك بالتعاون مع منظمات مماثلة في الخارج تتولى تمويلها و تنظيم أنشطتها بعيداً عن سيطرة الدولة في كثير من الأحيان.

ج. انهيار مبدأ السلامة الإقليمية و السيادة المطلقة و احترام الحدود لأن هذه المبادئ تم اختراقها ولا قبل لحكومات دول العالم الثالث بالدفاع عنها من جانب الإنترنت – البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية، فتح الحدود أمام التجارة الدولية، التدخل الإنساني...الخ.

د. انتهاء احتكار الدولة لسلطة الاستخدام الشرعي للقوة في مواجهة مواطنيها أو غيرهم من الخارجين على القانون تحت دعاوي احترام حقوق الإنسان ...الخ، بل و تقلص دورها في محاكمة مواطنيها وفق قوانينها الشرعية (كما في حالة لوكيربي). [1]

قد أدى كل هذا و غيره إلى إحساس قطاع من المواطنين في دول العالم الثالث بفقدان الحماية و الأمن من جانب الدولة فسعى لتأمين نفسه بعيداً عنها (مثال : البوليس الخاص)، بينما اتجه قطاع آخر إلى الاجتراء على ما تبقى من سلطة الدولة، فسعى للانقضاض عليها (ظاهرة الإرهاب) في حين لجأت بعض جماعات المجتمع الإقليمية أو الدينية أو اللغوية ...الخإلى السعي للخروج كلية من عباءة الدولة القائمة بالسعي للانفصال في غمار حروب أهلية بحثاً عن تأمين ذاتي جماعي فتفجّرت الحروب الأهلية كما حدث في أماكن عديدة من القارة الأفريقية و بما يمثله هذا من فاح الطريق أمام ظهور الدولة القومية و تغليب النزعات العنصرية و هو مثال تكرر في النزاعات القائمة بالقارة.[2]

[1] جوزيف أمين، العولمة وآثارها على أفريقيا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2001)، ص.27.
[2] جوزيف أمين، المرجع نفسه، ص.28.

2- الوظيفة الدفاعية:

و تعني تأمين المجتمع من الغزو الخارجي و العنف الداخلي و هذه الوظيفة هي الأخرى آخذة في التقلّص نذكر منها:

أ- ما تفرضه عملية العولمة من ضرورة خفض الإنفاق العسكري لاعتبارات الراشدة الاقتصادية ارتكازاً إلى آليات التكيف الهيكلي، و اعتماداً على أن المجتمع الدولي كفيل بمعاقبة الغازي (و هو ما يتم وفق مصالح القوى المسيطرة على النظام الدولي).

ب-محاولة الغرب إقناع دول العالم الثالث بأن النجاح في الحصول على نصيب أكبر من السوق العالمي إنما يشكل وسيلة أفضل للبقاء و للرفاهية، أكثر من الإصرار على السيطرة على الإقليم الوطني "و هي نفس المقولة التي طالما ترددها إسرائيل في حديثها عن التعاون الشرقي أوسطي و أولويته على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة".[1]

و استنادا إلى ما تقدّم فإن دور المؤسسة الأمنية (الجيش و البوليس) يجب أن تنصرف إلى الحفاظ على النظام العام في الداخل و توفير المناخ الملائم لحرية التجارة و الاستثمار.[2]

و من شأن ذلك أن يدفع شعوب العالم الثالث إلى النظر إلى المؤسسة الأمنية (حيث تضخمت قوات البوليس على حساب قوات الجيش) باعتبارها مهددة لأمنها و ليست حارسة لها و لا لحدودها و يُعدّ هذا مؤشراً على عملية التحول التي أفرزتها العولمة.

[1] ابراهيم نصر الدين،"العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث، السعيد البدوي (محررا) العولمة آثارها على أفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة،1999)، ص.73.

[2] Martin Doornbos , « The African State in Academic Debate Retrospect and Prospect », in the Journal of Modern African Studies, vol.28, n°.2,1990,p.193.

3- الوظيفة الاستراتيجية:و هي تعني سلطة الدولة في تعبئة الموارد نتيجة بيع المؤسسات العامة من سلع و خدمات و نتيجة تحصيل الضرائب و الرسوم و الجمارك كما تعني في ذات الوقت : القدرة التحويلية للدولة بمعنى الحفاظ على النقود لتظلّ مؤهلة كوسيلة للتبادل، و وحدة للنقد و مخزناً للقيمة و ذلك أمر ضروري لاقتصاديات السوق في مواجهة الاقتصاد المختلط.

غير أن هذه الوظيفة في طريقها للاختفاء هي الأخرى لأسباب نذكر منها:

أ- بيع مؤسسات القطاع العام في إطار عملية الخصخصة و ما تفرضه آليات منظمة التجارة العالمية من ضرورة تحويل التجارة العالمية بتخفيض و حتى إلغاء الرسوم و الجمارك على التجارة الدولية في المستقبل المنظور و هو ما يعني تقلص موارد الدولة إلى حدّ كبير.

ب-إن المبرر الآخر لسلطة الدولة و المتعلق بتعزيز قيمة العملة يبدو أنه هو الآخر في طريقه إلى الاختفاء و لم تعد معظم دول العالم قادرة على مقاومة ما تفرضه قوى السوق من تأثيرات على قيمة المعاملات النقدية، و لا على أسعار الصرف، و لعل تحالف البنوك المركزية القوي الذي تقوده الولايات المتحدة هو وحده القادر على وقف تدهور قيمة العملة. [1]

أما عن الذراعين الآخرين للاستقرار النقدي – معدلات الفائدة و معدلات التضخم – فيمكن للحكومات أن تقرر معدلات الفائدة و لكن في إطار المحددات التي تفرضها قوى السوق و ما تلقيه بأعباء على بعض قطاعات المجتمع، و إذا كان يبدو حتى الآن أن الحكومات تسيطر على انسياب النقود و بالتالي على قيمة العملة من خلال معدلات الفائدة، بشكل يجعلها تتحكم أحيانا في معدلات التضخم إلا أن التطور التكنولوجي على وشك إحباط تلك الجهود ذلك أن الإنفاق من خلال كروت الائتمان يتزايد بسرعة و هي

[1] جوزيف أمين، مرجع سابق، ص ص.28-29.

قوة شرائية لا قبل للحكومات بالسيطرة عليها، ثم أن تحويل الأموال و الشراء من خلال شبكة الإنترنت لا يخضع لرقابة الحكومات و يمكن أن يكون له أثر سلبي ينضم إلى بقية الآثار السلبية للعولمة.[1]

4- الوظيفة التوزيعية :حيث أنه إزاء ضعف الوظيفة الاستراتيجية للدولة نتيجة تقلص مواردها، و ما يتتبع ذلك من تقليل الإنفاق العام بدأت الدولة تفقد وظيفتها كمظلة و حماية اجتماعية و رغم أن هذه الوظيفة حديثة حيث تقوم الدولة بإعادة توزيع و مواجهة أي نقص للسلع في الأسواق حماية للضعفاء و غير القادرين ألا تشكل مبررا هاماً لسلطة الدولة و رغم أن هذا المبرر ما زال قائماً إلا أنه بدأ يفقد مصداقيته نتيجة اضطرار دول العالم الثالث إلى تقليل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (الصحة – التعليم – الإسكان ...الخ) و اضطرارها إلى بيع القطاع العام نتيجة عجزه عن مواجهة ضغوط المنافسة التي تفرضها العولمة و اضطرارها إلى إلغاء الحماية التجارية لمنتجاتها بشكل أضر بالمواطنين زراع و صيادين و عمال مناجم و عمال حديد و صلب ...الخ و هو الأمر الذي يعني أن سلطة الدولة في حماية الضعفاء في المجتمع قد ضعفت و أصبحت المجتمعات تعيش تحت رحمة الشركات متعددة الجنسيات.[2]

5- الوظيفة الثقافية : و هي تعني سلطة الدولة في الحفاظ على قيم المجتمع و تقاليده و أعرافه و التعبير على النحو الذي يؤكد وجود "هوية حضارية متميزة تعمق انتماء المواطن في مواجهة الآخر غير أن هذه الوظيفة هي الأخرى قد تآكلت بفعل تسارع الاتصالات الدولية بفعل العولمة و أصبح المواطن عرضة لأشكال متنوعة من تقاليد و أعراف أجنبية عنه، بل و في إطار العولمة فرضت قوى السوق ضرورة خصخصة التعليم، و قد كان لهذا و غيره آثار في تغير منظومة القيم و في السلوك

[1]Martin Doornbos , op-cit,p.195.

[2]ابراهيم نصر الدين،"العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث"، مرجع سابق، ص.75.

حيث ظهرت فيها الرموز الغربية من ملصقات و أسماء و حتى في أنماط الغذاء و في أسلوب الغذاء و الملبس و البناء و في الاحتفال بالمناسبات ...الخ، و كل هذا و غيره من شأنه تطويع الطابع القومي لشعوب العالم الثالث لمقتضيات العولمة و للآليات التي تفرضها قوى السوق، بشكل يخلق اندماج استهلاكية مشوهة و يفرز قيماً تتعارض مع ثقافة المجتمع و يسفر عن ظهور و تعميق تناقضات مجتمعة خطيرة، و أحاسيس بالاغتراب داخل الوطن و تقليص لشعور بالولاء الوطني ووسط هذا و ذاك، "و تقف حكومات دول العالم الثالث عاجزة عن المواجهة تاركة شعوبها نهباً لثقافات أجنبية وافدة تقوض الهوية الحضارية لها و تشعر القطاع الأكبر من مواطنيها بالاغتراب و عدم الأهمية". [1] و الحقيقة أن أثر العولمة مصدر جدل لا انتهاء له و يدور الجدل بصفة خاصة حول التفسيرات المتضاربة للآثار على الاستثمار و تدفق رأس المال و فرص العمل و الأرباح و الرفاهية و الافتراض الرئيسي هو أن العولمة تقلل قدرة الدول على تعزيز أهداف الرفاهية داخل حدودها و في مجال الصناعة من المحتمل أن تخسر كل الشركات التي لا تتمتع بأنواع الامتيازات التنظيمية أمام المنافسين الذين يتمتعون بتلك الامتيازات.[2]

في القوى العالمية هناك اعتقاد على نطاق واسع بأن العمال الذين يعتمدون على الحد الأدنى من الأجور أو من ظروف العمل الذي تضعه الحكومة سوف يخسرون حيث إن هذه السياسات الحكومية تصبح غير متوافقة زمنيا في عصر جديد من التنافس الكون "و توحي الأدلة القائمة فعلاً بأنه بما أن الحكومات حررت السياسات لكي تندمج بشكل أكثر اكتمالا في الاقتصاد العالمي، فقد ازداد الظلم الاقتصادي بدون استثناء" و فيما يتصل بالحقوق و الحريات السياسية ليس للعولمة سجل أفضل بكثير و منذ مدة ليست

[1] ابراهيم نصر الدين،"العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث، المرجع نفسه، ص.78.

[2] محمد أمحمدالساعدي،فوضى التنمية وتفكيك السيادة الوطنية تأثيرات العولمة على أفريقيا (القاهرة: شركة الدليل للدراسات والتدريب وأعمال الطباعة والنشر، 2017)، ص.296.

بالبعيدة كان هناك أمل في انتشار المعايير الجديدة لحقوق الإنسان و الديمقراطية من خلال الشبكات التي عززتها العولمة. [1]

و الواقع أن الدول الصناعية كانت تحلم في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات بتصدير توليفة من اقتصاد السوق المفتوحة و الديمقراطية إلا أن تجربة العقد المنصرم توحي بأن التغيير السياسي لا يعقب بالضرورة الدمج الاقتصادي بشكل سلس و يسير ذلك أن اتساع الأسواق لا يزيد بشكل آلي عدد الدول التي تعتنق الديمقراطية و في كثير من الدول النامية يتطلّب تحرير الاقتصاد خيارات أو أولويات سياسية تتعارض مع الدفع الموازي إلى التحول الديمقراطي كما أثرت العولمة على السياسة فيما بين الدول حيث خلقت الفائزين و الخاسرين على المستوى العالمي.[2]

و في إحدى الدراسات توصف النتيجة بأنها عالم يضم (منطقة سلام) و (منطق اضطراب) و في الدول الصناعية الغنية قد تنتج العولمة إلى حد كبير (مجتمعا أمنيا تعديا ضخما) و نظاما جمهوريا متماسكا يتمحور حول النمو الاقتصادي و الحكم الديمقراطي و التسامح الليبرالي، إلا أن منطقة الاضطراب تظهر فيها سياسة مختلفة و بينما تحاول الحكومات الضعيفة التعامل مع التفاوت الاقتصادي المتزايد و الحركات الارتجاعية السياسية و الدينية و القبلية العنيفة المضادة للعولمة فإن النتيجة في حالات كثيرة هي المزيد من إضعاف الدولة و الديمقراطية و تزايد الاضطراب و الفقر".

و على المستوى الدولي توفر العولمة لبعض الدول فرصا جديدة و لكنها تبرز كذلك النفوذو الامتيازات الحالية للدول الكبيرة و القوية. [3]

[1] محمد أمحمد الساعدي، المكان نفسه، ص.296.

[2] Martin Doornbos , op-cit,p.195.

[3] جوزيف أمين، مرجع سابق، ص.29.

فهرس المحاضرات

المحاضرة الأولى :مدخل مفهومي ونظري لدراسة النظم السياسية الأفريقية

المحاضرة الثانية :السياق التاريخي والمجتمعي للنظم السياسية الأفريقية

المحاضرة الثالثة:السياق المؤسسي والقانوني للنظم السياسية الأفريقية.

المحاضرة الرابعة: العملية السياسية وقضايا الحكم في النظم السياسية الأفريقية.

المحاضرة الخامسة :الأبنية الاقتصادية، الاجتماعية و الأمنية في النظم السياسية الأفريقية

المحاضرة السادسة:السياق الدولي للنظم السياسية الأفريقية

المصادر و المراجع:

أولا– المراجع باللغة العربية:

أ– الكتب:

1– إبراهيم أحمد نصر الدين، "إشكالية الدولة في أفريقيا"،أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة،2011)

2– إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية "ظاهرة الحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة: مكتبة مدبولي،2016)

3– إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الأفريقية (القاهرة: دار اكتشاف، 2010).

4– إبراهيم نصر الدين،"العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث، السعيد البدوي (محررا) العولمة آثارها على أفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة،1999)

5– أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة روسيا في عهد بوتين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2015)

6– أحمد عبد ربه، «العلاقات المدنية العسكرية و إشكاليات التحول الديمقراطي"، في حمدي عبد الرحمن (محرر)، الجيوش والتحول الديمقراطي في أفريقيا(قطر: منتدى العلاقات العربية و الدولية، ط.1، 2015).

7- السيد علي أبو فرحة، «تحولات الخريطة السياسية في موريتانيا"، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، ط. 1، 2010).

8- السيد ياسين، العرب والعولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1 ، 1998)

9- ألموند جابرييل وباولو بنجهام،السياسة المقارنة ترجمة أحمد علي عناني، (القاهرة: مكتبة الوعي العربي،1991).

10- بوحنية قوي ، و آخرون ، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع،2011)

11- جابرييل آلموند، السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية، ت: أحمد عناني (القاهرة: دار الطباعة القومية، 1980)

12- جان فرنسوا بايار،سياسة ملء البطون، سوسيولوجية الدول الأفريقية،ترجمة حليم طوسون (القاهرة:دار العالم الثالث،ط1-1992)

13- جمال سلامة، النظام السياسي والبناء الاجتماعي النموذج الواقعي لتحليل النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة، 2006)

14- جمال محمد السيد ضلع، التحديات الأمنية و الاقتصادية الراهنة في أفريقيا (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية،2016)

15- جمال محمد السيد ضلع، قضايا الدولة والشرعية السياسية في أفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،2011)

16- جوزيف أمين، العولمة وآثارها على أفريقيا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2001)

17- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004)

18- جون غازقيان، التكالب على نفط إفريقيا، ترجمة: أحمد محمود،(القاهرة: المركز القومي للترجمة،2015)

19- جيسلا جيسلر، النساء و إعادة خلق السياسات في بلدان جنوب أفريقيا التفاوض حول الاستقلالية والإدماج والتمثيل،ترجمة:عزة خليل (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2014)

20- حمدي عبد الرحمن ، مصر وتحديات التدخل الدولي في أفريقيا،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2013)

21- حمدي عبد الرحمن حسن ،أفريقيا وتحولات النظام الدولي (القاهرة : الهية المصرية العامة للكتاب،2017)

22- حمدي عبد الرحمن حسن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي،2006)

23- حمدي عبد الرحمن حسن،"الجيوش السياسة في إفريقيا طبيعة الدور السياسي وتحديات التحول الديمقراطي" في حمدي عبد الرحمن (محرر)،الجيوش والتحول الديمقراطي في أفريقيا(قطر: منتدى العلاقات العربية و الدولية،،ط.1، 2015)

24- حمدي عبد الرحمن،المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا: رؤية من الشمال الأفريقي (القاهرة:مركز البحوث العربية،2004)

25- خليل أحمد خليل، العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد (بيروت: دار إحداثه،1981)

26- سهيل حسن الفتلاوي،المنظمات الدولية (لبنان: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2004)

27- صمويل هنتنجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ت: يمينة فلو عبود (بيروت: دار الساقي، ط.2. 2015)

28- علي مزروعي، مايكل تايدي ،القومية والدول الجديدة في أفريقيا ، ترجمة: شاكر نصيف لطيف (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ج.1 ،1990)

29- كينيث أوميجه،"فهم فض النزاع في أفريقيا"، ديفيد ج فرنسيس (محررا)، أفريقيا السلم والنزاع،(القاهرة:المركز القومي للترجمة،2010)

30- محمد السيد سليم، تحليل السياسية الخارجية (بيروت: دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، ط.2، 2001)

31- محمد أمحمد ألساعدي، فوضى التنمية وتفكيك السيادة لوطنية تأثيرات العولمة على أفريقيا (القاهرة: شركة الدليل للدراسات والتدريب وأعمال الطباعة والنشر،2017)

32- محمد طه بدوي كمال، النظم السياسية والحياة السياسية، (الإسكندرية: مطبوعات كلية التجارة،1993)

33- محمد طه و آخرون، النظم السياسية و السياسات والعلاقات الخارجية الدولية (القاهرة: دار التعليم العالي للطباعة والنشر،2020)

34- محمد نصر مهنا، الدولة والنظم السياسية المقارنة (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر،2011)

35- معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)

36- ناصف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي ،1985)

37- نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، 2002)

ب-المجلات والدورياتوالتقارير:

38- تادى آكين آينا، العولمة والسياسات الاجتماعية في أفريقيا: قضايا واتجاهات، ت: صلاح أبو النار (القاهرة: مركز البحوث العربية، كوديسريا، ع.6. 1996)

39- توكومبي لومومبا كاسونجو،"إعادة صياغة مفهوم الدولة بوصفها المحرك الأساسي للتنمية في أفريقيا في ظل العولمة"، ت: نهاد جوهر،المجلة الأفريقية للعلوم السياسية،ع.4،(يونيو 2003)

40- جلال أمين، «تنمية أم تغريب"، مجلة الهلال، ع.10، (أكتوبر 1995)

41- حسن عبد الله، « تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية"، السياسة الدولية، ع.124،(أريل.1996)

42- حمدي عبد الرحمن حسن،"الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية الأفريقية"، نداءا لجنوب،ع 1،(ديسمبر 2000)

43- حمدي عبد الرحمن حسن،الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا "الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، قراءات أفريقية، ع.45، (2016)

44- عدنان السيد حسين، "السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية" المستقبل العربي،ع.207 (مايو 1996)

45- عز الدين شكري، « أزمة الدولة في أفريقيا" السياسةالدولية، ع.110، (أكتوبر 1992)

ج-المواقع الإلكترونية:

46- الاستقرار السياسي والاتحاد الأفريقي، متاح على

http://www.sis.gov.eg/Ar/Pub/africanprespective/Issue19

47- حمدي عبد الرحمن حسن،الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا "الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، الجمعة01 مايو 2007م ، متاح على

&pa=showpage&http://www.altareekh.com/new/doc/modules.php?name=Content .

،pid=918

48- خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في إفريقيا و مواجهة العولمة، متاح على

،http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/05/article25.shtml

49- صباح بالة ،"الإقتراب المؤسسي"، الموسوعة السياسية، 2016/10/21،متاح على

،https://political-encyclopedia.org،

50- عبد الرحمن حمدي، الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا «الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل،الجمعة01 مايو 2007م، متاح .http://www.altareekh.com،

51- عدنان حسين، المنظمات الدولية والإقليمية تحت وطأة العولمة ، متاح على

.http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp:

52- عصام حمزة ، "ما بعد الكولونيالية"، متاح على https://www.ida2at.com/postcolonialism-

/search-for-the-lost-time

د-الرسائل والمذكرات و المحاضرات:

53- رضا دمدوم، محاضرات مقياس المنظمات الدولية،سنة رابعة، جامعة قسنطينة ، 2005.

54- جلال عبدا لله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه (القاهرة:كلية العلوم السياسية 1985)

55- محمد شلبي ، محاضرات في النظم السياسية، جامعة الجزائر ،2010/2009

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية :

أ- كتب :

56- Ake Claud, Democratization of Disempowerment in Africa, (Lagos : Malthouse Press,1994.

57- Charton M &Evrett J, Women the State and DEVELOPMENT (New york: state university press,1989)

58- Cheeseman, N, Democracy in Africa: Successes, failures, and the struggle for political reform (Cambridge: Cambridge university press,2015)

59- Chong Alan ,Foreign Policy in Global Information Space ,Actualizing Soft Power, (London : Palgrave Macmillan ,2007)

60- Colton,Timothy J,"Commisars ,Commanders,and Civilian Authority: the structure of soviet Military Politics", (Combridge: Harvard University press, 1979)

61- Cox Robert W.Gramsci ,Hegemony and International Relations : And Essay in Method ,in Stephen Gill, Historical Materialism, and International Relations ,(Cambridge : UniversityPress)

62- Crawford, G., & Lynch, G, Democratization in Africa: Challenges and prospects (London: Routledge, 2012)

63- Cristopher Clapham, Africa and The International System M The Politics of state survival (Cambridge: univ Press,1996)

64- Dario Battistella, Théories des relations internationales, (paris: montchrestien,5éme.ed, 2004)

65- David Apter,Comparative politics,Old and new, (New york :Oxford University Press,1998)

66- Donald Rotchild and Naomi Chazan, The Precarious Balance: State and Society in Africa, (Colorado: Boulder univ Press,1988)

67- Gabriel A.Almond and G.Bingham Powel, Comparative Politics,(Boston :Toronto :Braun and Company,1978)

68- Goran Hyden, Sovereignty, Responsibility and Accountability :Challenges at the Level in Africa, in Francis Deng and Terrane Lyons (eds), AfricanReckoning a quest for good Governance, (Washington :Brooking press,1998)

69- Harry Eckstein, A Perspective on Comparative Politics: past and présent ,(Newyork :The free Press,1963),

70- Huntington,Samuel P,TheSoldier and the State :The Theory and Politics of Civil-Military (Combidg:Relation ,Hrvard University Press 1957)

71- Mamdani Mahmoud,Citizen and Subject: Contemporary Africa the Leagcy of lateColonialism) Princeton: PrincetonUniversity press,1996

72- Morris Janowitz, The Professional Soldier: A social and Political Portrait, Free press ,Glencoe:1960)

73- Naomi Chazan,Politics and Society in ContemporaryAfrica (London :Lynne Rienner Publishers,1999),

74- Nye Joseph S, Soft Power : The Means to Success in World Politics, (New york : public Affairs,2004)

75- Robert Keohane ,After Hegemony : Cooperation and Discord in the World Political, Economy , Princeton University Press,1984)

76- Sahr John Kpundeh (ed.,) Democratization in Africa: AfricanView, AfricanVoices (Washington, D.c., National Academy Press,1992)

77- Samuel finer, the man on the horseback,(London :pallmall,1962)

78- Samuel Huntington, Changing patterns of military politics,(New york: glencol,1962)

79- Thandika Mkandawire , Crisis Managment and the Making of Choiceless Democracies , in .R. Joseph (Ed) .state , Confoict , and Democracy in Africa (London : Lynne Rienner , 1999)

80- Tukumbi Lumumba, Liberal democracy and its critics in Africa : Political dysfunction and the Struggle for social progress ,(London : Zed Books,2005)

81- Waltz kenneth neal,realism and International Politics (New yorke :Routledge,2009)

82- Waltz kenneth neal, « Theory of Intrnational Politics », Addison westyseries in poliicalscience, (Boston :Addison wesley pub,Co,1979)

83- William Zartmane ,Peace making in international Conflict methods& techniques (USA :Library Mater ials,2007)